

الْمَعْبُودُ الْإِلَهِيَّةُ

و

الْكَلِمَاتُ الْوَحِيدَةُ

تَأَلِيفُ

مُلا مُحَمَّد مَهْدِي شَرِافِي

بِإِيجَادِ وَتَرْجُومَةِ

مُتَرَجِّمِ الْإِلَهِيَّةِ

پیشگفتار

حسن نراقی

انتشارات انجمن فلسفه

۱۳۵۷ هـ. ش.

الْمَعْرِفَةُ إِلَهِيَّةٌ

و

الْكَلَامُ الْوَحِيدُ

تَأليف

ملا محمد مهدي شراقي

بالعربی وتصحيح ومقدمنا

مفتي جلال الدين استيانتا

پیشگفتار

حسن تراقي

النشورات انجمن فلسفه

۱۳۵۷ هـ ش

تعداد ۲۰۰۰ نسخه در چاپخانه دانشگاه مشهد جزء سلسله انتشارات انجمن فلسفه
و عرفان اسلامی بطبع رسید . ۱۳۹۸ هجری قمری

مندفع بغيرها على بعض الذاتيات المشتركة بل لا تتراع
 المطلق من صرف الوجود وما يرتبط به من الوجودات
 الخاصة من حيث لا يرتبط إلا من انفسها المتخالفة
 ومقول على افراد الشك كبداهة اختلافها في
 بانها ثلثة لا تقيع فيه بذاته وفي غير بنوطة
 ولمرضه الوجود والخاصة لا يكون شكلها بالذات
 حتى يلزم تركيب الواجب ووحدة الوجود بالاشتراك
 متضمنة بذاتها وسائر الخصائص من النواحي
 ولذا تقيع لخصه يقع الشك في ذاتها ويخص اختلافها في
 انحاء ونزاع على الهيئة بل الخاص كزيادة علمية
 اذ لا

اللمعة الالهية
في الحكمة المتعالية

تأليف

ملا مهدي نراقى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد تقديس واجب الوجود وتمجيده واداء واجب شكره وتحميده ،
والصلاة على المصطفين من عبيده خصوصاً على نبينا و عترته المؤيدين
بتأييده ، يقول الأحقر مهدي بن أبيذر : هذه «لمعة الهيئة في الحكمة
السمتالية» اوردتها في فصاحة اللفظ وعلو المعنى
على وجه يسر الناظر ، وينور خاطر ، و يشوق الأرواح الى عالم
الأنوار ، و يكشف عن كثير من مكنونات العلوم والأسرار ، و رتبها
على خمسة ابواب .

الباب الأول

في الوجود و الهيئة .

(لمعة)

الوجود عام اعتباري ، و خاص متحقق ، فرد منه بسيط قائم بذاته ،
يازمه الثبوت العيني بنفسه ، ولا يمكن تعقله ، والا ، انقلب الحقيقة .
وغيره مركب من جهتين : وجوديه و عدمية ، ينتزع عنهما العام والهيئة .

ولولا تحققه لزم حصول المتحصل و الجزئى من ضم الاعتبارى ، او الكلى الى مثله ، و ثبوت المعدوم ، او التسلسل ، او الخلف ، و اتزاع العام عن غير المتحقق او المتحقق به ، او بغير الوجود ، و اتفاء الحمل المتعارف ، لعدم صلاحية العام لما به الاتحاد ، و اتفاء الوجود رأسا ، اذ ثبوت الهيئة بالخاص خلاف الفرض ، و بنفسها او بالعام او بالاتساق الى الجاعل باطل . و تحصل الهيئة المعروضة للعام به ، او كن منهما بوجود منفرد ، او تقدمها عليه بالوجود ، يستلزم الدور او التسلسل او المطلوب ، و كون العام من عوارض الوجود دون الهيئة و تصريحهم بخلافه ، و هذا الزام عليهم .

والتحقيق ان الهيئة من حيث هي معدومة لا يعرضها شئ ، وانما يعرضها بعد وجودها بالتبع ، فالعارض يخض باحد الوجودين او كليهما ، وان سمي الثانى بعارض الهيئة .

وما ذكره من عروض الفصل للجنس ان اريد به العرضية ، اى عدم الذاتية ، فمسلّم ، وان اريد به العارضية اى التابعة فى الوجود ، فممنوع . لأنها بالعكس ، او تحقق كل اعم فى ضمن الاخص ، لكنه فى الذهن الا فى ضمن الفصل الاخير ، اى الوجود الشخصى المتحقق فى الخارج ، فان الكل متحقق به و متزع عنه فيه ، و ذلك لتضمنه جهة واقعية او وجود اضعف متحداً معه متحققاً بتبعيته و هو النوع الحقيقى

١- فان القوم ذكروا ان العارض على قسمين: عارض الماهية و عارض الوجود. و الاول مما لا يحتاج اليه المعروض فى وجوده و تحصله فى الخارج، كمعرض الفصل للجنس ؛ لان الجنس لا يحتاج الى الفصل فى حقيقته و معناه و انما يحتاج اليه فى موجوديته و تحصله فى الخارج .

و الثانى مما لا يحتاج اليه العروض فى الخارج ايضا ، بل العارض يحتاج

المنتزع منه المنطقى الموجود فى الذهن المنحل فيه بالاصالة ، وهو الفصل القريب ، و متحقق فيه بتبعيته و هو جهة له واقعية ، او وجود اضعف متحد معه وهو الجنس القريب ، وهو كالنوع فى تضمنه الفصل والجنس البعيدين و هكذا فى كل فصل و جنس الى ما لافوق له . و مبدء الكل ما اتحد بالوجود الشخصى من الجهة ، او الوجود الاضعف فلها فى ضمنه بتحقيق تبعى فى الخارج ، و اذا لوط كل منها بانفراده اوفى ضمن غيره ، فلا وجود له الا فى الذهن . فالتنازل الى قوة الوجود و تحصيله و التصاعد الى ضعفه و ابهامه . و بذلك يظهر ان الفصل المنطقى اشارة الحقيقى ، وهو كما مرجحة واقعية للوجود الشخصى ، او وجود اضعف منه ، والاخذ بظاهر واسناد التقسيم والتقويم الى مفهومه

→

الى المعروض فى تحصيله و تحققه ، كعروض السواد للجسم و بالقوقية للسماء و غير ذلك . ثم انهم ذكروا : ان عروض الوجود للمهية من قبيل الاول فيلزم عليها ان يكون الوجود امراً متحققاً بنفسه حتى يمكن ان يكون محصلاً للماهية . وعلى ما ذكروه من اعتباريته ، يلزم ان يكون عروضه للماهية من قبيل الثانى ، اى كان من عوارض الوجود مع انه ذكره من قبيل الثانى - منه - اقول : در عروض ماهيت فقط بايد گفت عارض ، بر نفس مفهوم ماهيت بلحاظ تقرر ماهوى بدون لحاظ احد الوجودين عارض ميشود يعنى : يكفه نفس شيئية الماهية ، يعنى لو جاز ثبوت الماهيات منفكة عن كافة الوجودات عارض ماهيت عارض ميشود ولازم نيست كه عارض در كلية موارد خود متحصل بالذات باشد و معروض را تحقق ببخشد بل كه گاهى چنين است مثل عروض وجود للماهية و عروض الفصل للجنس و گاهى چنين نمى باشد ، مثل عروض جنس بفصل و عروض امكان بماهيات و عروض زوجيت للاربعة - آشتياتى -

١ - اذ مفهوم الناطق الذى هو فصل مقسم للجنس و مقوم للنوع ، هو

→

يوجب كون العرضى ذاتياً ، او تركب الفصل من النوع وغيره، والتكرار فى الحمل والا مصداقه^١ يوجب اتحاد الفصل و النوع ، و اتفاء فائدة الحمل ، و اختلاف الموضوع^٢ لا يوجب اختلاف الحمل .

و موجوديته بنفسه لا بوجود آخر فلا تسلسل ، ولأصلاته فى التحقق لا يتصف الهيئة به ، فلا يلزم تسلسل ، او اجتماع النقيضين ، او ارتفاعهما . و موجوديته لا يوجب دخوله تحت مقولة حتى يلزم بعض المفاصد .
والقول بأصلاتها فى التحقق و اتصافها بالوجود ، ينافية الفرعية ، و الوجوه المقررة لدفعه مدخولة .

(لمعة)

المركب من الجعل بأقسامه باطل لا يجابه سلب الشئ عن نفسه. والحق نعلق البسيط منه بالوجود الخاص ، لاختصاص التحقق به ، و اشتراطه

→ شئ ثبت له النطق . والمراد بشئ ما ، اما مفهومه ، فهو ام عرضى شامل لكل شئ ، فلو كان مع وصف النطق فصلاً ، دخل العرض العام فى مفهوم الفصل الداخلى فى النوع ، فيلزم كون العرضى ذاتياً ، وهذا ما اشار اليه بقوله : يوجب كون العرض ذاتياً . واما ما يصدق عليه الشئ فهو عين الانسان ، فيكون الفصل هو الانسان الثابت له النطق ، فيكون الفصل مركباً من النوع وغيره ؛ على ان النوع لا يدخل فى الفصل ، بل الامر بالعكس و ايضا يلزم التكرار فى الحصن فى قولنا : الانسان ناطق ، اذ معناه (ج) ، الانسان ، انسان ناطق منه .

- ١ - اذ مصداقه هو الانسان فلو كان فصلاً ، لان الفصل عين النوع لاجزئه . وايضاً يلزم عدم فائدة الحمل المذكور و هو ظاهر منه .
- ٢ - هذا شروع فى الجواب عن الشبهة الموردة على كون الوجود متحققاً فى الخارج وكونه أصلاً فى التحقق منه .

فى المجمعول بالذات لا بالمهية ، لايجابه تحقّقها ، و اعتبارية الوجود ، وقد ثبت خلافه ، و اتقاء المناسبة بين الجاعل و المجمعول ، لفقدها بين المهية و صرف الوجود ، و استناد الجاعلية فى العلل الطولية الى ماهياتها ، و المع لازم العلة ، و لوازم المهية اعتبارية ، فيلزمه اعتبارية العالم بأسره ، و وقوع الاختلاف بالأقدمية فى نفس المهية ، لتقدم الجاعل على المجمعول ، مع ان ما به التقدم اما الوجود او الزمان بتبعيته ، و كون كل مهية من مقولة المضاف لثبوت التعلق بين الجاعل و مفعوله . و هذا لا يرد على المختار^١ مع ثبوته ايضا ، لذلك مقولة من اقسام المهية دون الوجود . و لذا جئنا الواجب عن الاضافة مع مبدئيه المطلقة ، و اتساق الكل اليه ، و وحدة الجعل و المجمعول فى المهية النوعية ، لأنها لا يتكرر بنفسها و بلازمها ، فاللازم تعلق الجعل بانحاء وجوداتها ليصحح تعددهما (اى الجعل و المجمعول) و لزوم التسلسل او الدور ، و التحكم فى المهية^٢ المنحصرة فى الفرد ان استند تشخصه إليها ، و مجفولية الوجود ان استند الى الجاعل ، اذا استناد تشخصها بالخاص اليه (اى الجاعل) انما يعقل بافاضته^٣ و اتزاعها منه ، اذ مجرد افاضتها لا يوجب تعيينها ، و استحالة

١ - اى ثبوت التعلق الدائى بين الجاعل و المجمعول على تقدير مجعولية الوجود منه -

٢ - اى الترجيح بالامرجح و لزومه على تقدير استناد تشخص الفرد الى نفس الماهية لاستواء نسبتها الى جميع الافراد المفروضة . اما لزوم الدور و التسلسل ، فلان الماهية المقتضية لتشخص الفرد ، يجب ان يكون موجودة متشخصة و اذا قلنا الكلام الى هذا التشخص و الوجود ، لازم الدور او التسلسل منه -

٣ - اى بافاضة الجاعل الوجود الخاص منه -

حمل الوجود و الشخص عليها ، لأنها من حيث هي ليست حقيقتيها^١ و مناطهما المتحقق الشخص بذاته حتى يفيد معناها المصدرى و ينتزع عنه^٢ ويحمل، اذ حملة عليها انما هو لاتحادها بالخاص المتحقق الشخص بنفسه ، فمع انتفاءه و انحصار الوجود فى الاعتبارى ، لا يوجد ما ينتزع عنه و يحمل عليه ، فينفى الشخص والموجودية رأساً. و امتناع انتزاع الوجود منها بنفسها، لأنها بالنظر الى ذاتها معدومة، ولا بوصف المجعولية او الارتباط ، لأنه فرع تقررهما، اذ مجعولية المعدوم ، او ارتباطه بالموجود غير معقول . وبالجمله ابرازها الى الخارج بحيث ينتزع عنها الوجود يتوقف على تأثير للجاعل فيها ، و هو اما بايجاد متحقق يكون مبدء لاتزاعها ، فيثبت مجعولية الخاص ، او بافاضة الوجود العرضى عليها ، فيرجع الى مجعولية الانصاف ، و يأتى ما فيه . او يجعلها مرتبطة بذاته ، و هو يبيّن الفساد ، اذ ارتباطها به لوسبق موجوديتها ، لزم ارتباط المعدوم بالموجود ، و الا فيعود لحد الاولين^٣.

و بذلك يعلم استحالة مجعوليتها بالاتبعية المتحقق بعد صدوره ، اذ تحقق المجعول فى الخارج مما لا يرب فيه ، و هى لا يمكن تحققها بنفسها ، ولا بالعام لاعتباريتها و صيرورتها متحققة بنفس الجعل بالاتبعية و ربط و انصاف غير معقولة . فالخاص لكونه حقيقة من شأنها التحقق فى الخارج يمكن مجعوليتها بالاتبعية للجاعل تبعية الظل لذى الظل ، و

١ - اى ليست الماهية حقيقة الوجود و الشخص و مناطهما ، بمعنى كونها منشأ انتزاعهما بلباتهما عنه.

٢ - اى ينتزع المصدرى من هذا لمناط التحقيق عنه.

٣ - اى كون التأثير بافاضة الخاص و انتزاع الهبة عنه ، او بانصاف احدهما بالآخر منه.

انتزاع العام و الماهية عنه ، و هى لامتناع تحققها بنفسها لأمكن
مجموليتها بالتبعية له و ارتباطها به . و الامكان على أصالة الوجود
ارتباطه بحاجله او تساوى نسبة العام الى الماهية .

فالايراد بكونه صفة للمكن و كيفية لنسبة الوجود الى مهية ، و هذا
يصح على اصالتها و اعتباريته دون العكس مندفع . و الاحتجاج على
مجموليتها بلزوم التحقق للمجمول و هولها للوجود و الاتصاف ،
فيتعلق الجعل بها بالذات و بهما و بذاتياتها بالعرض ، قد علم ضعفه .
وجعل المجمول بالذات اتصاف احدهما و ارتباطه بالآخر او مفهزم
الموجود بما هو موجود ، او الوجود المنبسط ، او انبساطه بساطل
اذ الاول يؤدى الى مفاسد الا ان يرجع الى المختار . و الاحتجاج عليه
باستلزام مجعولية كل من الوجود و الماهية تقدمه على الآخر ، و هو ليس
شيئا من الخمسة . فالواجب كون المجمول اتصاف احدهما بالآخر
مردود يكون تقدمه عليها عينا ذاتيا ، والعكس ذهنيا خارجا منها يسمى
سبق بالماهية ، والثانى يوجب مجعولية الاعتبارى مع انه يتوقف على
منشأ انتزاع متحقق ، فان كان ممكنا فهو المجمول ، وان كان واجبا لزم
استفاء الجعل و الافاضة اذ مفهوم الوجود ينتزع من كل حقيقة عينية مع
قطع النظر عن التأثير والتأثر ، والثالث لا يرجع الى محصل وعلى ظاهره
مفاسد لا يخفى .

(لمعة)

مقتضى اصالة الوجود فى الجعل والتحقق و اعتبارية الماهية ان تتبعه
فيهما و ينتزع منه ، وان يتحد به عينا ، والا ، فان كان جزءا لها ، تقدم^٢

١- انى الايراد على المختار من اصالة الوجود واعتبارية الماهية منه .

٢- لان وجود الجزء قبل وجود الكل ، والقرض ان وجودها جزء لها ،

حصولها على حصولها، او بالعكس، تقدمت عليه ، و هو ينافى اصابته و اعتباريتها ، او عارضاً لها تقدم كل منهما على نفسه ، و انحصر غير المتناهي بين حاضرين^١ مع استلزامه المطلوب^٢ بالخلف ، او بالعكس لم يتضمن الخاص جهة عدمية . بل كان وجوداً صرفاً معروضاً للمهية الزائدة عليه، كمعروضية الجسم للسواد ، فيخرج عن لازم الامكان . و مابه التحقق في كل متحدين هو الوجود ، فان كان احدهما ، فالآخر اعتباري، والافلاكهما اعتباريان ، و هوئالهما في الاتحاد ، و به تحققتهما ، فالارتباط بينهما اتحادى ، و اطلاق الاتصاف عليه تجوز، كاتصاف الجنس بفصله في النوع البسيط، فانه شئ واحد بسيط موجود بوجود واحدله جتهان يتتزع منهما الجنس و الفصل ، و ليس له مادة و صورة متغايرتان في الوجود، كالمركب . فكذا الخاص الامكانى وجود واحد له جهة عدمية لامكانه يتتزع منه المهية من دون تركبه من متغايرين في الوجود حتى يتحقق حقيقة الاتصاف كما في المركب .

قيل : قدم ان المتحقق في الخارج مبده الفصل الاخير ، و غيره من الكليات الذاتية لاتزاعها من جهته العدمية متحدة معه متحققه بتبعيته ، فلا فرق بين النوعين في كون تركيب محل منهما كتركيب المهية والوجود . فالتخصص في التشبيه لوجه له . قلنا : المتحقق في الخارج من النوع

→ فيتقدم وجودها على نفسها ، و وجود الشئ لا ينفك عن حصوله ، فيتقدم حصولها على حصولها - منزه

١ - هما الوجود والمهية - منه

٢ - لان جميع هذه الوجودات الغير المتناهية العارضة لا يمكن قيامها بالمهية الموجودة، و الا لزم خلاف القرض، ولا بالمعدومة للفرعية. فينبغى ان تكون بين المهية في الخارج ، فيكون لها وجود غير عارض - منه

البسيط كالعقل وجود خاص هو مبدأ فصله ، وجهة عدمية متحققة بتبعيته هو مبدأ جنسه — اى الجوهرية — ولا يوجد له فيه متغايران فى الوجود ، ومن المركب بازاء جنسه و فصله مادة و صورة متغايران فى الوجود ، وان كان ضعيفاً متحققاً بتبعيه الوجود الشخصى و متحداً معه .

ففى الانسان نفس و بدن متغايران فى وجود ضعيف متحد بوجوده الشخصى متحقق بتحقيقه ، و فى الجسم النامى جسمية و قوة نباتية كذلك مع اضعفية وجودهما المتحد بالشخص ، و فى البسيط هولى و صورة كذلك مع الزيادة فى الاضعفية ، فالتصاعد الى الضعف و تقليل المتزاع من الاجناس والفصول ، والنازل الى المقابل . و بذلك ظهر وجه التخصيص فى التشبيه .

ثم الحق ثبوت الاتحاد بين المهية المعقولة و الخاص الذهنى ايضا ، فلا ينفك عنه فى الذهن وان انفك عنها العام فيه .

قيل : الخارج لكونه طرف المتحصل دون الاعتبارى لا يمكن ان يحصل فيه المهية و العام الاتبعية متحصل يحصلهما و هو الخاص ، واما الذهن فهو طرف الاعتبارى ، فلا يتوقف حصولهما فيه عليه ، فلا باعث لاثباته فيه .

قلنا : المهية فى اى ظرف وجدت لا ينفك عن وجود تحققها فيه ، اذ كونها بنفسها متحققة و منشأ لاتزاع العام غير معقول ، و تحققها به مع ثبوت العكس ، و امكان التجريد والاتصاف فى الذهن ، فلا بد فيه مما تحققها ، و ما هو الا الخاص الذهنى ، ثم العام فى المتزاع من احد الخاصين^٢ لقيامه بمدرك جزئى يكون موجوداً جزئياً ذامية و وجود

١ - اى الجسم البسيط (منه)

٢ - الخارجى والذهنى منه -

خاص ، فيمكن ان يجرد عنه عام آخر ، و هكذا الى ان ينقطع التسلسل بعدم الاعتبار ، فيجتمع فيه العموم والخصوص والمعلومية والمجهولية والعارضية والمعرضية وغيرها من المتناقضات . و هذه امر عجيب منشأ شدة سرى ان الوجود بمعينه في كل شئ حتى ان تجريد الماهية عنه فرع وجودها .

(لمعة)

على ما اخترنا لا ينتقض الفرعية ولو باتصافها بالعام في الذهن ، وانما ينتقض باتصافها بالوجود على اعتبارته واصالتها مع توقف ثبوتها عليه ، فيلزم الدور او التسلسل .

و الوجوه المحررة للدفع ضعفية: كتنخيص الفرعية لعدم الاستثناء في الاحكام العقلية ، و كارجاع اتصافها به الى ثبوتها لاثبت شئ لها لعروض هذا الثبوت لها ، فيعود الاشكال ، مع ان ما به الثبوت هو الوجود ، فان كان عارضا انتقضت الفرعية ، او معروضا ، خرجت عن الاصلية ، او ميانا ثبوتها بالانتساب اليه ، ارتبط المعدوم بالموجود . و كتبديل الفرعية بالاستلزام ، لقضاء الضرورة بتقدم ثبوت الشئ على ثبوت وصفه ، مع ان الاستلزام يقتضى ملزومية الثبوت الثانى ^٢ للاول ^١ والملزومية مستلزمة للملية والتقدم ، فيلزم ما يبطله البدهة ، وفيه ما فيه ، اذ لزوم علية الثانى للاول انما هو بحسب الاثبات ، و اما بحسب الثبوت فى الواقع ، فالأمر بالعكس . وارجاع الاستلزام هنا الى التلازم ، اى عدم الانفكاك

١ - الماهية منه

٢ - ثبوت وصف له .

٣ - هو ثبوت الشئ فى نفسه .

٤ - وهو عينية ثبوت وصف الشئ لهذا الشئ و تقدمه عليه نعمه

بینہما ، یوجب کوئہ من الطرفين ، مع ان انفکاک الثانی من الاول مما لاریب فیہ ، والی استلزام الثانی للحکم بالاول لوسلم فعلی الفرعیۃ دون الاستلزام ، مع انه قدینفک عنہ . والحمل علی مجرد الامکان خروج عن الظاہر ، مع انه یرجع الی الفرعیۃ ، وكالحکم بان الاتصاف بالوجود الخارجی فی الذہن ، اذالحکم فی القضية الذہنیۃ انما هو علی الموضوع بحسب حالہ فی الذہن دون الخارج ، وكالحکم بانه فی الخارج ، الا انه لا یتوقف علی ثبوت الموضوع فی الخارج بل یرکبہ ثبوته فی الذہن ، لقضاء الضرورة بتوقف کل اتصاف علی ثبوت الموضوع فی ظرفہ دون ظرف آخر ، علی ان نقل الکلام الی الآخر یؤدی الی التسلسل فی الظروف والوجودات ، وکارجاع الاتصاف الی انتزاع الوجود لا اعتبارہ ، فمصدق الحمل نفس ہوتہا من دون تحقق امر آخر هو الوجود .

فالفرق بین حمل الذاتی وحمل الوجود علی الشئ کفاۃ الذات فی الاول والحاجة الی ملاحظة الاتساب الی الجاعل ، او منشائیۃ الاتار فی الثانی ، لأن الانتزاع کالاتصاف فرع ثبوت المنشأ والی مجرد اختراع الوہم من دون ثبوت له وللوجود ، وجعل المناط فی حمل المشتق علی الشئ اتحادہ بمفہومہ لاقیام المبدأہ ، لانه لا محصل له اصلا ، و الی اتسابہا الی الوجود الحقیقی و هو ذوق المتآلۃ و فسادہ ظاہر .

(نعمۃ)

تعیین الوجودات بنفسہا ، فالمشخص نحو الوجود دون غیرہ ،

۱ - تعین باصطلاح حکما بوجہی غیر تعین نزد عرفاست . مثلاً حقیقت وجود نزد عرفاً مطلقاً تعین ندارد و حکماہمین حقیقت را متعین بالذات میدانند و لامنافات بین المشریین چہ آنکہ وجود نسبت بادراک و

والا، لم يرتفع الشركة والعموم ولو بالذات مخصص، انذيره كلى لا تشخص
 الا به، فكل ما يلحق الخاص من مهيته وعوارضه وجوه التشكيك
 كذبات في انفسها متشخصة به، فهي لوازمه وتوابعه. و المغايرة بين
 امتياز الشئ وتشخصه ثابتة، اذ الاول بالنظر الى مشاركته في العام، و
 الثاني باعتباره في نفسه. فصول الامتياز بين الكليات بمثلها من الفصول
 و استعدادات المادة المختلفة، و بين الجزئيات بمثلها من العوارض
 لا يوجب كونها مشخصة، و النسبة بينهما بالعموم من وجه لوجودهما في
 افراد الانواع، و الاول بدون اثاني في فصولها، و العكس في الواجب
 لعدم مشارك له مع انه متشخص بذاته، فلو لا كون التشخص بنحو
 الوجود لم يكن متشخصاً و هو باطل. وانحاء الوجودات المشخصة هي
 خصوصياتها الذاتية دون وجوه التشكيك لوقوعها في العام، و هو
 غرضي لها تابع، فما يقع فيه اولى بالتبعية، و ليس ذاتياً لها حتى يتحد
 ما به الخلاف و الوفاق. و يمكن ارجاعها اليها والا لزم التركب او
 انتفاء التعدد. و بذلك يظهر اندفاع الاقوال المخالفة، كالقول بان
 التشخص بالمادة، اى استعدادها او احوالها من الوضع و الحيز، او
 بالفاعل، او بالارتباط به، او بنحو الاحساس و المشاهدة، او بنفس
 الذات اى المهمة المتعينة، او بجزء تحليلي اعتباري. و لكون تميز

→
 سقل و حضور عند العقل غير متعين است و در مقام ذات تميز و تعدد و
 ظهور ملفاست لذا اسمى كه معرف آن باشد ذات از قبول آن ابا نمايد
 الا نه كلى و نه جزئى است نه خارجى و نه ذهنى است، نه عام است و
 نه خاص است و جميع اوصاف و عناوينى كه آنرا متميز نمايد از لواحق
 و عوارض آن ميباشد - جلال آشتياني -

١ - اى ارجاع وجوه التشكيك اليها، اى انحاء الوجودات منه.

المادة بالاستعدادات الخاصة مُعِداً لإفاضة الشخص الوجودى، وكون احوالها تابعة له و سببية الفاعل والارتباط به لتحقيقه ، و المشاهدة و الاحساس للعلم به ، يمكن ارجاع ماعدا الاخيرين بضرب من التجوز الى المختار .

(لمعة)

المهية اما توخذ بشرط لا ، فلا يوجد الا فى العقل ؛ او بشرط شئ، فهو الشخص، او لا بشرط، فكلى طبيعى موجود بوجوده، لما علم من تحقق المهية بتبعية الخاص ، فوجوده وجود ضعيف تبعى ، اى متعدد مع وجوده كوجود المهية ، لأنه ليس الا هى من حيث هى فنفى وجوده مطلقا و القول بانه بمعنى وجود اشخاصه ضعيف ، و اثبات وجود مغاير لوجود هاله اضعف ، لأستحالة الوجود العينى بلاشخص. فتشخصه^٢ مع المغايرة اما بتشخص الفرد ، فيلزم الخلف باتقائها^٣ او بغيره ، فيلزم التسلسل و تعدد الواحد^٤ و وجود مالا يتناهى فيه .

فالموجود فى الخارج هو الشخص ، اى الوجود الخاص المنتزع منه الطبيعى لجهة له عدمية ، او وجود اضعف متحد معه. فهو واحد بالعموم و المعنى ، له افراد مختلفة بالنوع او الشخص ، و تكثرها مع وحدته و وحدة الفاعل لاختلاف مادته المشتركة فى الاستعداد لاجل اوضاع

١- اى الطبيعى ليس الالهامية من حيث هى منه-

٢- اى الكلى الطبيعى الموجود بوجود مغاير.

٣- لانه اذا كان تشخصه بتشخص الفرد، ينتفى المغايرة بين الوجودين، فيلزم الخلف بسبب انتقائها منه-

٤- وهو صيرورة شخص واحد شخصين ، اومع تفاير الوجودين ، والتشخص يحصل شخصان منه-

فلكيه مختلفة بأنفسها . فالمادة الاولى اى الجسمية المطلقة مع وحدتها
اختلف اجزائها المتشابهة فى الاستعداد لاختلاف نسبتها الى الفلك ،
ففيضت عليها صور العناصر الأربع ، ثم صارت هى لاختلافها فى الاستعداد
باختلاف الحركات السماوية مادة لحدوث المركبات المختلفة من الانواع
و الاشخاص . و لكون الموجود فى الخارج هو المادة المشتركة المقيدة
بصور مختلفة ، يحصل منها اشخاص عينية ، لكل منها وجود شخصى
مبدأ الصورة الخاصة ، وجهه عدمية او وجود ضعيف متحد به هو مبدأ
الطبيعى و مبدأه المادة المشتركة ، يصح انتزاع الواحد اعنى الطبيعى
عن المختلفات على اصاله الوجود ، و تقيده بها على اصاله المهيمة . ثم
ما يعرض الطبيعى من الكلية كلى منطقى ، و مجموعهما عقلى ، و هما
ذهنيان .

(لمعة)

الوجود العام بذنهى التصور لأنه أعرف الاشياء ، فتعريفه بالثابت العين
و بما يمكن ان يخبر عنه و ما ينقسم الى الفاعل و المنفعل او القديم
و الحادث ، لفظى ، كتعريف العدم بنقايضها ، لتضمنه الدور . و الحق
بداية البداة فلا استدلال عليه بجزئيه الاحد الضرورتين او بكون
الاكتساب باحد المنفيين^٢ او باعميته مع انتهائه الى البديهى دفعا لاحد
المحذورين^٣ ، مجرد تنبيه . والاحتجاج على نظريته بكونه نفس المهيمة

-
- ١ - اى التصديق الضرورى ، وهو التصديق بالتنافى بين الوجود و العدم ، و التصور الضرورى وهو وجودى - منه -
 - ٢ - اى احدا المنفيين عن الوجود و هما الحد والرسم - منه -
 - ٣ - اى الدور والتسلسل - منه -
 - ٤ - وهى نظرية - منه -

او تابعها فى المعقولية : وباختلاف العقلاء فى بدايته ، و تعريفهم اياه
ضعيف . و على استحالة تصوره بايجابه تصور الواجب و اجتماع
المثلين اضعف^١.

فى اشتراك الوجود معنى :

و مشترك معنى ؛ لقضاء الضرورة بثبوت ما يفهم منه للكل، وايجاب
سلبه عن الواجب صدق النقيض عليه . و يؤيده قوله القسمة ، و اتحاد
مفهوم النقيض ، والرابطة فى القضايا المختلفة ، و ايجاب تقيمه للثبوت،
و تردد الذهن فى الخصوصية مع الجزم^٢ بالمطلق ، و ايجابه لاتنزاع
الواحد من المتخالفات ، او اشتراك الواجب و الممكن فى الذاتى
مردود ، لالعدم تبعية المشترك العرضى للذاتى، لذ الحق ثبوته، لوجوب
المناسبة بين مطلق العلة والمع .

و النقض بمثل الامكان و المعلولية والزوجية و الفردية و الحرارة
المطلقة ، مندفع بترتيبها على بعض الذاتيات المشتركة ، بل لاتنزاع
المطلق من صرف الوجود ، و ما يرتبط به من الوجودات الخاصة من^٣
حيث الارتباط ، لامن انفسها المتخالفة ..

(بيان تشكيكه فى كونه من الحقايق القابلة للشدة والضعف)

و مقول على افرادة بالتشكيك ، لبداة اختلافها فى صدقه بانحاء
الثلاثة : و هى يقع فيه بذاته، وفى غيره بتوسطه، و لعروضه للوجودات

١ - احدهما ، وجود النفس ، و ثانيهما ، الوجود المرتسم فيها من

تصور الوجود بمنه-

٢ - وايجابه ، اى الاشتراك معنى منه-

٣ - هذا الارتباط امر واحد مشترك فى الكل ذاتى للجميع . و ليس

هذا الارتباط مختلفاً ، بان يكون الارتباط الذى بينه و بين العقل مثلاً

الخاصة لا يكون تشكيكها بالذاتى حتى يلزم تركب الواجب ، او وحدة الموجود ، بل هى متخصصة بذاتها ، و سائر التخصصات من التوابع . و لذا تيته لخصصه ، يقع التشكيك فى ذاتها ، وينحصر اختلافها فى انحاءه .

و زايد على المهية بل الخاص ، كزيادتها عليه ، اذلولاه ، لتلازما تعقلا ، و اتقى الامكان ، و فائدة الحمل ، و الحاجة الى الاستدلال ، و لزوم تركب الواجب ، و التسلسل ، او اتحاد المهيّات و التناقص .

و المهيّة عندنا كالمطلق منتزعة من الخاص ، و ليس الوجود قائما بها ، فلا يلزم تحصيل الحاصل ، او اجتماع النقيضين ، و قيام الموجود بالمعدوم . و ليس جنساً و لانوعاً بساطة الواجب ، و اتقاء الفصل لوجوه ، و لافصلا اذلا ام منه ، و لالحد العرضين لنوعيتهما لأفرادهما الذاتية .

→

مخالفاً للارتباط الذى بينه و بين النفس او الفلك او غيرهما نظراً الى ان الارتباط فى البعض بلا واسطة و فى البعض بواسطة . و الارتباط بالواسطة يختلف باختلاف الوسائط قلة و كثرة و ذاتاً و حقيقة ؛ اذ ارتباط الاشياء به انما هو على طريقة الشئ و المشئ فارتباط الصادر الاول يصحح سائر الارتباطات و الجميع مرتبط به بهذا الارتباط و كلها منتمج فيه عنه .

١ - لان الوجود لو لم يكن زائداً على الماهية ، اما ان يكون جزءاً لها او عينها . و الاول يوجب التسلسل ، اولكونه جزءاً مشتركاً يكون للماهية جزء آخر هو مابه الاختلاف و لابدان يكون ذلك الجزء موجوداً لامتناع تقوم الموجود بالمعدوم فيلزم كون الوجود جزءاً لهذا الجزء و هكذا فيلزم التسلسل . و كلما يوجب تركب الواجب ، لان الوجود مشترك بين الواجب و الممكن ، فلو كان جزءاً له ؛ لكان له جزء آخر ، فيلزم تركبه . و على الثانى يلزم اتحاد الماهيات لانه معنى واحد فى جميع الموجودات ، فلو كان عين الماهيات ، لاتحدت المهيّات ، و يلزم التناقص ايضاً ، اذح قولنا ، اسواد ليس بموجود بمنزلة السواد ليس بسواد ، و هو تناقض منه قده .

و مما بدفع كونه شيئاً من الخمسة، كونها ذا افراد محققة بخلافه، اذ حصصه اعتبارية، والوجودات الخاصة ليست افراده لاتزاع عنها، فهي هويات بسيطة متميزة بذاتها، و لكونه تحقق الأشياء واعمها، ثبتت بساطته المطلقة^١. و تركبه من الاجزاء يوجب عروض^٢ الشئ لنفسه، او عدم كون العارض^٣ عارضاً بتمامه، و تقدم الشئ على نفسه^٤، او تقومه بنقيضه. و يساق الشئ^٥ تحققاً، وان تغايراً مفهومأ. و القول بثبوتها دونه فى المعدوم الثابت فرع ما يبطله^٦ عدم الوساطة بين الوجود و

- ١- اى لا يكون له جنس ولا فصل، كما انه ليس جنساً ولا فصلاً. منه.
- ٢- اذ لو كان له جزء من جنس او فصل، فلاريب فى كون هذا الجزء موجوداً، اذ الوجود يعرض لكشئ، فالوجود العارض لهذا الجزء ان كان هو المجموع المركب من الاجزاء والجزء الآخر، لزم عروض الشئ لنفسه، وان كان مجرد جزء الآخر دون هذا الجزء المعروف، لزم ان لا يكون العارض اعنى الوجود عارضاً بتمامه منه.
- ٣- و هذا الدليل بهذه العبارة مذكور فى شرح التجريد، يعنى شوارق الالهام للمحقق اللاهيجي.

٤- اذ لو كان له جزء، فان كان ذلك الجزء موجوداً، لزم تقدم الشئ على نفسه، وان كان معدوماً، لزم تقوم الوجود بالعدم الذى هو نقيضه منه.

- ٥- قوله: فرع ما يبطله... الخ وهو ثبوت المعدومات.
- ٦- قوله: و ثبوت التأثير... واصل الدليل ان المعدوم لو كان ثابتاً لامتنع تأثير القدرة فى شئ من الممكنات، اذ التأثير اما فى الذاتيات، فهي ازلية والازلية تنا فى المقدورية. واما فى الوجود، و هو ايضاً باطل، اذ الوجود ليس بموجود ولا معدوم حتى يتصور تعلق القدرة به كما بين وجهه فى للمعات العرشية. واما فى انصاف المهية بالوجود، فهو ايضاً باطل كما بين فيه منه.

العدم ، و ثبوت التأثير مع عدم تعلقه بالأزلى ، و الوجود والاتصاف و إيجابه عدم تناهى الثابت^١ مع ان ادلة التناهى نعمه^٢ واقتضاء الخبر -اقتضاء الجر- للنسبتين^٣ والصادق منه تطابقهما انما هو بالوضع ، فالتخلف ممكن ، على ان المغايرة الاعتبارية كافية^٤ والثبوت الذهني يكفي للحكم ، و اعتبار الخارجى لا يدفع الاشكال عنهم في الحكم على الممتنع^٥ ، واعتبار الخارجى يلزمه مفسده^٦ ، والامكان اعتبارى بعرض لما عترفوا بانتفائه^٧ ، و عدم الوساطة بين النفي والإثبات يبطل الحال^٨ ، و الوجود الخاص موجود^٩ و الاتزاعى كون الشئ^{١٠} ، فلاير عليه القسمة ،

١ - قوله : عدم تناهى الثابت ... لقولهم بان اشخاص كل ماهية نوعية غير متناهية فى العدم .

٢ - قولنا : للنسبتين ، اى الخارجية والذهنية -منه-

٣ - على ان المغايرة .. فلا حاجة فى مثل قولنا : اجتماع النقيضين محال و شريك البارى ممثتج ، الى التزام ثبوت المعدومات -منه-

٤ - قوله : مع ان ادلة التناهى نعمه ... اذ مناط صحة اجرائها الثبوت -منه-

٥ - قوله : يكفي ... لانهم لا يحكمون بالثبوت له ، و انما الثبوت عندهم للممكن المعدوم -منه-

٦ - يلزمه مفسد... وهى لزوم كون شريك البارى واجتماع النقيضين وكون الجسم فى آن واحد فى حيزين والمركبات الخيالية كجبل من الياقوت ثابتة تتميز بعضها عن بعض : مع انها ممتمنة

٧ - قوله : بانتفائه... و هو المركبات الخيالية .

٨ - قوله : يبطل الحال... عرفوه بانه صفة للوجود ، لا يكون موجودة ولا معدومة ، كالعالمية والخالقية -منه-

٩ - والوجود الخاص موجود... الخ رد لا احتجاج مثبتى الحال على اثباته ، بان الوجود غير موجد ولا معدوم -منه-

١٠ - فلايرد عليه القسمة... لان الوجود بهذا الاعتبار اى باعتباره انه كون الشئ و

والكللى باحد المعنيين موجود ذهناً ، و بالآخر خارجاً بوجود الشخص فلا يلزم كونه متفخفاً ، و قيام العرض بالعرض جائزاً على ان القول بالاحوال مع قبولها الاشتراك و الامتياز يؤدى الى التسلسل^٢ والتزامه

→ تحققة ليس بشئ من الاشياء حتى يتصف بالوجود والعدم و ينقسم الى كونه موجوداً او معدوماً . والحال عندهم شئ، من شأنه الاتصاف بالوجودية والمعدومية والاتقسام اليها . والحاصل ان الحال عندهم واسطة بين الوجود و المعدوم والواسطة يجب كونها بحيث يتصور كونها احدا الطرفين. والوجود بهذا الاعتبار لا يتصور كونها موجوداً او معدوماً فهو لا يمكن ان يكون واسطة بينهما . وعلى هذا التقرير اندفع ماتوهمه الشارح الفاضل من ان هذا الجواب تسليم للمدعى و اعتراف بالواسطة كما لا يخفى . منه - قولنا : فلا يرد عليه القسمة الخ فليس شيئاً يقبل القسمة الى الوجود و اللاوجود ، والحال عندهم شئ من شأنه ذلك منهم -

١- لقولهم : ان جنس الماهيات الحقيقية العرضية كلونية السواد ليس بمعدوم ، والا لتقوم الوجود بالمعدوم ، ولا بوجود ، لانه جزء من حقيقة السواد ولها جزء آخر هو الفصل ، ولا بد من قيام احدهما بالآخر حتى يلتئم منهما ماهية حقيقية ، وهما عرضان لامحالة ، فيلزم قيام العرض بالعرض .

٢ - بيانه ان الاحوال كلها مشتركة فى الحالية وكل منها مختص بما امتاز به عن الآخر وهما ليسا بموجودين ، والا لزم قيام الصفة وهو مع قيام العرض بالعرض على ما ذكروه بلافق ، ولا بمعدومين والاتقوم مالىس بموجود ولا معدوم ، وهو ايضا مجال كتقوم الموجود بالمعدوم فهما حالان و يشتركان مع سائر الاحوال فى الحالية ويمتازان بها به الامتياز و هكذا فيلزم التسلسل ومما ذكرنا ظهر ان هذا الايراد عليهم مناقضة على الوجه الذى ذكروه بالحال انفسها (منهرد)

كمنع القبول - اى قبولها الاشتراك و الامتياز - باطل .
و يفاير الوحدة مفهوماً ، و يتحد معه مصداقاً ، و الا لازم التسلسل^١
فى الوجودات والوحدات ، فلكل منهما افراد خارجية هى الوجودات
الخاصة ، و مفهوم منتزع هو المطلق ، ولها اسوة به - اى الوجود - فى
كل حكم .

[الباب الثانى]

باب اثبات الواجب و صفاته

(لمعة)

الواجب موجود لإنتهاء سلسلة الوجود - كالامكان والحدوث - اليه
دفعاً للدور والتسلسل . وكون الكل كالواحد فى الإنعدام و الافتقار ،
و تحقق صرف الوجود الواجب بذاته ، اذ غيره اما مهية ينتزع عنها
الوجود ، او وجود خاص له جهة عدمية ينتزع عنها المهية ، و افتقارهما
للعدمية و التركب ظاهر .

(لمعة)

الواجب واحد بالذات اى صرف الوجود دفعاً للزوم التركيب ، او
اقتقاره فى الموجودية الى العارض أو المعروض . فحقيقة الوجود امر

١- فان وحدة زيد لولم يكن عين وجوده بان يكون له وجود و وحدة
مفايرله، لكان لوحدته وجود آخر، فيحصل هناك وجودان ، فيكون لهما
وحدتان لاستحالة حصول الاثنينية بدون وحدتين، اذ لكل موجود وحدة،
ولكون الوحدتين مفايرتين للوجودين ، يكون للوحدتين وجودان آخر و
للوجودين ايضاً وحدتان فهلم جراً (منه)

عنى اصيل، و العام متزع منه، و حصر الوجود فى الاعتبارى والقول بالنيابة والتجوز فى العينية يوجب خلل الذات فى مرتبة واقعية عن الوجود. وجعل العام كلياً اذا افراد، واحد منها اصيل قائم بذاته، والبواقى قائمة بغيرها، مردود، بلزوم التركيب، و عدم اختلاف افراد المتواطى

١ - قولنا : والقول بالنيابة... المذاهب فى كيفية عينية الوجود و الصفات وزيادتها ثلاثة :

الأول، ما اختاره الدوانى و هو القول بالنيابة، و حاصله، ان حقيقة الوجود صفة قائمة بالماهية منشأ لانتزاع العام، و حقيقة العلم مثلاً، صفة قائمة بالنفس هو مبدأ الانكشاف، و تلك الصفة فى الممكن بحقيقتها موجودة و زائدة على ذاته . واما الواجب فلا يمكن ان توجد الحقيقة، اذلا معنى لقيام الصفة بذاته . فذاته البسيطة الحقبة بذاته منشأ لانتزاع الوجود العام و مبدأ للانكشاف الا انه ليس حقيقة الوجود ولا العلم، اذ الحقيقة ليست الا صفة قائمة بغيرها، ولا يمكن قيام صفة زائدة بذاته . فذاته نائب مناب الوجود، و كل صفة من الصفات، من دون ان يكون حقيقة شئ منها . فمعنى العينية فيه ان ذاته البسيطة نائب لجميع الصفات الاضافية من الوجود والعلم والقدرة وغيرها. والثانى مذهب اليه الفارابى، وهو ان لكل من الوجود والصفات فرداً حقيقياً قائماً بذاته هو الواجب، فهو مع بساطته الحقبة حقيقة الوجود والعلم والقدرة وغيرها، بمعنى انها الوجود الحقيقى والعلم الحقيقى والقدرة الحقيقية، ومنشأ لانتزاع الاضافيات منها، فذاته عين الكل . واما الممكن، فالوجود صفة زائدة على ماهيته قائمة بها، وسائر الصفات من العلم والقدرة وغيرها، اوصاف حقيقية زائدة على ذاته قائمة بذواتها . والثالث مذهب المصنف (اى المؤلف لهذا الكتاب) وهو ان ذاته حقيقة الوجود وكل صفة و مبدأ لانتزاع الوجود العام والاضافيات من الصفات، لانه ليس فرداً لطبيعة الوجود والعلم و

بالجوهرية والعرضية والاصالة والانتزاعية والمجهولية والبداهة. و
فى الصفات ، اى صفاته الكمالية كالوجود فى العينية ، والقول بالزيادة
يوجب التكرار والافتقار ، او تعدد القدماء^٢ معه ، او كونه فاعلاً وقابلاً^٣،

→

القدرة كما هو مذهب الفارابى ، بل العام من الوجود والصفات امورا اعتبارية
ينتزع من الاشخاص الخارجية التى ليست افراداً للعام ، بل العام ينتزع
عنها ، وليس لوجود وغيره من الصفات طبيعة جتسية اونوعية حتى تكون
افراداً حقيقية. فذاته البسيطة الحقبة الوجود الحقيقى والعلم الحقيقى و
القدرة الحقيقية ، منشأ لانتزاع مفهوماتها الاضافية . واما الممكن فلعدم
كونه صرف الوجود بل وجود مشوب بالماهية لا يكون الوجود عين ذاته
ولارتباطه بالغير لا يكون بذاته منشأ لانتزاع العام ، بل بملاحظة جاعله ، وكذا
تكون صفاته من العام والقدرة اموراً حقيقية قائمة بذاتها لا تكون عين ذاته،
بل يكون زائدة على ذاته منشأ لانتزاع مفهوماتها الاضافية منهـرهـ اقول:
والقول بالنيابة منسوب الى المعتزلة وليس من مذهب الدوانى و لعل^٤
المؤلف استنبط هذا من مشرب العلامة لان العلامة بنظر التحقيق قائل
باصالة المهية فى الواجب لانه يميل الى مشرب المعتكلم واذا لم يكون للوجود
مرتبة من التحصيل فالوجود زائد على ذاته الحقبة وكذا العلم والقدرة والقائل
باعتبارية الشئون الوجودية يجبره الاضطراب الى القول بالنيابة . واما
انقول بالنيابة مختص بالمعتزلة لانهم لا يفهمون من الصفات الا المعانى
الزائدة على الموصوف و هذه بعيدة عن الساحة الالهية لذا وقعوا فى
مخمصة تجوز نيابة أى نيابة الذات عن الصفات واما مختار المؤلف فهو
صريح كلام الاسفار جـلـ

١ - ان كانت هذه الصفات معلولة لغيره .

٢ - ان كانت واجبة .

٣ - ان كانت معلولة .

واشرافية الذات، او معلوله منه، وتلازمها او رجوع الكل الى واحدة لا يوجب تعدد الجهة، والاضافية زائدة لتوقفها على متعلق. والكل راجعة الى القيومية المطلقة، فلا يخل بالوحدة. و التحقيق ان الذات مبدا القسمين، الا انه في الأول بلا واسطة، و في الثاني بواسطة، وكأنه علة التفرقة. والمبدئية المطلقة المتضمنة لجميع الإضافات تتعلق بالمبدعات على الترتيب^٢، وبالحوادث^٣ على وجه كلي متقدس عن التحدد، لتغاليه عن الزمان وكونه عنده بأسره كأنه واحد، فلا يلزم التغيير و التكثر في ذاته تعالى. وارجاعها الى السُّلُوب يدفعه القواطع العقلية و النقلية. و ماورد فيه عن الصحيح (ع) مأوّل، و في الألوهية اى فى وجوب الوجود وصنع العالم لانه صرف الوجود المتعين بذاته، وتعدد فرع تعدد التعيين ولا مقتضى له، فلا يمكن فرض تعدده الا بملاحظة

١ - اذ لو كانت الذات علة لصفته الكمالية، كانت الذات مسن حيث فاعليته لتلك الصفة التى هى كمال، اشرف من الذات من حيث معلوليته، اذ الفاعل اشرف من المعلوم، ولو كان غير الذات علة لها، لزم ان يكون معلول الذات، و هو هذا الغير نظراً الى جميع ماعداه معلول له اشرف من الذات و هو باطل منه.

٢ - اى السلسلة الطولية منه.

٣ - اى السلسلة العرضية.

٤ - فان صفاته الاضافية المندرجة تحت مبدئيته المطلقة، ان تتعلق بالافراد العرضية المتجددة على وجه كلي، فيتعلق خالقيته بمخلوق كلي و كذا رازقيته. فكونه خالقاً لمخلوق كلي و رازقاً لمرزوق كلي و راحماً لمرحوم كلي امر واحد مستمر لا تغير فيه. و تعلقها بالجزئيات المتجددة المتغيرة، انما هو بالعرض فتجدد خالقيته و رازقيته لزيد مثلاً لوجوده وانتفاهاً لعدمه، لا يوجب تغيراً فى ذاته، لان ذلك تغير فيما هو متعلق بصفته بالعرض لا بالذات منه.

ثالث يؤدي فرضه الى محالات ، ولوحدة الذات و لازمه و تخصيص الغير بالعارض يوجب الافتقار و كل منهما نفسه اوصاحبه يفضى الى الدور . ولايجاب الوجوب اتم الكمال الموجب للقاهرة المطلقة المقترضة لمعلولية ما سواه ، فوجود المساوى ينفيه . ولاستلزام التعدد التحكم ، لاستواء نسبته الى مراتب العدد والامكان^١ مع الاتحاد فى الحقيقة^٢ وخلاف الفرض بدونه ، و التحكم مع استناد الاثر^٣ الى لحدهما ، و صدور الواحد من متعدد مع استناده اليهما ، و التركيب من ذاتين .

و الشبهة الكمونية - تندفع - مندفع باستلزام المشترك العرضى للذاتى ، و بلزوم علية غير الوجود و وجوبه ، و ارتفاع التعدد مع التساوى فى الكمال والنقص بدونه ، ثم تفرد بوجوب الوجود ، كالارتباط بين اجزاء العالم ، ثبتت تفرد بال صنع . و تخلل الوسائط لا ينفيه ، لعدم استقلالها بالتأثير ، لذك آثار المعلولات المترتبة وان تكثرت كذواتها مستندة الى أوئل العلل ، على ان شأن الوسايط الإعداد دون الافاضة والايجاد . وايضاً مع التعدد استقلال كل واحد بايجاد الكل دفعة غير معقول ، و على الترتيب يوجب صدور الواحد عن الكثير . و عجز البعض او الكل عن البعض او الكل ، يوجب التحكم والتخلف والنقص المتنافى لوجوب الوجود . و فرض التوافق على ايجاد البعض هذا العالم او بعضه ، والاخر عالماً او بعضاً آخر ، يوجب التحكم والنقص . وفى الوجود اى

- ١ - اذلة اختلافها فى غير حقيقتهما و غير الوجود المتأكد بل امر آخر غيرهما ، فيكون كلاهما او احدهما ممكناً - منه -
- ٢ - اذ التابت المفروض كون حقيقة الواجب الوجود المتأكد ، و مع اختلافهما فى الحقيقة تكون حقيقتهما غير الوجود المتأكد - منه -
- ٣ - اى اثر واحد من الآثار الخارجية - منه -

هو الوجود الاصيل المتحقق بذاته، وموجودية غيره بتبعيته والارتباط به، فهو بملاحظته كالظل له، وبدونها محض العدم، اذ العلية راجعة الى الاستتباع فالجمع مع قطع النظر عن العلة معدوم، وبملاحظتها موجود، فهى حقيقته، اى مابه تحقيقه. فهذا التوحيد قصر الوجود فى واحد هو الوجود الاصيل المتحقق بذاته والصفة فى صفته والفعل فى فعله، فيرى الكل مستهلكاً فيه ظلاً وتجلياً له، متحققاً بملاحظته، معدوماً بدونه. فالعارف يرى الوحدة والكثرة بالاعتبارين، ويرى فى كل منهما الآخر، وهو مقام جمع الجمع والسير مع الله، وقد يرى مجرد الوحدة وهو مقام الجمع والسير فى الله، وفيه اخطار، وفى الفرق والسير من الخلق وهو مشاهدة المباني الكلية بينهما، خطر تعطيل الفاعل، وكان الاول اعلى من البواقي واعلى الكل المخصوص بالنبوة والولاية السير من الله وهو الرد للارشاد بعد قطع الكل، ولصاحبه ملكة الاتصال بكل من العالمين، وقد يحتاج بعد فى الصعود او الهبوط الى الآخر الى جاذب قوى منه، وربما حصل لذى مقام غيره ايضا اتصال بالعلويات والتجلى الذاتى او الصفاتى او الافعالى او الاثرى فى صورة ذات مجردة نورية او صفة كمالية او احد الانوار المعرفه او صورة حسية بهية.

مسألة

الوحدة لمساوقته الوجود بكون مثله فى الاحكام، فوحدة الحق خالصة عين الذات، ومجهولة قائمة بنفسها، وغير عددية لتكرر العددية واستحالة تكرار الوجود. ووحدة الممكن مشوبة زائدة معلومة لتكررها المحصل للكثرة، وظل للاولى، ولها مراتب مختلفة باختلاف القرب والبعد بينهما، وبينهما مغايرة بوجوه مناسبة كذلك.

(لمعة)

واجب الوجود عالم بكل موجود ، لتجرده^١، واتقان صنعه^٢، وإفاضه العلوم ، وأشرافية العلة من المع ، واستناد الكل إليه ، وكون العلم اشرف من النقيض ، وكمالاً للموجود المطلق .

وعلمه الكمالى ذاته وهو مبدأ الحضورى والحصولى ، وكسل منهما كالأيجاد إضافة متأخرة عن الذات معلولة له ، فلا يكون كماله ، إذ استكمال الشئ بفعله غير معقول . والحق ثبوتها له ، لالكماليتها ، بل لكون مبدئيتها لهما كمالاً ، مع وجود المصحح . فالوجودات بأسرها منكشفة لديه بالوجه الجزئى ، والمصحح له فى المبدعات دوام حضورها لوجودها الإبداعى الذى كالانكشاف فى التأخر الذاتى أو التدهرى ، وفى الحوادث قبل الصدور ارتسامها فى المع الاول المتأخر عن الذات بإحد التأخرين ، ووجودها للواجب عيناً وهو فى الازل ، وهى فى أوقاتها لافيه - أى الازل - حتى يلزم قدمها ، لتعاليه عن الزمان ، ولحاطته بكنهه ، وعدم اتسابه إليه بالأحوال الثلاثة ، للحوقة الحركة اللاحققة للجسم ، فهو جسمانى يتقدس - متقدس - عنه الواجب ، فاتسابه إليه أو

١ - أى تجرده عن المادة الموجبة للجهل والملازم للتفرق والانفصال وان الموجود المنفرد فى المادة ليس له صريح ذات وصميم تجوهر ولا يمكن ان يكون متعلق العالم الا بضرب من الانخلاع والتبدل الى صورة قابلة للادراك . والحق عز شأنه مجرد عن المادة وكل مجرد علم وعالم ومعلوم والعلم بذاته يوجب علمه بكل شئ من باب الملازمة بين العلم بالعلم والعلم بالمعلوم - جلال -

٢ - كل من فعل أفعال المتقنة يجب ان يكون عالماً بأفعاله والعلم بالمعاول لا ينفك من العلم بالعلم (جلال آشتياني)

الى مايقع فيه بنسبة زمانية باطل ، اذ مادية ما به الفصل او المعية بين شيئين بوجب ماديتهما ، فالقرب او البعد الزمانى كالمكانى فرع اقترانهما بالمادة ، فكون الواجب زمانياً باطل ، اى لا يكون محاطاً به واقعا تحته بالانتساب اليه ، او الى غيره بنسبته زمانية ، حتى نحصل بينهما فصل ، او معية بالزمان . وايضا لو اوجده و هو فيه لزم تقدمه عليه ، و هو باطل ، والا كان غنياً عنه ، فلا يكون جامعاً و رابطاً او فاصلاً بينه و بين غيره ، فالكل عنده كان واحد و واحداً - فليختلف نسبته الى اجزائه بالقرب و البعد ، فهى بما فيها حاضرة عنده دائماً ، و هو فى الأزل يشاهدها فى الأبد ، و بعده ما ذكر مع وجودها العينى . و الحقائق برئتها مرتسبة فى ذاتها على الوجه الكلى ، لكون المبدئية له كمالاً ، كالايجاد و الانكشاف و العالم العقلى الالوهى فى الدلالة على علو القدرة لا يقصر عن العالم الكيانى ، و لولا الحصول لى لم ثبت العناية ، و لم يعلم الحقائق الا بالتوسط فى غير المعلول الاول ، و جهة الفعل و القبول فى لوازم البسيط واحدة ، و المنطوية مع عدم الافعال جازية ، و المبانة مع الخروج ثابتة ، و مجرد التمثل لا يثبت العينية و الجزئية ، و الصور من اللوازم العقلية و وجودها عن تعقلها فلا تسلسل . و حصولها بعد التمامية ، فلا استكمال ، و المحمول لاجلها صفة اضافية ، و صدور الكثرة على الترتيب لا يخل بالوحدة ، و الجزئيات كالوجودات على ما اخترناه لا يخرج عن علمه .
فالمحصل ان ذاته العلم الحقيقى و هو منشأ الحصولى بنفسه و

١ - ولا يخفى عليك ، ان المؤلف العلامة لم يقدر على حل مسألة العلم و عجز عن تصور حضور الكثرة فى الوحدة و شهود الحق الكثرة فى مقام ذاته شهوداً تفصيلياً او اجمالياً فى عين الكشف التفصيلى مع ان ارتسام الصور الحصولية و العلوم الانتقائية فى المجرى العقلانى الصريف من المحالات ، و ان الكمالات الممكنة للمجرد يجب ان يكون عين وجوده و ان لم يكن
←

الحضورى مع مامر، وقد يعبر عن الحقيقى بالاجمالى الكمالى بالكل لأنه منشأ انكشافه، كما يعبر عنه بمجمل الكل ، لأنه مبدأ ايجاده و بالمعقول البسيط ، اذ تعقل مبدء الكل و مجمله كتعقله . و ثبوت الثلاثة للنفس مع القطع بالكمالية ، تقرر ثبوتها له تعالى، وان اختلف فيهما الاول بالعيشية و الزيادة ، اذ القوة فيها بمنزلة الذات فيه ، فهى او ما يحصل للنفس من العقل البسيط المأخوذ من المفصلات بعد خفاء بعضها بمنزلة الذات فيه انه العلم الاجمالى والمعقول البسيط ، و الأخيران بالثقة و الضعف و القلة والكثرة لوضوح التعقل ، و تعلقه بالكل فيه و خفاءه و بالنقض فيها . و قد علم بما ذكر عدم التغير فى علمه الحصى لانه على وجه كلى مستمر ازلا و ابداً ، و الحضورى للارتسام و تعاليه عن الزمان ، و كونه باسره كان واحد لديه ، فالكل حاضر عنده ازلا و ابداً على وجه واحد . و بذلك يظهر عدم كون علمه كوجوده زمانياً كما مر ، و مصحح الحضورى بالمعنى فقط التزم فيه التغير بتجشده و نفى عنه البأس لكونه اضافة خارجة عن الذات . و المخالف بين مكثف بالحصى و مقتصر على الحضورى ، مصححاً له قبل اليجاد باحد الوجهين ، او بالاجمالى باحد

→

مين ذاته . وان حصول الصور و ارتسامها فى المجرى يقتضى حصول القوة والاستعداد فى المجرى ، وان الحق يجب عليه شهود الاشياء فى مقام ذاته الحققة ، لامشاهدة الحقايق العلمية فى العقول المجردة لتكون برنامج ظهور الاشياء عنه و احتياجه الى غيره و معاوله فى ايجاد الاشياء و تمام الكلام يطلب من الاسفار و نقول اجمالاً ، انه كما يكون صرف الوجود يكون صرف العلم و صرف العلم واجد لجميع مراتبه و العلم الخالص علم بكل شئ على التفصيل و لو لم تكن الاشياء معلومة له على التفصيل لزم جهله بالاشياء من جهة عدم شهودها التفصيلى فذاته فاقد لاكتشاف الصرف الشامل لكل معلوم اجمالاً و تفصيلاً - جلال -

التفسيرين ، او باستلزام حضور العلة لحضور المعلول مفصلاً . و مما
مر يظهر جلية الحال فيهما و القول بأنه تعالى مجلى يظهر الاشياء به
و فيه يرجع الى انها للزومها و معيتها له كاظلاله و عكوسه ، فهي عنده
حاضرة ، منكشفة ، و العلم به يستلزم العلم بها ، و هذا انما يصحح علمه
بالمبدعات دون الحوادث.

(لمعة)

[بيان قدرته تعالى]

ايجاد العالم بالعلم يثبت قدرته ، لأنها كونه تعالى بحيث يتبع فعله
علمه بالكل او بذاته او ما يلزمه من البهجة والرضا على اختلافهم
فى الإرادة ، فلايجاب المقابل نه باطل ، ولا بد من تقييد التبعية بما
يدفع لزومه القدم ، نذا لحدوث بعد العدم ينفى الايجاب المقابل له ،
والتوسط باطل ، و جعلها امكان الطرفين بالنظر الى الذات وان وجب
بالارادة ، يرفع الاستقلال ، و ثبت الغرض فى فعله ، مع ان عينيتها
للذات ثابتة . فلا يكون اجتماع الامكان والوجوب باعتبارين ، فنسبته
انى الحكيم فرية ، وبالداعى أيضاً ، اى العلم بالأصلح او غيره قبل الايجاد
وان وجب به بعده كالمعتزلة كسابقه مع ان عدم الداعى قبله يقتضى وجوب
الشرك لا امكانه و به^١ مطلقاً كالاشعرى يوجب مامر و الترجيح بلا مرجح .
و اثبت المليون عموم القدرة ، و هو عندى صدور مقتضى الامكان
الأشرف فما امكن لذاته فى الطول وجد بتعلقها به ، و مالم يوجد به ،
لم يمكن لذاته ، و مالم يتمتع بالغير فى العرض وجد به ، و مالم يوجد به
امتنع به ، وان امكن لذاته . و تفسيره بتعلقها بكل ممكن موجود بلا

توسط ، او الأعم مع تجويز عدم تعلقها ببعض ما امكن لذاته ولم يمتنع
بغيره غير مفيد ، وبمقدورية كل ممكن ذاتي بالنظر الى ذاته بلا توسط ،
او الاعم وان لم يوجد بالنظر الى بعض المصالح ، معللاً باستلزام عمومية
العلة عمومية الصفة ، يوجب مفاسد .

(لمعة)

فعل القادر يترتب على الارادة ، فارادته الكمالية ذاته بذاته لترتب
الكل عليه ، و الاضافية ما يلزمه من علمه الانكشافى بذاته و بالصور
انمرتسة فيه و ما يتبعه من البهجة اللابئة بقده ، لذ اجل علم بأجل
معلوم . يوجب اشتد الابتهاج . ولا يلزم منه استكمال بالغير والتفتاته
الى السائل ، اذ ابتهاج العلة بمعلوله من حيث انه معلولها و مترشح منها
ابتهاج بالحقيقة بذاتها ، فيتحد الفاعل و الغاية . وجعلها العلم بالاصلاح
او القصد ان لم يأول الى المختار يوجب الاستكمال وحلول الحوادث
فيه . ثم القدرة و المشيئة والاختيار والارادة فينا متغايرة مفهوماً و
مصادقاً ، اذ الاول امكان الطرفين ، والثاني الميل الى ترجيح احدهما ،
والثالث ترجيحه ، و الرابع ايجابه و العزم عليه ، وفي الواجب متحدة
مصادقاً ، و ان تغايرت مفهوماً . فالذات او العلم الاضافى من حيث
مطلوبيته للصدور قدرة ، و من حيث منشأيته لمطلق الترجيح احدهما
اختيار ، ولوجوبه ارادة .

مسألة

اذا كان الداعى عين الذات حتى يفعل بذاته لذاته ، فهو فاعل البدو
وغايته ، والاحكام لا يثبت غاية زائدة ، اذ فعل الأشرف اشرف ، واثباتها
يوجب الاستكمال ، اذ غير الخاطى لا يقصد الا ما يكمله ، و اقتضاء الشئ

فاعليته لا يوجب عليه نذاته ، و المغايرة الاعتبارية كافية ، و تأخرها عن الفعل وجوداً فى الابداع غير لازم ، واذ هو غاية البدو وهو غاية العود ايضاً ، لتشوق الكل ارادة اوطبعاً الى التشبه به بقدر الامكان ، فما اودعه فى جيلة الاشياء من طلب الكمال لا ينتهى الا بالوصول اليه . و ثبوت العلم والقدرة يثبت حياته اذ الحى التدرك الفعّال ، و الحقيقة منها ذاته بذاته ، و الاضافية مفهوم الدراكيته والفعالية . و الشريعة اثبتت له السمع والبصر ، و المراد بهما علمه الجزئى الحضورى بما يسمع و يبصر وفاقاً للاشراقى والاشعرى و بعض مشايخنا . فالعقل يشتهما ايضاً لا مجرد الكلى الحصولى كالحصولى الظهور فماده ، و لا معناهما المعروف كالمعتزلة لا يجابهه النقص^٢ و دعوى عدم توقف احساسه على الآلة و غيرها من شرايط الرؤية والاستماع يوجب انقلاب الحقيقة ، بل رجوعهما الى المختار . و علمه الاشراقى اجلى منها بمراتب ، فلا يلزم اظهرية ادراكنا من ادراكه ، و قياس علمه على علمنا باطل ، و التخصيص مع تعلق علمه بكل محسوس لايهام غيرهما التجسم و اظهرية رؤيتنا البدن من العلم الحضورى به لانحصار المرتبط بالنفس فى مطلق البدن وقواه المدركة دون عوارضه المشخصة ، و لذا خلقت لها القوى الحساسة مرتبطة بها لينكشف لديها ما يرسم فيها بالحضور كاصلها ، و القوى الجزئية شرائط معدة لادراكها ، و ليست مدركة بالذات و اسناد الادراك اليها ضعيف ، اذ المستعمل لآلة جزئية فى امر جزئى يدركهما معا ، و الاخرجت الآلة عن الآلية وكانت حيواناً مائتاً و الواجب لأرتباط الكل به لا يخرج عن علمه شئ .

١ - اى القائل بالحصولى اعنى العلم الحضورى الارتسامى -م-

٢ - لا يجاب النقص -ج-ل-

(لمعة)

[فى كلامه تعالى]

الكلام يطلق على مبدئية احداث الحروف والاصوات فى جسم لاعلام الغير و على نفسه و نفسها والاول كالثانى اولى باسم التكلم و الثالث ما به التكلم و الاول نفس الذات لانه المبدأ و القدرة الحقيقية ، فهو قديم يشبه العقل و الشرع ، و الثانى حادث يلزمه الثالث ومتشبهها السمع.

(لمعة)

[فى انه تعالى مبتهج بذاته]

الابتهاج ادراك المؤثر من حيث هو مؤثر ، و يختلف باختلاف الادراك و متعلقه ، وكون احدهما فى الواجب ذاته و الآخر ذاته وما يتبعه من حيث انه تابع يوجب كونه اجل مبتهج بشئ، لانه يتبع فورىة المدرك شدة و ضعفاً ، فاكمله لنور الأنوار و يتلوه الاشراف فالاشرف حتى ينتهى الى النفوس الناقصة . وابتهاج الكل به لذاته وبغيره لاتسابه اليه فالكل فى الحقيقة مبتهج به والعارف بالاول وكمال و صدور الكل مرتبطه الأجزاء مرتبطاً به قديرى نفسه متحداً بالكل مبتهجاً بالحق و بكل شئ من حيث اتسابه اليه و يفرح بهما فرحاً يزيل كل ترح و انحصار لذة البعض بادراك غيره فقط او بالحسية اوكونها فيه اقوى من العقلية او التذاذه به^٢ مع الغفلة عنه تعالى للعائق و مساوقة البهجة للعشق والمحببة يعلم ثبوتها للكل كشيوته . فالثلاثة فى الواجب و الممكن بمعناها الحقيقى و ان اختلفت فيهما بما يختلف به فيهما ساير الصفات . ثم

١ - اى اكمل الابتهاج .

٢ - اى التذاذ البعض بذلة غيره تعالى مع الغفلة عن الواجب ، فلا يكون ابتهاجه من حيث اتسابه اليه -

ادراك الشئ لا ينفد عن حضوره والاتصال به وهما مثله^۱ في المتعلق و التمامية و النقص . فالحاضر في الحسى اعيان المحسوسات مع الشوب و القصور و فى الخيال صورها كذلك ، و فى العقلى الحضورى اعيان المجردات والماديات بذواتها و وجوداتها الجزئية مع الوضوح والتمامية ، و فى الحصولى حقايقها و صورها الكلية كذلك .

و على هذا ، فالعشق التام المتقدس عن القوة كمشق الأول والعقول بوجوب الوصول التام ، فلا يلحقه الشوق ، لأنه الحركة الى تميم الناقص و غيره لا ينفد عنه ، لقصوره و زيادة حبه للبعض يرجع الى علمه الازلى باكملته بالجبلة او الكسب ، و هو يوجب زيادة التقرب والفعلية وكشف الحجاب ، فلا يلزم التغير والاختلاف فى ذاته و علمه .

(ثمّة)

[فى ان الواجب بالذات واجب من جميع الجهات]

الواجب واجب من كل جهة ، اى كل كمال للموجود المطلق حاصله بذاته . لذ حصول البعض بعد ذاته يوجب التركيب^۲ وخلاف الفرض^۳ ، و تمام الوجودات لبساطة الحق و كل بسيط الحقيقة يتضمن الكل على وجه جمعى متقدس عن القصور والتركيب . و غير متناه فى الوجود شدة^۴ ، لأنه صرف الوجود التام البسيط المطلق عن كل قيد ، وكل متناه

۱ - اى مثل الادراك .

۲ - اذ تجتمع فيه جهتا الفعلية والقوة للكمال المفقود له .

۳ - لان الكمال الذى ليس له فى مرتبة و يحصل له بعد مرتبة الذات ، يكون حصوله امانه ، او بعض معلولاته ، فاستناد الكل اليه بالواسطة او بدونها ، وعلى التقديرين لا يكون كماله ، اذ فعل الشئ و فعل فعله لا يكون كماله - عنه .

ناقص مركب ؛ لإقتضاء التحدد جهة عدمية متزعة منها مهية خاصة ، فكل محدود ذو مهية و بالعكس ، وفيه ما يأتى^١ . و المطلق له مراتب غير متناهية فى الاشتداد لاندراج كل مرتبة وجودية عينية او فرضية تحته ، ولا يمكن ان يوجد مرتبة فى الخارج او العقل لا يكون فوقها مرتبة مندرجة تحته ، والوجودات المحدودة الامكانية المتحدة باول الصوادر و آخرها مندرجة فيه على وجه جمعى متقدس عن النقص ، و بعضها كما يأتى غير متناه ايضا فى الوجود ، فما ظنك بالوجود الواجبى المشتمل على الكل مع ما فوقها من الزيادة المخصوصة بالمرتبة الواجبية وزيادة غير متناه على آخر^٢ جائز كما فى المئات و الألوف الغير المتناهية . وعدم تناهى الوجود فى الشدة يستلزم عدم تناهى كماله و قوته فيها ، وهو يقتضى عدم التناهى عدة ، فعدة مراتب وجوداته و معلوماته و آثاره غير متناهية ، فهو الذى لانهاية لذاته و صفاته و افعاله ، ولا يبلغ الافهام كنه جلاله و جماله . و ثالث هذه الثلاثة يستلزم الأولين و اولها الثانى ولا عكس .

[الباب الثالث]

باب الافاضة والايجاد

مقدمة :

الممكن الاخر لا يسبق الاشرف الوجود وفاقا لاساطين الحكميتين .

١ - من كون العقول ذوات ماهية مع انها ايضا غير متناهية فى الوجود
شدة منه .

٢ - اى غير متناه آخر . و قد صرح بهذه المقدمة الشيخ الالهى فى
كتاب الاشراق منه .

والإرتفع المناسبة الأكثرية تكثره^٢ ، و لزم خلاف الفرض^٣ ، او جواز وجود ما هو اشرف من الواجب ، او صدور الكثير من الواحد^٤ ، او اشرفية المع من علته . وهذا الضابط يطرد فى المبدعات لثباتها دون المعدلات لتغيرها بتغير الاستعداد المتغير بالحركة الدورية.

والايراد عليه ، بجواز مجامعة الامتناع بالذات مع الامكان بالقياس الى الغير ، فيجامع امتناع الجهة الكمالية الممتنعة امكانها بالقياس الى الممكن الاشرف ، مردود ، بايجاب فرض امكانها بل تصورهما لوجودها فيه ، لانه فى الكمال فوق ما لا يتناهى ، بما لا يتناهى ، و يكون الامكان وصفا للوجود بالحققة ، لانه المجهول بالذات ، و المهيمة باوصافها تابعة له ، و سلسلة الوجودات باسرها ينتهى اليه .

فالممكن الاشرف لواقضى وجوده علة ، فهى الواجب دون الجهة الممتنعة ، و باقتضائه عدم تناهى الواجب فى الوجود ، او اختلافها فى الوجود ، او النورية شدة وضعفها لتصور افراد بلانهاية بين كل مرتبة من المشكك وكل من طرفيه ، يندفع بعدم تناهى مراتب العقول وان تناهت اعدادها ، كما ينبئك مراتب تفكك مع بعدها عن الأول ، ولا ينافيه تضمثنها جهات عدمية يتزرع عنها مهيئات خاصة لضعفها ، وقوة وجوداتها لغاية

١ - بين العلة والمعاول

٢ - اى تكثر الاخس

٣ - خلاف الفرض ، اى لم يوجد الاشرف . وعلل ذلك بعدم امكانه

منه

٤ - ان لم يوجد الاشرف ، و علل ذلك بان الواجب لا يعدر على ايجاده ، لانه يستلزم جهة اشرف مما عليه الواجب .

٥ - اى جاز صدوره و صدر مع الاخس منه

٦ - اى جاز صدوره و صدر بعد الاخس و بواسطته منه

قوتها بصرف الوجود . وقد علم تطرق التفاوت في غير المتناهي والتزام التناهي فيها ، وتخصيص عدمه بالمرتبة الخاصة بالواجب ، ومنع تصور المراتب الغير المتناهية بين كل فردين من المشكك لايلائم قواعد الحكمين ولا يساعده كلام الفرقين .

(لمعة)

الافاضة كالجعل والعلية راجعة الى الاستتباع ، فالفيضان والمجمولية والمعلولية وامثالها راجعة الى التعلق والتبعية ، فكل معلول مجعول كالعكس اللازم لعلته ، وذلك لا يوجب اعتباريته لاختلاف اللازم في التحقق والاعتبارية باختلاف الملزوم . فاعتبارية لازم المهمة المتحققة بالغير لا يوجب اعتبارية لوازم الحق الاول ، والضرورة قضت بتكسر الوجودات ، فحصرها في واحد مطلق او متعين له شئون اعتبارية باطل ، على انه يؤدي الى مفساد يطلها العقل والضرورة ، ومجرد التبعية لا يوجب الاعتبارية لما مر ، ولو اريد بها الترتب والظلية فلا نزاع .
والتحقيق ان المع بأحد الاعتبارين^٢ متحصل ، وبالأخر محض الاعتبار . وبذلك يجمع بين القولين . و ما في كلامهم من التجلي والتطور والظهور والتنزل ، يرجع الى الافاضة الراجعة الى التعلق والترتب ، اذ صرف النور لا يظهر للمدارك الا باشعته وعكوسه ، و ما هي الا الوجودات الخاصة ، فهي مظاهره ومجاليه . و لكونها مناسبة له مترشحة عنه ، يصدق انها من مراتبه وتنزلاته ودرجاته وتطوراته ، و اول مظاهره واسماؤه وصفاته ، ثم العوالم الاربعة على الترتيب . والتغاير

١ - لغاية قربها بصرف الخ .

٢ - تحقق علته . اي ملاحظة

بين الحق واول المظاهر اعتبارى ، وبينه وبين البواقى واقعى، كالتغاير بينها . وكل سابق باطن اللاحق و مظهره ، وكل لاحق ظاهر السابق ومظهره . ويمكن جعل الاربعة فى المظهرية بازاء الاقسام الاربعة من اسمائه وصفاته ، ولكل منها بعض المظهرية ، وللجميع المظهرية انجامة التفصيلية الكبرى ، وللانسان الصغرى . ثم الافاضة على ترتيب يربط الكثرة بالوحدة لابدونه للسمع ، وعدم صدور الكثير عن الواحد والا اتفت المناسبة بين العلة والمع ، او لزم اتحاد المتغايرين ، واجتماع النقيضين . ومغايرة الشئ لنفسه ونفى المناسبة يؤدى الى انكار الضرورة، وصدور كل شئ عن كل شئ . و اول الصوادر جوهر قدسى هو اشرفها لقاعدة الامكان الاشرف ، وهو المظهر الجامع اجمالا للجميع الاسماء والصفات ، وفيه جهات واقعية يصحح صدور الكثرة، ولكونها مجعولة بالعرض لا يلزم صدورها عن الوحدة ، ويسمى بالعقل الاول . ويدل على ثبوته بعدما مر ، استدارة الحركة المترتبة على تجدد الارادات الناشئة عن هيئات نورية حاصلة من تصور الكامل الذى يراد بالحركة التشبه به ، وعدم صدور الجسم عن الواجب بلا واسطة لما مر ، وعن مثله ، لعدم تأثيره فيما لاوضع له ، ولعدم عليّة - العلية - بين المتضايقين^١ والا امكن الخلاء^٢ او عكس^٣ بالاضعف الاقوى^٤ فيلزم ان يصدر منه مجرد تصلح لعلية الافلاك ، ولكونها تسعة ثبتت العقول العشرة ، اذ فى اولها جهة راجعة الى الحق الاول من وجوده و وجوبه و تعقله لهما و لجلالة الحق ، واخرى راجعة الى نفسه من امكانه وقصوره

١ - اعنى ، الحاوى و المحوى -منه-

٢ - لو كان الحاوى ملة للمحوى -منه-

٣ - لو كان المحوى علة للحاوى -منه-

و تعقله لهما ، فيصدر عنه بالأولى عقل ، وبالثانية فلك ، و هكذا في كل عقل الى ان يصدر عن التاسع تاسع الأفلاك ، وعاشر العقول ، و لضعف جهته الإلهية لا يصدر منه الا عالم العناصر .

و المشاؤون لم يثبتوا ازيد من هذه العشرة ، والإشراقيون لقطعهم بعدم كفايتها في صدور الكثرة المثالية والفلكية والعنصرية وتخصيصاتها، اثبتوا لها كثره بقواعد اشراقيه، هي ان العقول انوار ذاتية مختلفة بالشدة والضعف ، و الواجب نور الانوار ، و النور الفايض عليها من فوقها هو النور السانح ، وان لكل منها وجوب و غنى بعلته ، وامكان و فقر في نفسه ، و لكل سافل منها ذلّة و محبة و مشاهدة للعالي ، وله غلبة وقهر واشراق عليه بواسطة او بدونها ، بنور عقلى يتبعه بهجة معنوية لعدم الحجاب اللازم للمادية ، و يظهر ذلك من حال النفس عند انسلاخها عن الغواشى والتفافها الى العوالى . فيشرق نور الانوار على النور الاول بمجرد نوره الذاتى ؛ اى بلا واسطة مرة ، و على الثانى بنوره الذاتى و نورى الاول السانح والذاتى ثلاثا ، و على الثالث بالثلاث واربع الثانى^٢ سبعا و على الرابع بالسبع^٣ و ثمان الثالث خمس عشر و هكذا . و هذه الانوار السانحة كلها من نور الأنوار ، الا ان بعضها نوره و بعضها نور نوره ، و لعروضها للوسائط يمكن استنادها الى الوسائط تجوزا ، فيق يشرق على النور الاول من نور الانوار مرة لاغير ، و على الثانى منه مرة ، و من الاول مرتين ، و على الثالث هذه الثلاث واربعاً من الثانى،

١ - اى نوره الذاتى و نورى الاول السانح والذاتى منه -

٢ - اى الثلاثة السانحة له والوحدة الذاتية له منه -

٣ - اى اثنى وحدته الذاتية ونورى الاول واربع الثانى -

٤ - اى السبع السانحة له و وحدته الذاتية -

و هكذا . وهذه الانوار باسرها وان كانت منه تعالى ، اذ في كل شأن من الوجود شأنه بل كل شأن هو شأنه ، اذ الوسائط ايضا لمعات انوار ذاته ، الا ان نوره الذاتى المشرق بلا واسطة تغير سائر الانوار السانحة ، اذ النور الاقوى لا يمكن الأضعف من الإنارة ، كما يظهر من الانوار الحسية بالقوة القاهرة الواجبة لا يمكن الوسائط من الاستقلال لشدة نوريتها وكمال قوته ، لأنه فوق ما لا يتناهى بما لا يتناهى . فما للوسائط من التأثير فى الابداد والإشراق ، مقهور مضطرب تحت قاهر تبائيره فيهما ، فهو اقرب الى الكل من الكل ، و الى الشئ من نفسه من حيث الظهور و الاتصال العقلى والايجاد المعنوى ، فله العلو الأعلى والبعد الأبعد بعد بعلو ذاته والدنو الأدنى والقرب الأقرب لكمال احاطته وشدة نفوذ نوره ، ف باعتبار آحاد المشاهدات و الاشعة الكاملة يحصل انوار كثيرة مترتبة بعضها من بعض على مقتضى الامكان الاشراف الى ما لا يصد عنه نور لضعفه ، و هى القواهر الأعلون و السلسلة الطولية . ثم يحصل من انعكاساتها المشاهدة والاشراقية و سائر الجهات مع ما بينها من النسب والمشاركات اعتبارات لا يحصى كثرة ، فيصدر عنها لاجلها عقول عرضية كثيرة غير مترتبة مختلفة باختلافها فى الشرافة على نسب عجيبة وهيئات نورية عقلية ، فالصادرة باشراف الجهات مع مالها من عجب النظم والهيئة ارباب الصور المثالية وترتيبها وباوسطها بنسبها النورية ارباب الفلكيات وتخصصاتها و مازلها مع هيئاتها العقلية ارباب العناصر واختلافاتها . وحجبتهم على وجودها بعد الأنسية بعلو القدرة ، اخبار النبوات بكثرة الملائكة وجنود الله ، و تصريح اولى المجاهدات بمشاهدتهم لها ، و اتصالهم بها فى خلواتهم مع استحالة تواطئهم على الكذب عادة ، و اقتضاء الامكان الاشراف لوجودها ، اذ الانواع النورية اشرف من المثالية والجسمية ، وقد وجد الأخص ، فيجب ان يوجد قبله الاشراف ، واستحالة

استناد ما فى الاجسام من الكيفيات و الخواص و افاعيل الحيوان والنبات و غيرها من الآثار و الأفعال المتقنة الى طبائعها و قوى عديمة الشعور، مع ان تأثيرها بتوسط المادة^١ وصدورها منها يتوقف على تأثيرها فيها^٢ باستنادها اليها يوجب الخلف^٣ او التسلسل^٤ فيكون مستندة الى علل عقلية و افتقار ما فيها من وجوه التخصص و الشكاف و التناسب و التباين و التحاب و الساغض الى علل، ولا يمكن استنادها الى القواهر الطولية لكونها مترتبة غير متكافئة، فيمتنع عليها المتكافئة غير مترتبة، ولا الى العناية، لانه العلم بالموجودات على الترتيب السببي و المسببي، ولا الى تصورات النفوس الفلكية لتوقفها على علل اخرى فوقها، على ان استناد ما فى الأجسام الفلكية من التخصصات فى القدر والوضع الى تصورات نفوسها غير معقول، فلا بد من استنادها الى انوار غير مترتبة هى العقول العرضية. و هذه الأدلة باجتماعها وان انتهضت باثبات تكثر العقول، الا ان ظاهرهم انحصارها فى سلسلة واحدة طولية يصدر بعضها عن بعض باعتبار لحاد المشاهدات والأشعة الكاملة وطبقات ثلاث عرضية يصدر عنها بسائر الجهات، و هى ارباب العوالم الثلاثة. فان ارادوا صدور العرضية من الطولية بعد تماميتها، لزم تخلف المع عن العلة التامة لتحصل الموجب قبلها، و اشرفية معلول السافل عن معلول العالى،

١ - العالم توجد فى العادة، لم يمكن ان يؤثر فى شئ.

٢ - اى فى المادة -منه-

٣ - ان لم يتوقف تأثيرها فى المادة على توسط مادة اخرى -منه-

٤ - اى توقف تأثيرها فى المادة على مادة اخرى -منه-

٥ - اى فى الاجسام -منه-

٦ - اى لتحصل سائر الجهات الموجبة لصدور العرضية قبل تمام الطولية -منه-

لقطعهم بأشرفية الطولية من العرضية مطلقا مع معلولية بعض الاولى لما هو اسفل بمراتب من علية بعض الثانية ، وان ارادوا ان النور الاول بعد صدوره يحصل منه بأشرف الجهات ثان بعد من الطولية و بسايرها انوار اخس مختلفة باختلافها بعد من العرضية ، ثم يصدر من الدولسى و من العرضية بعض البرازخ و هكذا ، لزم تأخر الاشرف اعنى الانوار الطولية و العرضية عن الاخس اعنى العرضية و البرازخ . فالتصديق ان اول الصوارد يصدر عنه بجهاته المتحصلة افراداً وتركيباً طبقة عقلية اعنى هيئة نورية عجيبة غير مرتبة مختلفة باختلافها، ثم يصدر منها طبقة اخرى كذلك اكثر من الاولى بقدر اكثرية جهاتها المتحصلة بالنظر الى انفسها والى ما فوقها آحاداً وجمعاً، وهكذا يصدر من كل طبقة اخرى على مقتضى الامكان الاشرف الى ان ينتهى الى طبقة لا يمكن لضعف قوتها وبورتها ان يصدر منها طبقة عقلية صرفة و هى المثل و ارباب الأنواع الصادرة منها العوالم الثلاثة المختلفة باختلافها او عللها على اختلاف السرائر كما يأتى . فيكون للعقول كثرة عظيمة متضمنة لهيئات نورية عجيبة ، و نسب و انتظامات عقلية بهية مشتملة على سلاسل طولية مرتبة متساوية الآحاد و طبقات عرضية مختلفة الآحاد، و عدد السلاسل عدد آحاد الطبقة الأخيرة ، و هو كعدد آحاد كل طبقة ما يقتضيه جهات الطبقة السابقة ، و عدد الطبقات عدد آحاد سلسلة واحدة ، وهو ما يقتضيه الامكان الاشرف و تكثر تكرر الاحاد فى السلاسل ، وكل عال اكثر تكرراً من سافله ، اذ تكرر كل واحد بعدد ما يستند اليه بواسطة او بدونها من آحاد الطبقة الأخيرة، فيتكرر الواجب والمع الاول فى كل سلسلة وغيرهما فى سلاسل عدد معلولاته باحد الوجهين فى الطبقة الأخيرة، فتكرر كل واحد من احاد سابقتها بعدد ما يصدر عنه من احادها بلا واسطة .

مسألة

[في المثل النورية الافلاطونية]

الحق ان ما اثبتته الأوائل من المثل النورية وارباب الأنواع البرزخية هي ذوات نورية قائمة بذاتها اخس من الطبقة الأخيرة العقلية لتعلقها بالبرازخ بالربوبية واتصافها بمالها وان اختلفا بالتجرد والمادية والعقلية والحسية ، واشرف من النفوس الناطقة لاستغناءها في الفعل من الأجسام ، وهي افراد مجازية دون الحقيقية للأنواع البرزخية، اذا اختلف افراد حقيقية لنوع واحد بالتجرد والمادية والعلية والمعلولية والقيام بالذات والغير ، غير معقول . و دعوى كون افراد الوجود كذلك باطلة ، فلكل نوع متكثر او منحصر فرد مجازى نورى قائم بذاته ، يساوى افراده افرادها المحسوسية في الصفات والآثار ، وان اختلفا فيها بالمعقلولية ، ولذا يكون الفردية مجازية ، وهي بتخصصاتها معلولة للطبقة الأخيرة العقلية بهيئتها النورية ، والعقل لا ينقبض عن وجودها ، مع ان الامكان الاشرف تشبهه ، والتأمل في احوال النفس واتصالها بالعالم يعضده ، وتصريح أولى المجاهدات يدل عليه ، و بعض الظواهر يؤمى اليه . و ارجاع المثل الى الطبقة الأخيرة أو الأفراد الحقيقية او الصور المثالية او العلمية الكليه او الشخصيه او الكليات الطبيعية ضعيف كما ي بناءه فى الشعاع .

(لمعة)

فى حدوث العالم

قد ظهر صدور الكل منه عند الكل ، فحدوث العالم فى الجملة موضع القطع والوفاق ، و الحق مسبوقته بالعدم الواقعى ، و هو الحدوث

الدهری ، لامجرد الذاتی و هو الذاتی ، ولا الزمانی^۱ وهو الزمانی
لنا علی بطلان الذاتی ، تناهی الإمتداد من البدایة^۱ بإجماع الملیّین ،
و تواتر الظواهر ، و ادلة بطلان التسلسل ، و تناهی الأبعاد^۱ عن التطبيق
و التضائف ، و زیادة عدة الآحاد علی الألوف و غیرها . و الحق جریانها
فی المتعاقبة کالمجتمعۃ ، و التفرقة باطلۃ ، و عدم تناهیہ من البدایة یوجب
تساوی عدة الأدوار و السنین ، لعدة ابعاضها و عدم وصول نوبة الوجود
الی حادث ، لتوقفه علی انقضاء مالا یتناهی ، و هو باطل ، اذ معناه خروجه
الی الفعل و انعدامه علی التدریج . و بطلان الخروج بدون الانعدام فما
یثبتہ العقل و یساعده الخصم ، و ظاهر ان الانعدام بعده لا یغیر الحکم .
فالایراد بلزوم النصادرة مندفع . و علی بطلان الزمانی ابتناؤه علی الزمان
الموهوم ، و العقل ینفیه ، لانه اما موجود او اعتباری تقدیری او واقعی
له مشأ اتزاع هو الواجب او ممکن مجرد او مادی ، و فساد الكل ظاهر .

۱- ای الحدوث الدهری و الزمانی - جلال- مسأله حدوث عالم بمعنای
لزوم انتهای سلسله موجودات بحق اول و افتقار الكل الیه ، امر مسلم
است و اما اینکه ، این حدوث چه قسم از انواع حدوث نسبت امری قابل
بحث است و از شریعت محمدی علیه وآله السلام قسم خاص از حدوث
فهمیده نمیشود و ظواهر کتاب و سنت را نمی توان بحدوث زمانی حمل
نمود در حالتی که اصل زمان از جمله ماسوی الله است و معلول و مفاض
از حق تعالی می باشد . و الحق ان العالم حادث و وجود ماسوی الحق عین
الفقر و الفاقه و مراتب وجودی باعتبار آنکه نفس ربط نسبت بوجود
مستقل بی نیاز محض حقند ، محکوم بفناء ذاتی اند و وجود از آنجا که
مفاض از صقع وجود است حقایق امکانیه بنفسها فانی و قطع نظر از
تجلیات الهی بعدم ذاتی خود منضم بلکه با افاضه حق نیز بذاتها مالک و
فانی اند - جلال-

و اختيار اقتزاعه من الواجب يدفعه عدم المناسبة ، و لعدم تناهيه يطله
الشريعة و ادلة التناهي ؛ على ان الواجب لتعاليه عن الزمان لا يعقل كونه
فصلاً يصح تخلف العالم عنه .

و العجب ممن يدعى حفظ قواعد الشريعة ، كيف يجوز مقارنته له
و اقتزاعه منه ؛ مع ان النصوص متواترة بتعاليه عن الاتساب اليه .

و اذ بطل الذاتي و الزماني ، تعيين الدهرى الموجب لسبق العدم
السرّيج الذى لو فرض فيه الزمان لكان غير متناه ، و هو لا يوجب فصلاً
زمانياً لعدم الامتداد ، بل دهرياً ؛ هو كون الواجب فى حد ذاته الذى
لا يساويه غيره فيه . ففيه عدم الكل بعدم واقعى يصح انفكاكاً واقعياً
بين الواجب و العالم ، اذ ثبوته بين مرتبتى العلة و المعلول فى الوجود
ما لا ريب فيه .

فلا يراد برجوعه الى الزماني مع ثبوت الانفكاك فى الخارج ، و الى
الذاتى بدونه مدفوع بثبوت الدهرى الواقعى ولا امتداد فيه ، و
المتوغل فى الزمان لا يعقل من الانفكاك الالممتد ، و اما المجرد عن
غواشيه فلا يضعف عليه تعقل غيره . و على ما ذكر من كون الدهرى كون
الثابت فى حد ذاته لا يكون شيئاً مغايراً له ولا عدماً صرفاً ، بل اعتباراً
منتزعاً منه . فلا يراد بلزوم قدم غيره مع موجوديته و عدم صلاحته
لفصل واقعى بدونها مندفع . ثم عند القائل بالحدوث الذاتى ، نسبة الثابت
الى مثله سرمد ، فهو حد وجود الواجب و العدم الذاتى للكل ، و الى
المتغير دهر ، فهو حد وجوب الحادث الذاتى و عدم المتغير ، و نسبة
المتغير الى مثله زمان ، فهو حد وجود الزماني و عدمه . و على الحدوث
الدهرى لوجعل نسبة الواجب الى الحادث فى العدم الواقعى سرمداً ،
و نسبته الى الزماني دهر ، يكون السرمد حد وجود الواجب و عدم
المسبوق بالعدم الواقعى . فاللازم تسميته بالحادث السرمدى دون الدهرى ،

ولو جعل الاولى دهرًا، لم يتعين للثانية تسمية. وتخصص السرمدم مجرد وجود الواجب وادخال العدم الواقعي لغيره في الدهر غير صحيح ، اذ حث وجوده تعالى لا ينفك عن هذا العدم . ثم الثابت من تناهى الامتداد حدوث العالم الجسمي في الدهر دون المفارقات ، فلا يمتنع عقلا من تأخر عدمه الواقعي عنها و حدوثها ذاتًا لادهرًا ، فالمناطق في حدوثها الدهري حكم الشريعة .

(لمعة)

في كيفية ارتباط الحادث بالقديم .

على ما اختراه منشأ ربط الحادث بالقديم استحالة ازالة المعلول و حدوث الوقت بالحدوث^١ ولرجوع التخصص^٢ الى العناية ، لا يرد امكان النقص والزيادة . و تصحيح الربط بالحركة السرمدية او الزمان الموهوم باطل لبطلانهما ، وبالارادة توجب الترجيح بالمرجح ، و بالمصلحة او انعلم بالأصلح يؤدي الى مفاسد

مسألة

فعل الواجب خير كله لوجوب المناسبة بين العلة و المع ، فمأيرى من الشرور ، اعداد قليلة اضافية تابعة لخيرات كثيرة و مقصودة بالعرض و مستندة الى بعض معلولاته ، فلا يقدح في المناسبة و عموم القدرة و

١ - اى حدوث العالم ، فلا يوجد وقت قبل آن حدوث العالم حتى يمكن ان يوجد العالم فيه منه -

٢ - المراد انه لو اراد بان امتداد العالم من جانب البداية اذا كان متناهياً ، فای مخصص لكون الامتداد من زماننا الى ابتداء العالم مائة الف سنة من دون زيادة و نقصان . وجوابه: ان المخصص في ذلك العناية الالهية في تخصص البعد المكاني بقطر الفلك الاعظم منه -

اصلحية النظام .

الباب الرابع في

احوال النفس و نشأتها

(لمعة)

الانسان منقسم الى سرّو علن ونفس وبدن، وهي مجردة لتجرد معقولها، وعدم انقسامه ، ومخالفتها المقارنات في الاحوال ، بل تعاكسهما في النقص والكمال ، وقوتها على ما يعجز عنه^١، و ثبوت التعاون^٢ بينهما، و اتفاء عموم الجامعية عنها^٣، و غشيانها بوارق نورية تبعد عنها ، و تصرفها في المواد بلاآلة ، و استلزام حلولها كلية التعقل^٤ او عدمه . و من تلطّف بسرّه عن شوائب الطبيعة و توجه بشرائه الى صقع الحقيقة ، شاهد في بذاته من آثار التجرد ، كالا حاطة الكلية و الاتحاد بالأنوار القدسية و التصرف في المواد الكونية ما يوجب القطع به ، و ربما لاح له انه الكل في الكل ، وكلما ازداد التجرد ، ازداد آثاره ، و قد يشاهد المجاهدون من انفسهم امورا عجيبة لا يظهرها العبارة .

١ - من تعقل الامور الغير المتناهية واحداث الامور العظيمة ، بل

التصرف في المواد الكونية من دون توسط آلة منهم .

٢ - فان جميع القوى الجسمية تعاون بعضها بعضاً في الفعل واللدّة

والام ، و النفس مخالف للكل، لان انحسيات فيواد والنفس في واد آخر،

اذلا يزال التنازع والخصومة بينهما منهم .

٣ - فان الجامعية لانواع التعقلات و مراتب الوجودات ثابتة للنفس

الانسانية ولا يمكن في المقارنات منهم .

٤ - اذلو انطبعت في آلة جسمانية ، فان كفى حضورها الخارجى

لتعقلها كانت النفس متعلقة دائماً والالام يكن متعلقة دائماً .

ولا تقضى بقاء البدن ، لتعاكسهما^١ فى الضعف و القوة ، وانتفاء
الضد ، و علة التلازم ، و عدم انعدام شئ من عللها الاربع^٢ ، و فقدتها
قابل قوة عدم ، لايجابها التركيب المنافى لتجردها و قيامها بالمباين ،
كالبدين غير معقول . و حمله قوة^٣ وجودها الرابطة غير مفيد، والذاتى^٤
ممنوع ، ولو سلم^٥ للتوقف فهو بالعرض لا بالذات ، اوفى الحدوث
لشوايب المادية و عدم التقوم بالتعلل . و التخلق لافى البقاء لقوة التجرد
و التقوم بهما ، فالنقض مندفع . و تويده تواتر النقل و اطباق العقلاء^٦

١ - لان التعاكس فى القوة والضعف يفيد عدم ارتباط احدهما بالآخر
فى الفناء و الالكان الارتباط فى القوة والضعف ايضا متحققا فوله : وانتفاء
الضد ، فان الفناء يتحقق بتوارد الضد والنفس لتجردها لاضدائها . قوله :
و علة التلازم الخ ، اذعلة التلازم بين الشئيين فى الزوال والفناء والطول
او العلية و المعلولية او التكافؤ فى الوجود وكلها فى النفس منتفية منه
٢ - قوله : من عللها الاربع الخ فان انعدام ذى السبب انما هو بانعدام
سببه ، ولانعدام شئ من علل النفس ، اذعلتها الفاعلية جوهر مفارق و
انصورية ذاتها وكذا العلة الفائية و المادية مفقودة منه . اقول و للنفس
علة مادية فى اوان ظهورها و لكن يستغنى عن المادة بحسب تحولها الذاتى
و معذلك كان بينها و بين المادة البدنية تعاكسا ايجابيا و اعداديا - جلال
اشتياىي -

٣ - اى حمل البدن قوة وجودها الرابطة وهو كونها للبدن .

٤ - اى حمله وجودها فى ذاتها لا للبدن .

٥ - قوله : ولو سلم الخ اى لو سلم حمل البدن قوة وجودها الذاتى
نظرا الى ان حدوث النفس فى الخارج متوقف على حدوث البدن فانما ذلك
بالعرض ، و المراد به ان البدن يستدعى باستعداده الخاص صورة مادية
لصدور الافعال البشرية ، و صدور التدبيرات البشرية لمالم يكن شأن
المادة ، فافاض الجواد المطلق صورة مجردة من شأنها الاعمال البشرية
←

ويحدث بحدوثه، والا امتنع الاستعلق، او ثبت التركب، ولزم التعطيل^٢،
او انقلاب الحقيقة مع التغير في الثابت ، و عدم تناهى المجتمع اللازم
من عدم تناهى الأبدان ، فيلزم عدم تناهى الجهات في المفارق ، و هو
باطل و النقل الى الناسوت فاسد ، اجتماع النقيضين^٣ او اتحاد ما به

→ و التدابير الكلية وغيرها من الافعال الانسانية .

١ - قوله : والا امتنع الخ اذ النفس لو كانت قديمة لكانت مجردة ،
والمجرد لا يلحقه العارض الغريب ، ولا ريب ان تعلقها بالبدن من العوارض
الغريبة لها . فان لم يلحقها لزم التجرد ، وان لحقها لزم تركبها ، اذ لحق
العارض الغريب للشئ فرع القابلية و هى فرع وجود المادة ، فيلزم كون
النفس ذاتاً و ذلك يوجب التركيب منه قدم اقول : ان كانت النفس فى
مقام جوهر ذاتها مجردة عن المادة لا يلحقها العوارض الغريبة ولا يلتجأ الى
المادة للتكامل وان نسبة المجرد العقلانى و مرتبة ذات الوجود العاقل
المحض و المعقول انصرف القائم بجهة الفاعلية متساوية بالنسبة الى
جميع الأبدان وله التدبير الكلى والنظام المطلق لا التعلق بالمرجئى فلامحيص
الا عن القول والاذعان بامتناع حدوث المجرد الا بعد قبول التحول الذاتى
و الحركة الجوهرية - جلال -

٢ - هذا دليل آخر ذو شقين وحاصله : ان النفوس لو كانت قديمة
فاما ان تبقى على النفسية فيلزم كونها معطلة فى الوجود، او تكون عقولاً
صرفة، فيلزم كون النفس عقلاً وهو انقلاب مع انه يلزم على هذا الشق التغير
و تجدد الحالة فى الثابت الذى هو العقل ، او صيرورة العقل نفساً بعد
فساد و سنوح حالة منه -

٣ - هذا دليل آخر ذو شقوق ثلاثة ، حاصله : ان النفس لو كانت قديمة ،
فاما ان تكون واحدة او متعددة بالنوع او بالشخص والاول يوجب اجتماع
النقيضين اذ يلزم كون نفس زيد بعينها نفس عمرو ، فيلزم ان يعلم كل
انسان ما يعلمه كل انسان وكذا فى جانب الجهل و على الثانى يلزم كون
←

الشركة و الفصل ، او التركيب فى المجرّد . و جواز التعدّد و البقاء بعد مفارقتها عن الأبدان مع تجرّدّها لحصول التميز و التّقوم بوجوداتها الخاصّة و الاخلاق بالحدوث و ارتفاعهما بعده ، لا وجه له . فقياس لحدّ الوقتين على الآخر باطل ، و حدوث كل حادث^٢ فى المادّة غير لازم ، لكفاية المعية فى المفارق ، وهو لا ينافى التّجرّد . و الايدىة لا يستلزم التّقدم ، فالحدوث لا ينافيها . و لزوم المستحيل^٣ من اللّانهاية فى النفوس

→
الامتياز بما به الاشتراك اعنى الماهية والحقيقة النوعية فانها مشتركة بين كل النفوس ، مع انه يلزم على هذا التقدير كون الامتياز بها ايضاً ، وعلى الثالث يلزم وجود قابل فى النفس يوجب التكثر الشخصى ، اذ كل نوع واحد يتوقف على تكثره بالشخص على مادّة حاملة لاستعدادات مختلفة وهذا يوجب التركيب منه - اقول فى هذه المسألة ابّحث وفيما ذكره مواضع انظار - جلال -

١ - دفع لما قيل : ان تعدد النفوس المجرّدة لو لم يجز قبل الأبدان ، لم يجز بعد مفارقتها عنها للاشتراك الباعث منه -
٢ - قوله : حدوث كل حادث الخ جواب عن استدلال الخصم على ازالة النفوس ، و هو ان النفوس لو كانت حادثة لكانت لها مادّة قابلة لاستعداد حدوثها ، وكل مال المادّة لا يكون مجرداً . والحاصل ، ان المنافى للتّجرّد هو الحدوث فى المادّة لامعها ، بمعنى ان المادّة لو كانت جزءاً للحادث بحيث يقوم بها صورة الحادث قيام الحال بالمحل ، لم يكن ذلك الحادث مجرداً ، و اما اذا كانت امرأ مباحيناً عن المحل وكان وجود الحادث مشروطاً بوجود النفس والبدن لم يلزم كون الحادث منه -

٣ - قولنا : و لزوم المستحيل الخ جواب عن استدلال آخر لهم ، و هو ان النفوس لو كانت حادثة بحدوث الأبدان ، لكان بازاء كل بدن نفس و الأبدان غير متناهية و لكن على سبيل التعاقب ، فيلزم كون النفوس غير متناهية موجودة بالفعل لكونها باقية بعد بقاء البدن و وجود الغير المتناهي ←

لثبوت الجائز منها في الأبدان مشترك ، و الخل اما بمنع الاستحالة في الاول ، لاختصاص الادلة بصورة الترتب او الجواز في الثاني لشمولها صورة التعاقب ، وهي ككل زمانى غير بسيط الحقيقة^٣ ، فصدها عن

→ بالفعل محال . و اجاب المصنف اولاً بان هذا الالتزام مشترك ، اذ على قول الخصم أيضاً يلزم ذلك، ثم اجاب بالحل اما على استحالة عدم التناهي اذا كان على سبيل الاجتماع و لم يكن الاحاد تترتب كما هو الشأن في النفوس اذا كانت غير متناهية ، او بمنع جواز كون الابدان غير متناهية على سبيل التعاقب نظراً الى ان ادلة بطلان التسلسل تجرى في المتعاقبات ايضاً - منه - أقول قد حقق في مقره لزوم كون الحوادث والعلل الاعدادية غير متناهية لادامة الفيض وان المادة لاتشبع عن الصور والصور بعد تحصيل التجرد تلحق بمال المجردة وان الابدان الاخرويه قائمة بالنفس باعتبار تصور النفس وحشرها بصور الابدان - جلال -

١ - اي ادلة بطلان التسلسل - منه -

٢ - جواب عما قيل : ان النفس لو كانت حادثة لكانت لها علة ، وعلتها ان كانت ازلية كانت النفس ازلية والالزم تخلف العلة عن المعلول . والجواب ان لزوم الازلية فرع لبساطة النفس و اما اذا كانت لها نوع تركيب فلا يلزم الاشكال - منه - اقول : ولا محيص عن الاشكال على مسلك الجمهور و التركيب حاصل في جوهر النفس في زمان حدوثها و اوان ظهورها - جلال -

٣ - جواب عن استدلال آخر للخصم و هو ان النفس لو كانت حادثة لكان لها علة قبلها ، فعلتها ان كانت قديمة لزم قدم النفوس ايضاً ، والا لزم تضاف المعلول عن العلة التامة ، وان كانت حادثة ، فاما ان تكون مركبة او بسيطة و الاول باطل ، اذ المركب لاتجوز ان تكون علة للبسيط ، اذلة البسيط لابدان تكون بسيطة ، والثاني ايضاً باطل اذ العلة البسيطة الحادثة لا بدان تكون لها علة حادثة بسيطة ، واذ قلنا الكلام فيها يلزم التسلسل . واجاب باختيار الشق الاول و منع الازلية نظراً الى عدم كونها بسيطة - منه -

←

الازلى لا يوجب ازليتها ، و الظواهر مع عدم الدلالة و المعارضة بمثلها
ماولة .

(لمعة)

[ابطال التناسخ]

التناسخ بين تردد الكل دائماً ، و صعوده عن النبات حتى يرجع الى
العالم العقلى ، و رجوع الكامل اليه ، و نزول الناقص حتى يتخلص
من الهيئات الردية . و يبطل الاول بلزوم التعطيل المنافى للعناية ، و
الثانى باولوية الانسان من النبات بالإفاضة و استحالة استكمال الموجب
للصعود فى البدن الحيوانى ، و الثالث باستلزام العلاقة اللزومية بين كون
الحيوان و فساد الانسان و التساوى بين الكائن و الفاسد منهما وثبوت
الارتقاء لاصغر حيوان دون الانسان ، و الكل باطل . و الكل بإيجابها
اتحاد الشخصين و البدنين و تعلق نفس بيدنين و بدن بنفسين فى حالة

١ - قوله : والكل الخ اذ النفس صورة نوعية للبدن و تشخص كل
شخص انما هو بتشخيص صورته النوعية و تبدلات المادة افعى البدن و
تغيراتها لا يوجب تبدل الشخص و لهذا لا يتبدل شخص زيد حال الصبى
او حال الشيخوخة و هو باق بعينه ، و عليهذا الوالتقل نفس من بدن زيد الى بدن
عمرو ، لزوم كون عمرو بعينه زيدا ، و اتحاد الشخصين قوله : والبدنين...
اذ تشخص النفس مستفاد من خصوصية البدن ، اى من استعدادها الخاص ،
فلم تعلق نفس واحدة بيدنين لزوم اتحاد البدنين فى الخصوصية و هو
يوجب اتحادهما ، فيلزم اتحاد البدنين . و ايضا لوجاز تعلق كل نفس بكل
منها لاتحاد الخصوصية فى وقتين لجاز ذلك فى وقت واحد لعدم الفرق
فيلزم جواز تعلق نفس واحد بيدنين فى وقت واحد . قسولنا : و بدن
بنفسين... اذ كل بدن يستعد يفيضان نفس عليه فلو جاز مع ذالك تعلق
نفس مفارقة ، لزوم تعلق نفسين ببدن واحد - منه -

واحدة ، و انعدام النوع ، او انتعطل في الوجود ، و رجوعها من الفعلية الى القوة ، او التذكر^١ مع زوال المناسبة ، و مساواة الأبدان الحادثة للهالكة و الحس^٢ يكذبه . و حصول الفعلية ولو بمبدء الشقاوة يغنى عن البدن ، و إخبار بعض المبرورين بالمغيبات لا يفيد ، و الظواهر غير ناهضة ، و كلمات الاوائل ، مأولة ، و تخصيص دار التعذيب بهذا العالم يدفعه القواطع ، و كونه احسن العوالم لا يوجب اشدية العذاب فيه ، و الابدان المثالية ثبت التخيّل الموجب للبهجة والالم فلا حاجة فيه الى الابدان الحسية . و القول بتعلقها بجرم سماوى او ابدعى آخر باطل ، لتأنيته عن تصرفها ، و استحالة تعلق مالا يتناهى بواحد ، لتوقفه على اجتماع استعدادات غير متناهية فيه ، و هو بين الفساد و ثبوت المغايرة بين برزخى الزول و العروج لدوريتها ، و التعليل بطلان التناسخ و توقف موجب التعذيب على التعلق بالجسم بباطل ، بما مر من كفاية الشبح المثالى فيه .

(لمعة)

رجوع كل لذة و ألم سواء ورد موجه على البدن الى الادراك ،

١- و الحاصل انه يلزم من التناسخ اما رجوع النفس من الفعلية الى العلم و الاخلاق الى الهولانية و هو باطل ، او وجوب تذكر كل نفس مستنسخة لعوامها و اخلاقها لن تعبت على فعليتها و معارفها و على هذا الشق يلزم فساد آخر و هو زوال المناسبة بين النفس و البدن ، اذ النفس الكاملة لا تناسب البدن الجنينى فان هذه كانت اولاً فى بدن مستكمل فكيف يناسب بدن جنين خشنه .

٢- هذا دليل لثبوت نوع اتحاد بين النفس و البدن و حاصله ان كل من اللذة و الالم راجع الى الادراك ، لان اللذة ادراك الملائم و الالم ادراك المنافى و المنافى و كل ادراك راجع الى النفس ، بمعنى ان المدرك لجميع

و اختصاصه بالنفس يعطى اتحاداً بينهما ، و التلازم بينهما^١ فى الادراك يوكمده . و حقيقته^٢ مجهولة ، و تمثيله باتحاد المادة بالصورة والقشر باللب واللب بالدهن نوع تقرب . و لعل السرفية^٣ مع اختلافهما بالتجرد والمادية ، اتصال الأخص من الأعلى بالأشرف من الأدنى ، مع كونها من الاول ، وكونه من الثانى .

→ الادراكات هو النفس و ان كان موجبه وارداً على البدن . فان من جملة الالم الراجعة الى الادراك هو تفرق الاتصال و موجبه وان ورد على البدن لكن ثالمه و هو النوع الخاص من الادراك انما هو للنفس ، وقس على ذلك سائر الالام واللدات . فجميع اللدات والالام سواء كانت عقلية او حسية انما هى للنفس مع انا نرى ان موجبه انما يرد على البدن ، فحصول التالم واللدة للنفس مع وقوع موجبهما على البدن انما هو لثبوت الاتحاد بينهما و بذلك يثبت المطلوب عنه قدس سره .

١ - قوله : و التلازم بينهما الخ اى التلازم الدائى فى الادراك يؤكد الاتحاد ، فان من يدرك انساناً خاصاً يدرك بدنه الخاص ايضاً وكذا العكس عنه .

٢ - أى حقيقة الاتحاد عنه .

٣ - حاصله : ان سر الاتحاد بينهما ، ان طبقات الموجودات متصل بعضها ببعض واخس كل طبقه اعلى متصل باشرف الطبقة التى بينها ، فان من طبقات الموجودات سلسلة العقول واخسها اعنى العقل الاخير متصل فى المرتبة باشرف الطبقة التى يليها اعنى طبقة النفوس ، و كذا اخس افراد الانسان متصل باشرف افراد الحيوان واخس افراد الحيوان متصل باشرف افراد النبات . ولاريب فى ان النفس الانسانية اخس المجردات و البدن الانسانى اشرف الكائنات المادية وهما فى مرتبة واحدة فحصل بينهما الاتحاد منه . اقول : النفس الانسانية اشرف من النفس الحيوانى فى التجرد وان اول تجرد يحصل للنفوس الانسانية عبارة عن التجرد ←

(لمعة)

لنفس قوتان نظرية وعملية وتدرج الاولى من الهيولانية السى
استعداد كسب النظريات ثم الى اختزائها، ثم الى مشاهدتها واستحضارها.
و الثانية من تزيين الظاهر الى تحسين الباطن ، ثم الى قوة الاتصال بعالم
الانوار ، ثم الى طرح الكونين و قصر النظر الى نور الانوار ، وكمالها
تؤدى الى طى مسافات علمية بلا دلالة . و مشاهدة اتصاله او اتحاده
بالحق او المفارقات او بالكل مدبراً له ، وربما استغرق فى جمال الاول
بحيث يضمحل عنده الكثرة فى الوحدة و التفصيل فى الجمع ، ولا يرى
فى الوجود غيره . و هذا مقام العبودية الذاتية المعبر عنه بمقام الفناء
و الجمع ، و لصاحبه الجمع بين النقيضين^١ باعتبارين ، و فوّه مقامات
خارجة عن حیطة البيان ، و حصولها غالباً عند شروق بعض التجليات
الذاتية .

ثم ما بين العلة والمع من العلاقة اقوى العلاقات ، فلا اتحاداً شديداً
بينهما ، الا ان حصوله الموجب للبهجة فرع المناسبة، ويزداد بازديادها.

→ البرزخى و الحيوان التام مجرد برزخى و اذ بلغ الانسان الى التسجرد
العقلانى يصير انساناً تاماً ثم يتكامل تدريجاً الى ان بلغ مقام الفناء ويصير
اكمل المجردات والشئ قديكون اكمل بالنسبة الى شئ يكون اشرف منه،
لان ملاك الاكلمية الاحاطة والاستيعاب و مناط الاشرفية البعد عن المادة
جلال-

١ - كانه يدعى الفناء بالنظر الى ذاته ، و البقاء بالنظر الى ربه ، وان
لا يثبت لنفسه فعلاً واثراً اصلاً وان يضيف الى نفسه كل اثر فى الوجود و
ان يدعى معدوميته المطلقة و ان يدعى نفسه كل الاشياء الوجودية منه
اعلى الله قدره

فأشد الأنوار اتحاداً و ابتهاجاً بالاول تعالى هو الأول ، والآخر فى القوسين و غيرهما من العقول و النفوس يختلف باختلافها فى النورية الذاتية والكسبية ، و لرجوع كل بهجة الى ادراك الكمال ، و كرن الحقيقى منه ذاته ، و غيره مترشحاً منه . فابتهاج الكل به حقيقة ، الا ان صاحب الجمع لاستغراقه و اسنهلاك الكل فيه عنده لا ابتهاج له بغيره ولو بالتبعية والاتساق ، بخلاف غيره ، فانه قد يبتهج بادراك كمال غيره من ذاته ، و ماعداه بملاحظة صدوره منه تعالى و رجوعه اليه ، والمبتهج بالغير على وجه الاستقلال قاصر النظر ، ثم البهجة تزداد بازدياد العاقل و المعقول اشراقاً و كمالاً ، بل اتحاداً بينهما ، اذا ابتهاج الشئ بأدراك كمال ذاته او ما يتسبب اليه باحدى النسب الاتحادية اشد من ابتهاجه بأدراك كمال المباين ، ولكون الاول تعالى فى الكمال فوق التمام ، و قوة النسبة الاتحادية بينه و بين الانوار المترشحة منه ، بحيث تراه عند وقوعها فى اشعة بعض تجلياته اقرب بذواتها منها ، بل تغفل عنها ، ولا ترى فى الوجود غيره . و على هذا فابتهاج النفس المشرقة بتعقله اكثر من ابتهاجها بأدراك كمال ذاتها بقدر ما بينهما من التفاوت فى الكمال ، و انتفاء ذلك فى اكثر النفوس لظلمتها الحاصلة من غواشى الطبيعة . و بذلك يعلم ان اشد الابتهاجات للواجب بتعقل ذاته و مفعولاته من حيث صدورها منه ، ثم للاشرف فالأشرف فى سلسلة الصدور ، حتى ينتهى الى اخس النفوس .

(لمعة)

النفس اذا تجردت بالكلية يتحد قوتها و يصير علمها عين القدرة كساير المفارقات ، فما تعقله مذعنة لها تحضرها . الا ترى ان ما تعقله فى المنام معتقدة له ، يتمثل عندها ، و ذلك لضعف العلاقة ، فكيف اذا

اتفتت بالكلية.

(لمعة)

مطلق الادراك ولو بالاحساس يرجع الى التجريد فيلزمه بورية
ازداد المدرك تجرداً وضياءاً، ازداد الإدراك ظهوراً وجلاءً، والمدرك
المدرك والمدرك، اذ المقارن من كل وجه لايجرد ولايجرد، وكلما
نوراً وضياءاً، فما يدركه كل مدرك يتبع نحو وجوده في التجرد و
المادية. فمعلومات النفس و هي في مرتبة الهيولى هيولانية بالقوة،
و في مرتبة الحس محسوسة مقارنة، و في مرتبة الخيال اشباح مثالية،

۱ - ای العلاقة بالكلية .

۱ - موجود مادی بواسطة فقدان صریح ذات و صمیم وجود
و تفرق اجزاء ، نه خود را ادراك می نماید و نه مدرك و معلوم غیر واقع
میشود لذا باید توسط صورت منتزع از آن ، آنرا ادراك نمود و ناچار
مدرك بالذات نفس صورت موجود در قوای ادراکی است و در حقیقت
وجود خارجی آن مدرك بالعرض است نه بالذات .

نفس انسانی باعتبار وجود ابتدائی در اول مرحله ظهور نه خود را
ادراك می نماید و نه قوای خود را چه آنکه خودداری صریح ذات نیست
قوای آن نیز مانند اصل وجود آن بالقوه اند نه بالفعل و بنا بر قاعده
امکان اخس ، نفس نیز باید بعد از طی درجات معدنی و نباتی و وجدان
اعلیات ، نفس بالفعل حیوانی گردد و قوای خود را وسیله تکامل قرار
دهد و بمقام عقل بالفعل برسد نه آنکه قوای آن کاملاً بفعلیت برسند و در
اختیار نفس جزئی حیوانی قرار گیرند و صاحب قوی و آلات بعد بصورت
مجرد تام الوجود ببدن مفاض و قوای خود را از حالت تعطیل خلاص
نمایند در حالتی که قوه خیال نیز خود تجرد برزخی دارد و ارتباط آن با عقل
مفاض مستلزم اشکالات است و قول به حدوث صورت مجرد برزخی و

و فی المرتبة النفسیة ، ای حین تجردها مع ضرب من التعلق بالمادة معقولة یلحقها بعض العوارض :نطبیعیة ، و فی مرتبة العقل معقولات صرفة ، و مادامت فی التدرج ففی ای مرتبة كانت ، لا یكون لها الا ما یختص بها من المعلوم ؛ ولا یحصل لها ما یختص بالتی فوقها ، و اذا بلغت الی الغایة فصارت عقلاً یحصل لها وحدة جمعیة هی ظل للوحدة الالهیة ، فیتسكن بها من اتحادها بكل مدرك ، و تصورها بكل صورة، فلها ان یستعمل الحس و الخیال فی ادراك مدركاتها و قوتها النظریة فی اخذ الكلیات من المواد الخارجیة ، و ان یتصل بالمفارقات معرضة عما دونها ، و یعقل المجردات الصرفة ، ولكنها مادامت ملتفتة الی ابناء الطبیعة ، لا یمكنها ان یعقل الانوار المجردة و القواهر القدسیة علی ما هی علیه ، فاذا خلصت عنها بالكلیة و عرجت الی عالم القدس واتصلت باجنحة الكرویین ، نالت حق صحبتها ، و طاعتها علی ما هی علیه و شاهدها انوار مجردة صرفة و ذواتاً مفارقة نوریه محضة . و المحصل : ان الحكمة لما اقتضت وجود جامع للنشئات الوجودیة و توقف ذلك علی جوهر هیولانی الأصل متدرج فی المراتب الوجودیة الی المرتبة

→
قوة تخیل نفس مجرد عقلی قبل از صورت عقلی و حدوث صورت عقلی بعد از حدوث نفس مجرد برزخی حیوانی. از باب آنکه فعلیت قبول فعلیت نماید از باطل و اوهام است مع ان المجرد التام العقلی لاستواء نسبتہ الی جمیع المادیات افاضه ببدن جزئی نمیشود چه آنکه عقل صرف امکان ندارد مدتها معطل و سرگردان گردد تا قوای آن بالفعل شود لامتناع حدوث ذی الآلة قبل الآلة و این کلام در نفس مجرد حیوانی نیز در انسان و حیوان وارد است لذا باید اذعان نمود که حدوث مجرد برزخی و عقلی فقط از طریق حرکت تدریجی جوهر مادی ثانیل بمقام مجرد ناقص باتمام امکان دارد سجالل۔

لعقلية ، فخلق النفس كذلك، فلها بعد قطعها المنازل الكونية والوحدانية الى مرتبة الأنوار ، ان يتصل بكل واحد و يفعل افعاله الادراكية و التحريكية. ولا ينافي في ذلك وحدتها، لأنها وحدة جمعية تجامع المختلفات، ولذا تجتمع فيها المراتب الاربع للقوة النظرية في وقت واحد بالقياس الى متعدد ، فانها كما يعتبر بالنسبة الى الكل ، يعتبر بالنظر الى البعض ايضاً. و السر ان النفس لتجردها المشوب بالعوارض المادية و الأفكار و الأغراض. المختلفة كمرآة كرية ذات قسّى مختلفة في الكدرة و الصقالة المختلفة باختلاف الأفكار و الرياضات المصقولة ، فاذا حاذت نفوس منها شطر مبدء الافاضة ، فان كانت كدرة لم يثمل فيها صورة، وان كانت صيقيلة افيضت عليها صورة تناسب تلك الصقالة من كونها دينوية، او اخروية حسية ، او مثالية او عقلية . و المناطق في السعادة و الشقاوة هو نحو اناسة عند الخاتمة ، و بذلك يعلم سرائخ اختلاف النفوس في الإفاضة و عدمها ، و فيما يفاض عليها من الصور عند التوجه الى واهبها.

(لمعة)

انما الادراك باقسامه للنفس، فاحساسها مشاهدة ما ارتسم في الحواس من صور الجزئيات او ذواتها العينية بالانكشاف الاشراقي عند حضورها ، و تخيلها مطالعة صورها المرتسمة في الخيال بعد عيبتها ، و توهمها ملاحظة ما ارتسم في الوهم من المعاني الجزئية المأخوذة من المواد الخارجية ، و تعقلها مشاهدة الذوات المجردة النورية بالعلم الحضوري، او ادراك الصور الكلية المجردة اما بالأخذ من الصور المرتسمة في الخيال بعد تنويرها بنور العقل الفعال ، او بفيضانها منه اليها ، او برؤيتها فيه ، لارتسامه بالكل جمعاً و تفصيلاً. و تعريفه باتحاد الماقل بالمعقول غير معقول ، اذ الاتحاد باى معنى اخذ يغايره ، وإن كان ضرب

منه یلازمه ، و هو التمثیل بالصورة و الحقيقة ، او الشروق بانکشاف الذات و الهوية . فان اخذ الحقيقة بالحصولی والهوية بالاشراق الحضوری یوجب اتحاداً معنوياً اقوى من اتحاد المادة بالصورة ، الا انه لا یثبت العاقلة للمعقول ولا توقف النفس علیه فی التحصل والوجود ، لاختصاصها واستقلالها بالتحقق مع قطع النظر عنه ، و لذا یزول عنها و هی باقية بهویتها المتعينة ، فاتحادهما یشابه بوجه اتحاد العلة والمفعول ، وبآخر اتحاد العرض والموضوع فهی قویة الاحاطة به والتصرف فيه والتملك له ، و هویتبعها فی الثبوت والتحقق ، وكأنه شأن من شئونها ، و یزداد التصرف والاتحاد بزيادة قوتها وتجردها الى حد تمثله فی ذاتها صورة جوهرية قائمة بذاته . و امکان الزوال لا ینافی الاتحاد بین المجردات مع التمكن علی الإحضار ، فان احکامها مخالفة لاحکام المادیات ، فهو یجامع المغایرة الواقعية . و القول باتحادهما بمعنی صیرورة احدهما عین الآخر كما نسب الی بعض الاوائل یشئن الفساد ، لاستحالة اتحاد الإثنين مطلقاً . و بمعنی صیرورة النفس بحیث یرصد علیها مهیة او صورة کلبة و یصیر جزء صوريا مقوما لها - كما اختاره بعض الأواخر یبطله زوالها مع بقاء التین ، و توقفه علی الحركة الجوهرية اوهی باطلة ، وما ذکره لاثباته مدخول .

۱ - اتحاد النفس مع المجردات الطولية و العقل الفعّال او اتصالها برب نوعها و اتحادها مع الصور العقلية و الخيالية من المباحث التي قلَّ من یهتدی الیها سبیلاً چون این مسأله بر تحقیق درمبانی و مسائل مختلف مبتنی است و این اتحاد ، اتحاد مبهم و لامتحصل بامتعین و متحصل است نه اتحاد دوشی با حفظ فعلیت و تمامیت تعین . مؤلف علامه بآنکه کثیری از مبانی ملاصدرا را پذیرفته در این بحث از قبول حق تحاشی دارد ، و منشأ تحاشی عدم تصور حقیقت حرکت در جواهر است.

ثم قدورد عن الأوائل اتحادها عند التعقل بالعقل الفعال ، فان اريد^۱ به وقوعها في اشعة انواره فصحيح ، لأنها عند التفكير ينقطع عن هذا العالم^۲ و يتوجه الى العالم العقلي ، فيشرق عليها علتها القريبه القيمة بامرها ، فيدرك بها الصور والذوات المجردة ، كادراك البصر مدركاته عند اشراق الشمس عليه ، وان اريد به ما رفع المغايرة الواقعية بينهما ، فلا تفهمه .
 ثم النفس عند تعقلها لشيء ، نوعلت العقل ايضا باوصافه الخاصة او المشاهدة الحضورية ، يحصل بينهما الاتحادان ، ولكون بسيط الحقيقة من كل وجه تمام الاشياء الوجودية ، و تضمن كل علة و عال لها في المعلوم والسافل من الوجود وكماله على وجه جمعي مقدس عن التكثر يثبت بينهما اتحاداً آخر ، اذ تحقق اصل الشيء وحق ذاته و حقيقته في آخر على وجه هو اشرف انحاء اثبوت يثبت بينهما اقوى مراتب الاتحاد ، مع ثبوت المغايرة الواقعية بينهما ، وكان اجتماع الاتحاد و المغايرة من عجائب اسرار الوجود و العلية و المعلولية . وكذا الحال في المعقول البسيط بالنسبة الى المعقولات المفصلة ، فالبسيط الحق و هو الواجب ندائى يرجع اليه الكل ، فلا يخرج عنه الا تقايسها ، و معقوله البسيط يتضمن المفصلات باسرها ، وكل منهما يتضمن الكل مع زيادة تزيد على

۱ - قول باتحاد نفس باعقل فعال عين قول باتحاد عاقل و معقول است
 كذا حققنا الامر في المقدمة التي كتبناها على رسالة اصول المعارف
 المحقق الفاضل - جلال -

۲ - اگر مؤلف همین مساله را كاملاً تعقل می فرمود، كه نفس بچه نحو متوجه عالم عقل میشود و قوة بصیرت جهت رؤیت کلیات دز عقل كه از قرب نفس با عقل حاصل می گردد ، بدون آنكه نفس سیر و سفری بعالم عقل نماید میسور نمی باشد و ناچار نفس از ناحیه تكامل بعقل نزدك میشود این همان حرکت جوهر است .

مالا یتناهی بمالا یتناهی ، و هسی التی یختص بها عالم الوجوب و المرتبة الالهية ، و کلما یتنزل من الوجودات و بسائط المعقولات ، یترك البعض حتی یتهی الی آخر الوجود و التعقل ، فکل موجود او معقول یتضمن ماتحته مع الزیادة .

(لمعة)

اثبات عالم المثالی و بیان احکامه

الحق وجود برزخ بین عالمی الص و التجرد ، و هو عالم المثال لتلویح الثبوتات ، و تصریح اولی المجاهدات ، ودلالة الامکان الاشرف ، و وجود انموذجه فی العالم الأصغر .

و یؤكد كونه كون الانسان ذائشات ثلاث کلها فيه اولاً بالقوة ، و بحصوله فی الحسنة استوفی درجات قوتها ، و صارت فيه بالفعل ، لأنه تمامها و غابتها التی به یتم و یتهی ، و بقى بالقوة بالقیاس الی الآخرين ، و ما بالقوة منتظر الوقوع ، و الا لزم التعطل فی القطریات المودعة فی الطابع ، و انتظار الوقوع و الفعلية یصح حصولهما ، و هو یثبت وجود الآخرين فی الخارج ، لتوقف تمام الفعلية و کمال التخیل و التعقل المنوجب للمشاهدة علی حصوله فیهما . و بذلك ثبت العوالم الثلاثة ، و کلها المتکثرة لابیحیقتها المتحدة ، تشرلت من سرّ اللاهوت و غیب الهویة متطابقة ، و مظاهر الاسماء باعتبار ، و عینها بآخر ، فهي بمفهوماتها الی قدس الجبروت و القواهر العقلية ثم الی صقع الملكوت والاشباح انمثالية ، ثم الی ارض الناسوت و بقعة الاکوان الحسنة ، و یتصاعداً

۱ - آیا وجود ماده در مقام صعود بدون تحول ذاتی می تواند باصل خود پیوندد تا دایرة وجود باتمام برسد و قیامت اشياء قائم شود ؟ این ←

على عكس ذلك . ثم عالم المثال^۱ ينقسم الى مثال مطلق منفصل وهنـو

→ خرد بدون حرکت جوهر قابل تعقل نمیباشد - جلال -

۱ - چون علاوه بر مجرد عقلی ، مجرد برزخی نیز در نفس انسانی تحقق دارد و مؤلف علامه بآن اذعان فرمود ، این سخن پیش میآید که صورت برزخی و نفس جزئی حیوانی که تحت سیطره و حکم نفس مجرد کلی آدمی است با آنکه بانفس تام التجرد بوجودی واحد موجودند با نفس عاقله حادث میشود و یا آنکه قبل از آن حادث میشود در هر صورت اشکالات متعدد وارد است و این مسلم است که آدمی قبل از بلوغ عقلی مجرد برزخی را واجد است و حیوانی بالفعل است . علاوه بر این اتحاد نفس جزئی حیوانی با قوای ظاهری و باطنی خود امری مسلم است و چارهائی نداریم مگر آنکه قائل باتحاد نفس مجرد عقلی بانفس جزئی حیوانی و قوای آن شویم حدوث قوا قبل از صاحب قوی از محالاتست و آنچه در توجیه آن گفته اند نالعام است .

نفس چه جزئی و چه کلی ببدن اضافه دارد و با آن متحدست چون صورت با ماده ترکیب اتحادی دارد از باب حمل و مفاد حمل اتحاد در وجودست . بنابر مجرد نفس جزئی و قوه عقلی ملاک اتحاد صورت مجرد و ماده بدنی را در کجا باید جستجو نمود مگر آنکه بگوئیم بدن و قوای مادی آن رقائق و مرتبه نازله نفسند و نفس از باب اتحاد بین ماده و صورت در مقام طبع عین طبیعت و در مقام مترفع از طبیعت عین قوای ظاهری و قوای باطنی جهات ارتباط عقل با طبیعت و جمیع قوای منفرد در طبیعت و شئون رابط بین طبیعت و نفس برزخی و عقلی در سلك وجود واحد نفس قرار دارند و فرق بین نفس و عقل از این جا ظاهر میشود ، ناچار باید مجرد حاصل در مقام صعود وجود از حرکت جوهر ماده حاصل گردد و نفوس در ابتدای وجود کما هو الواقع و الحق بعد از تمهیل مجرد برزخی بمقام مجرد عقلانی رسند و از نواحی توسط ماده

البرزخ النزولی المبدع وله الاولیة و فيه صور الوجود كله وكلها بهیة نوریه جوهریة ، ولا ینقضی عجایبها . ولكونها مقداریه غیر مادیة ثبت التوسط ، والاجسام الصقیلة و انقوة الخیالیة فی هذا العالم مظاهرها ، و شبهة المشائین فی نفیه واهیة ، والی مقید متصل هو العروجی المورد للنفوس بعد المفارقة ، وله الآخرة . و موجوداته النفوس و ما فی صقعهما من صور نوریه و مطلمة متجسدة من اخلاقها ، مبدعه منها بقوتها المتخیلة . و علة المعایرة دوریه تنثرلات الوجود و معارجه ، و اتصال آخر النقاط فی حركه باولها ، فیختلف البرزخان . و ما یأتی من استحالة التعلق بالأبدان المثالیة المنفصلة و الناطقة بعد مفارقتها بنفسها المتخیلة و اخلاقها بتجسد الكل بصوریناسبها . فیشاهدها مبتهجة او متألمة كما یشاهد صور الاول مع قوتها ، و لجمعها النشآت لها ابصار ینفتح كل منها فی نشأتها ، فیشاهدها حق المشاهدة ، و ینكون رؤیتها لما فوقها ضعیفة

→
متدرجاً جميع درجات تجرد را تا تشرف بمقام اتصال بموتبه وجود صرف استیفا نمایند چه آنکه نفس اگر مجرد صرف است مقام عقل هیولانی و تحصیل استعداد جهت درك کلیات چه معنا دارد و بنا بر واقعیت عقل هیولانی و بودن نفس مادة معقولات و متخیلات بل که احساس ، محال است که بدون تحرك ذاتی از مقام نازل بمقام عالی برسد و یؤید ما ذکرنا عدم تصور الكون و الفساد فی النفس و شئونها فلا محیص لنا فی المقام عن الالتزام بورود الایزادات و قبولها ولا یمکن التخصص عنها اصلاً و ینجب للباحث الاذعان بالحركة الجوهریة و المؤلف یقر منها و لوازمها فرار المزكوم من دوائج المسك .

متاخران از حکما با آنکه کثیری . از مبانی ملاصدرا را ناچار قبول نموده اند در مسأله حرکت در جوهر از باب غموض تصور آن مخالفت نموده اند .

مظلمة ، فان خلصت الى العالم العقلى يرفض الجسدين ، صارت عالماً عقلياً فيه صور الوجود كله حيث نورية عقلية ، فيشاهد الكل مبتهجة و بصاحبها مغتبطة .

و الصور المنفصلة قائمة بذاتها بلا مواد ، و دعوى استحالة قيام الصور المتخيلة بذاتها بلامحل ، نظراً الى ان يخصص مراتب الاقدار المساحية فى الطبائع الجسمية و تميز اجزاها المتبينة فى الوضع ، متوقف على المحل ، مقايسة باطلة . اذ الاشباح المثالية الاخرى لتجدها مخالفة للصور الجسمية الدنيوية فى الاحكام ، و عاء تلك الصور صقع الواقع و واحد ولا نهاية لتعالیه عن الامتداد و التقدر ، فيسع ما لا يتناهى من الصور والأشخاص المثالية بالانزاحم و تضايق ، فهو يخالف البعد المكاني بالتقدير و التناهى و عدمهما ، بل لانسية بينهما ، اذ المتناقضات من الاحكام الجسمية بالقياس اليه على نسبة واحدة ، فساخته اوسع من ان ينسب اليه اضعاف الأبعاد الحسية بنسبة . و فى كون تلك الصور قديمة او حادثة ، شاعرة او غير شاعرة ، محل كلام . و ظاهرهم قدمها ، مع كون كل منها كاصلها فى كونه عقلاً او ذا نفس فاطقة او متخيلة او نباتية . او مجرد صورة غير مدركة . و بذلك يظهر ان البدن الانسان المثالى المنفصل لتعلق النفس القطرية به يمنع ان يتعلق به النفس المنتقلة ، اذ تعلق تقسين ببدن واحد غير معقول ، فلا بد ان يكون البدن للمنتقلة من المثالى المتصل المخترع لها ، فيحصل وجه آخر لاتقسام عالم المثال الى قسمين ، وهو ان البدن المثالى المنفصل اما قديم او حادث ، وعلى التقديرين اما ذو نفس مدركة اولاً ، و تعلق المنتقلة به على الاولين بين الفساد لما مر ، وكذا على الآخرين لتوقفه على الاستعداد المنفى فى الأبدان المثالية ، فلا بد من تعلقها ببدن مثالى متصل مبدع لها واختيار

الاول . و الجواب بان تعلق المنتقلة به من حيث موضوعيته لتخليها لا من حيث التدبير و التصرف ، مما لا وقع له . واما الصور المتصلة فهي قائمة بالأنفس المتخيلة ، فهي محلها و وعائها ، و لتجردها يسع ما لا يتناهى ، فساحة نفس واحدة اوسع من امتداد الجسمانيات بأسرها بمرات غير متناهية ، لاختلافهما بالتقدير و التناهى و عدمهما ، بل لعدم النسبة بينهما . والسرما مَر من التخالف بين احكام المجرد و المادى ، و وعاء ذات النفس و وجودها هو صقع من الواقع اوسع من صقع الواقع الذى هو وعاء المثاليات المنفصلة ، لكون النفس اشد تجرداً منها . و يعلم بذلك ان وعاء المعقولات الصرفة و هي العقول القاهرة و النفوس المتصلة بها و وعاء ذواتها و وجوداتها مما لا حد ولا نهاية لهما . و جميع الأوعية الواقعية الغيبية والداخلية العلمية فى جنسه مضمحلة لا نسبة لها ، و حقيقة الوعاء للمجرد فى كل من شهوديه العيني والعلمى يرجع الى حد ذاته و مرتبة حاق حقيقته ، انه يزداد اتساعاً و انبساطاً بزيادة التجرد ، و اقل مراتبه مما يضمحل فيه مالا يتناهى واضعافه ، فكيف بما للمقول القواهر فى شهوديه ، ثم ما للكل مضمحل باطل فى جنب ما للاول تعالى فى شهوديه ، بل لا نسبة بينهما .

(لمعة)

[فى ان المعدوم لا يعاد]

المعدوم لا يعاد بعينه ، و الا لزم اجتماع النقيضين^١ ، او احد

١ - اذ وجود المعاد ابتداء مع المبتدأ و بدونه اكان محالاً لزم اختلاف حكم المثليين ، بل الواحد بعينه ، لان المعاد هو المبتدأ بعينه بوجوده المعادى ، لو كان جائزاً بوجوده الابتدائى لم يكن جائزاً لزم اختلاف

الخلفين ، او اختلاف حكم المثليين ، ، بل الواحد بعينه عند فرض وجود المعاد ابتداء مع المبتدأ او بدونه ، ويختلل العدم بين الشئ و نفسه ، و قيام الموجود بالمعدوم^١ ، و اعادة وقته الاول ، فيلزم التسلسل^٢ و اجتماع المتقابلين^٣ فيه وصدقهما عليه و قياس الاعادة على الابتداء انما يصح وجود المثل دون العين ، و امتناع العود لامر لازم للمهية^٤ ثم الحكماء على استحالة طريان العدم على الكل ، لما تقرر عندهم من

→ حكم الواحد ، و ان كان جائزاً ، فان كان المبتدأ والمعاد واحداً واثنين معاً ، لزم اجتماع التقيضين وان كانا واحداً لزم الخلف في كونهما اثنين ، وان كانا اثنين لزم الخلف وكونهما واحداً بعينه -منه-

١- وهو امكان العود ، فان المعدوم لو امكن عوده وجب ان يقوم هذا الامكان الاستعدادى الذى هو صفة موجودة لشيئ ولا شئ سوى ذات المعدوم (لمعه)

٢- قوله : و يلزم التسلسل الخ لاذ(ح) لا فرق بين الزمانين بالماهية ولا بالعوارض فلا بد ان يكون الامتياز بالقبالية والبعدية فيكون كل منهما فى زمان آخر و لكونه معاداً ايضاً يلزم التسلسل -منه-

٣- اى الابتدائية والمعادية -منه-

٤- جواب عن دليل المجوزين وهوانه كما يجوز ان يوجد ابتداءً يجوز

٥- اى صدق المبتدأ والمعاد -منه-

ايجاده ثانياً و هو الاعادة . و جوابه ان الجائز لهذا القياس هو وجود المثل فى الماهية لافى التشخص للاستحالة العقلية -منه-

٦- جواب عن دليل آخر ، و هوانه لو امتنع عود المقدم فهذا الامتناع ليس لماهية المعدوم ولا لامر لازم لها ، والا لم يوجد ابتداءً . و حاصل الجواب ان سبب الامتناع لامر لازم لماهية المعدوم و هو طريان العدم فانه لازم للمهية الموصوفة بطريان العدم عليها و هذا السبب ليس متحققاً فى المعدوم الاصلى الازلى الذى لم يكن عدماً طارياً -منه-

استحالاته على البعض كالمجردات و اصول الاجسام .
 والمليون بعدوفاقهم على جوازه الذاتى - اذ الامكان يعطى جواز
 العدم - بين قائل بوقوعه لبعض الظواهر ، و مانع منه لأبدية النفوس .
 و الوقوع عند مجوز الإعادة اعدامه بالأسر ، و عند المانع التفرق مطلقاً ،
 او فى المكلف كما فى قصة الخليل حتى لا يكون العود إعادة المعدم
 بانسرة ، لا ينافى المعاد الجسمانى . و المليون على امكان وجود مثل
 هذا العالم للسمع و اتحاد حكم المثليين . و الحكماء على استحالاته
 لا يحابه الكروية الموجبة للخلاء ، و اختلاف المثقات . و ردّ بجوازاو
 الكل ، و اقتضاء المماثلة طلب كل ما فى عالمه من المركز والمحيط .

(لمعة)

[فى اللذة و الألم]

اللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم والا لم مقابله ، وكل منها
 حسى و خيالى و عقلى ، و هو اشدّها ، و الناطقة لجامعيتها المطلقة
 جمعت الثلاثة فى الدنيا ، و هى دارالنقص والعبور ، فاجتماعها لها فى
 دارالكمال و القرار اولى ، مثبت لها المعاد ان . و الروحانى ثابت
 بتلويح الشريع و قطع العقل ، اذ ابتهاجها بعد التخلص عن شوائب الطبيعة
 بمشاهدة ذاتها المشرقة وما اتحدت به من صور الوجود الكلية والذوات
 المجردة النورية بعد استكمال القوتين بصيرورتها عالماً عقلياً مرتسماً
 بالكل واستعلائها على البدن وقواه مما لا ريب فيه ، اذ اللذيق الحقيقى
 هو الوجود والشعورية ، و يزداد اللذة بازدياد كماله و قربه و اتحادة
 بالمدرك ، وكون ادراكه اشدّ و اظهر حتى يصل الى الادراك بالكنه و
 المشاهدة ، ولاختلاف لذة النفس باختلاف الادراك ظهوراً و جلاءً و

المدرک کمالاً و اتحاداً يكون اقوى ابتهاجاتها بتعقل الاول فى الآخرة، لأنه الکمال الحق و اصل کل کمال و مقوم ذاتها و وجودها ، و مقوم الشئ اقرب اليه من نفسه ، اذلولاه لكان صرف العدم. و وصول الادراك الى المشاهدة و غاية الوضوح انما هو بعد تجردها عن الفواشى البدنية. ثم العقلیات مجرد ادراكها يوجب الوصول اليها لسة وجود العقلی من المدرک و المدرک و حضوره فى كل محل و زمان و عدم حجاب بينهما الا الجهل ، فاذا ارتفع حصل الاتصال ، بخلاف الحسيات ، فان ادراكها بالتخيل و التعقل لا يوجب الوصول اليها ، لضيق وجودها و تداخل الحجب الجسمانية من الحواس و محسوساتها بين المدرک و المدرک ، فلا بد فى الوصول اليها من الإحساس بها و تألثها بنقاى ذلك ، و لحملها المتخيلة و تجردها تبذع صوراً جزئية مثالية مناسبة لاختلافها ، يلتذ او يتألم بمشاهدتها ، فيصير كل نفس عالماً مثالياً ايضاً فيه صور الحسيات بأسرها ، و ربما صار اوسع من اضعاف هذا العالم بل غيره متناه ، لعدم التزاحم و المادية فيه ، و ادراك المتخيلة مالا وضع له من الاشباح المثالية يثبت تجردها ، فمنعه لوجه له . وقد علم بما ذكر ان الة النفس لادراكها الجزئيات هو البدن المثالى المتصل دون المنفصل كما عليه الاشراقيون ، اذ تعلق النفس المتنقلة به يوجب تعلق نفسين بيدن واحد ان كان ذا نفس فاطقة ، او حدوث النفس لبدن بلا استعداد ان خلت عنها لاتقاء الاستعداد فى الابدان المثالية . و الدفع بعد اختيار الاول يكون تعلق الثانية على وجه الآلية للتخيل دون التدبير و التصرف ، كالاولى ، فلا يمتنع الاجتماع كما ترى .

و اما الجسمانى و هو الالتذاذ او التالم بالحسيات بعد التعلق بالبدن الحسى ، فقد اثبتته الشريعة و يقرره العقل ، لوجوب المكافاة بمقتضى

الحكمة و الطبيعة ، واقتضاء الجامعة الجمع و تعطّل الاكثر لولاه ، لعدم دركهم غير الحسى . والإعادة بعود الأجزاء الأصلية دون الفضلية ، وانشاء بدن آخر حسى كالأول بعينه . فلا يلزم فى اكل انسان انساناً محذور ، والتناسخ هو النقل الى بدن آخر دنيوى دون الأول ، او آخر اخروى . و عدم تناهى الابدان فى الآخرة غير معلوم ، فلا يلزم عدم تناهى ارضها ، على انها مغايرة لأرض الدنيا ، فاختلفا بالتناهى و عدمه ممكن ، و امكان عالم آخر تصحح وجود الجنة فوق الأطلس ، و توقف اللذة الحسية على الايلام ممنوع ، و دعوى استحالة دوام الحياة و عدم تناهى القوة الجسمية و تولد البدن من غير توألد ممنوعة ، و لعل اجتماع الثلاثة للبعض ، اذا المنعمر فى الطبيعة محروم عن البهجة العقلية ، و المتخلص عن شوائبها الى عالم الانوار يستحق الحسيات فلا يلتفت اليها .

مسألة

النفس كمرآة قابلة لكل صورة عقلية ، و فعليتها بالتمامية والصفاء و عدم الحجاب و التوجه و كونه شرط المطلوب . تعدم البهجة العقلية لاحد نقايضها من النقص بالهولانية ، و عدم التقوم او الكدرة بذمائم الأخلاق ، او حيلولة عقد الباطل تقليداً او تعصّباً ، او عدم الطلب ، او كونه لاعلى وجهه .

(لمعة)

النفس الكاملة فى العلم و العمل يبلغ غاية اللذتين ، و الناقصة فى مجرد العمل باكتساب هيئات ردية تلحقها نوع لذى ، ثم ينجيها العلم لعدم لزوم السبب ، و الساذجة عن الكمال مع الجحود و الشوق اليه ، يلزمها كمال الألمين ، و بدونهما يتخلص منهما بلالذة ، او مع لذة

ضعيفة لسعة الرحمة و شمولها كل من خلى عن منافياتها ، و مع الأول دون الثاني يلحقها مرتبة منهما دون الأشد ، و بالعكس من الأدنى دون الأكبر ، و هو الم النار الروحاني الذي فوق الم النار الجسماني .

(لمعة)

[في تقسيم الأنوار المجردة]

الانوار المجردة ينقسم الى الواجب و العقول و ارباب الانواع و النفوس الفلكية و الانسانية بل المثالية المفاضة اولا على المثل المنفصلة . و ذوق الاشراق يعبر عنها بنور الأنوار و الأنوار القاهرة و المجردة و المدبرة الاسفهدية ، وكلها ذات نورية شارقة و حقايق محيطه منبسطة لأمعة عاقلة بالعقلين ، البسيط المجل و المتكسر المفصل ، اما بالحصولي الكلي او الحضوري الجزئي . فكل معنى بندرج فيه معان كلية معقول بسيط حصولي ، و هي مفصلاته ، وكل ذات ينطوى على ذات شخصية بسيط حضوري و هي تكراته . فابسط المعاني اعمها و ابسط الذات علة الكل ، و الثلاثة الأول مستبعة لوجودات عينية كالظل لها ، و البواقي مع قوتها لهويات ذهنية قائمة في صقعها ، و هي مختلفة فيما ذكر . فالواجب تام في الكل و فوق التمام بما لا يعقل و يعد و فوق الكل بما لا يتناهى و يعد ، و مستبغ للكل بالافاضة و الاشراق و لا يخرج عنه شئ للوجود مصداق ، بل الكل بالقياس اليه كرشحة بالنسبة الى بحر لانهاية لأطرافه ، و لمعة بالنظر الى نير لا غاية لعظمته و اوصافه ، بل النسبة بينهما ولو بالتناهى و عدمه مفقودة ، اذ المقايسة بين عالم الوجوب و العلية ، و صقع الامكان و المعلولية غير معقولة ، و الاضافة بين مضيق الحدود و متسع القدم كالاضافة بين الوجود و العدم ، فهو علة الكل

ولا نسبة للكل اليه ، وله غاية كل كمال و جمال بحيث لا يعقل مزيد عليه ،
وما لكمالاته من الشدة والعدة يزيد على ما لا يتناهى وفوقه بمراتب غير
متناهية كل مرتبة له مراتب كذلك وهكذا الى غير النهاية ، بل نسبة التناهى
و عدمه اليه نسبة واحدة لا تنفء النسبة بين المدرك المحاط و المتعالى
عن ادراك العقول القاهرة فما له من الوجود والبقاء و النورية و البهاء
و القوة والاستيلاء و الاحاطة والانبساط والعلم الابتهاج و الأسماء و
الشؤون و المعلوم و المعلوم لا يمكن دركه ولا نهاية له . ثم يتلوه الأنوار
القاهرة مع ما علم من عدم النسبة بينهما ، لاختصاص المرتبة الواجبة بما
يزيد على ما ظهر من الوجودات وكمالها بما لا يتناهى بمرات غير متناهية ،
بل لا يعقل النسبة بوجه كما مر ، ثم المجردة ثم المدبرة و هى اضعفها
فى الكمالات مع اتصاف بعضها بما لا يتناهى منها ، و لكل عال قهر و
اشراق على الأسفل ، و لكل سافل تعقل و محبة له بحسبهما يحصل بينهما
الاتصال ، و يختلف ذلك باختلافهما قوة و تجرداً ، فللناتقة ان يتصل
بكل من الأنوار ، و بحسبه يحصل الاشراق ، فيشتد اشتراقها منه
باشتداد اتصالها المشتد باشتداد تعقلها له ، فعند تعلقها بالبدن يضعف
اتصالها بالانوار لضعف تعقلها بالحجب البرزخية ، فاذا تخلصت الى عالم
النور وانقلب علمها الحاصل بالاوصاف والمفاهيم بالحضورى الاشراقى ،
حصل لها غاية الانبساط و تمام الاتصال ، و تنورت بتجلي الأنوار عليها ،
فيشرق عليها من نور الأنوار اشراقات غير متناهية لعدم تناهى انواره ،
وكذا يشرق عليها من كل واحد من الأنوار القاهرة والمجردة و المدبرة
التى لا يتناهى اشخاصها اشراقات غير متناهية ، اذ الانوار الذاتية و
الساخرة لكل منها غير متناهية ، فيصير مشرقة بجميع هذه الاشراقات ،
فيحصل لها من البهجة و السعادة ما لا يمكن وصفه .

(لمعة)

القالل بالجسماني حمل ماورد في الشريعة من وقايح البرزخ والآخرة على معانيها الظاهرة ، لانها امور ممكنة حكاها الصادق فيجب تصديقه ، و بالروحاني اولها الى مايناسبه ، فاول سؤال القبر و ثوابه و عذابه الى تخيل النفس بدنه مقبوراً و اصلا اليه اللذات او الالام على سبيل المجازاة ما اعتقدته في الدنيا ، و نفخ الصور الى نفخ الارواح في الصور نارة بامانة الصور الطبيعية و ابراز البرزخية مشعلة بالارواح ، و اخرى باظهار الارواح قائمة بذواتها او بالصور البرزخية ، والقيامة الى عالم المجردات ومستقرها ، او الى فناء الكل والنفوس في ذاتها وبقاءهما بالله وظهور الحق بالوحدة الحقيقية والبعث الى خروج النفس من الهيئات المحيطة بها ، والحشر الى وصول كل نفس اوشئ الى غاية فعله ، او الى غاية الغايات . وهو المبدء الاول . تعالى ، و صحايف الاعمال الى ألواح النفوس المرتسمة بآثارها ، و كتابتها الى ارتسامها بها ، و نشرها الى التفاتها اليها بارتفاع الشواغل ، و الحساب الى جمع تفاريق الاعمال و تعريف مبلغها في لحظة بعلو انقدرة الالهية ، و الميزان الى معترف الحقيق و مُمَيِّز الحق من الباطل كالعقل النظري او الملك القدسي او النبي او الوصي ، و الصراط الى العدالة و التوسط في الأخلاق ، و الجنة و النار الى العالم العقلي او البرزخ الدخاني او الى الشطرين من العالم المثالي اى الصور البهية الملبذة والكدرة المظلمة المولمة . والتلازم لكل دَين ان لا يترك القطعي بالظني . و التحقيق بالتخمين .

الباب الخامس

باب النبوة والبعثة

النبوة اى البعثة من الخالق الى الخلق ، وهى واجبة لوجوب اللطف المتوقف على فوايدها، كالتنبيه على الطلب ، و تعليم ما لا يدرك بالعقل ، و تميم ما يدرك به ، و بيان النافع والضار، و الثواب والعقاب، وسمى الاخلاق^١ والافعال^٢، و ما يحتاج اليه من الصنائع الخفية ، ووضع قانون يرجع اليه عند المنازعة حفظاً للنوع . و يختص النبى بكمال العاقل^٣ و المتخيلة^٤ و الفعالة^٥، فيعقل الكل بسرعة، و يرى الملك ، و يسمع كلام الحق ، و يتصرف فى مواد الأكوان . و لاختلاف مراتبها يختلف مراتب النبوة ، واقويتها مرتبة الخاتم ، لاتصالها بمرتبة اول الصوادر ، فيها ختم دائرة الوجود والاتصال بين قوسى النزول والصعود، وكل متحاذيين من القوسين متساويان ، و اختلافهما بالعلية والمعلولة، يعارضه الاختلاف بالتوجه والتقارب ، و الصعود و مقابلاتها . واشرفية الانبياء ممن باذائهم من العقول والملائكة لاختصاصهم بالجامعة المطلقة والخلافة الالهية ، مع وجود المضاد للقوه العقلية لهم ، و مجاهدتهم فى استعلائها عليه ، و انقياده لها . و فى هذه الدائرة الاولى من العقول

١- اى الفاضلة والملمومة

٢ - والافعال الحسنات و السيئات .

٣ - اى العاقلة .

٤ - اى المتخيلة .

٥ - اى قوة التحريك .

٦ - هذا متفرع على كمال القوة العاقلة .

كطالع ، و من الاجسام البسيطة كالرابع ، و من المركبات كالسابع ، و من النفوس الانسانية كالعاشر . و اول الارباع ابداعى مفارق ، و ثالثها تكوينى مقارن ، و ثانيها كالاول فى الاول ، و كالثالث فى الثانى ، و رابعها كالاول فى الثانى ، و الثانى فى الاول ، فالاول والثالث كالثانى والرابع متقابلان فى الحكمين .

(لمعة)

من لوازم النبوة اثباته بالمعجزة و اخباره بالغيب ، و الاول يلزم الخاصة الثالثة ، و وجهه ظاهر ، و الثانى الأوليين ، او باتصاله باحد^١ الأنوار الثلاثة، يطلع على ما فيها من الصور الكلية. والجزئية الكائنة والآتية، فان اخبرها بالتصرف فيها للتخيلة فهو وحى صريح ، او معه بالمناسبة وحى يقتصر الى التأويل ، فاتصاله بعالم الوحي اتصاله باحد الانوار ، و الوحي اطلاعه على ما فيه ، و هو لا ينفك عن رؤية الملك اما بضرورته العقلية او النفسية ان لم يتصرف التخيلة بما شاهده من الصورة ومطعها، او بصورة حسية نورية ان تصرف فيها بالتبديل الى ما يناسبها ووقع فى بنطاسيا وتمثل لديه صورة انسية بهية ناطقة بكلام فصيح مخبر عن معنى صحيح ، وقد يضعف العائق لغيره فيحصل له هذا الاتصال فى اليقظة فيخبر باحد الوجهين او بالثانى بدون المناسبة ايضا لدعابة التخيلة كمشاهدته بعض الصور المخترعة للنفس بدون الاتصال ، وهما فى اليقظة كاضغاث الأحلام فى النوم، والوجوه الأربعة يحصل فى النوم أيضا، و الاول رؤيا صادقة غنية عن التغير ، و الثانى رؤيا صادقة يقتصر اليه ،

١ - أى القاهرة وهى المقول والمجردة وهى ارباب الانواع والمدبرة وهى النفوس الكلية .

والاخير ان اضغاث احلام . و بذلك ظهرت كيفية الرؤيا و التفرقة بين اقسامها [من الصادقة والكاذبة والمحتاجة الى التعبير والغنية عنه] و السر فى حصول الاتصال بضعف العائق وارتفاع الشواغل انحصار الحجاب بين الانوار بها ، اذ غيرها كالبعد والجهة ومثلها حجب الماديات . فالانوار الصافية عن الشواغل الحسية لا يخفى بعضها عن بعض ، بل الكل للكل ظاهر ، واشراقات العوالى و تجلياتها على السوافل متراكمة ، فيتصل بها بالوقوع تحت اشعتها و بوارق انوارها ، فالانوار المدبرة الانسية اذا قلت شواغلها الحسية يتخلص الى الانوار المدبرة السماوية او غيرها من الانوار القاهرة او المجردة ، فيطلع على ما فيها من النفوس الكونية ، ثم ضعف العائق ورفض الشواغل الموجبين لالتفافها الى عالم القدس واتصالها به ، اما لقوتها الاصلية الموجبة لجمعها الجوانب المتحاذية ، لا يشغلها شأن عن شأن ، كما للانبيا ، او المكتسبة بالمجاهدة كما للمراتبين من الاولياء ، او لضعف قواها وآلات التدبير فطرة ، فاعرضت عنها متخلصة الى الجانب الاعلى ، او عروضا لأجل مرض ، كما للمرورين او المصروعين ، او فعل مدهش للحس والخيال ، كما للكهنة و بعض المتصوفة . وفى كل منها يحصل نوع اتصال ببعض العوالى فيتأتى فى بعضها الوجوه الاربعة وفى بعضها البعض .

مسألة

ارتسام المدبرات بجميع الحوادث بوجوب تصورها مقصود الداعى ، وهو عين ارادتها مع كونه مصلحة صافية ، فيحصل فى الخارج لكونها من سلسلة العلل . وهذا هو السبب فى اجابة الدعاء عند الحكماء ، و لاستناد الكل من الذوات والأفعال اليه تعالى يكون الاجابة منه على ان اصل الافاضة يستند اليه اولاً ، و انما المدبرات ومسايط متخلطة

لباشرة ما يتوقف عليه الاجابة من تحريك المادة و التصرف فى الطبيعة
لتمايله منها ، و هذا انما هو للأكثر ، اذ النفوس القوية يحدث بقوة
عزيمتها ما يزيد لتصرفها فى مادة العالم بلافتقار الى العلويات . وبذلك
يظهر سر الاتضاع من زيارة الكمل اذ للنفس تعلقان بيدها يزول احدهما
بالموت ويتقى الآخرا بقاءً ومع استكمالها يزداد قوتها بالمفارقة و تصير
شبيهة بالمقول العلامة الفعالة ، فاذا اطلعت بحضور شخص عند ما تحسن اليه
وهو مرقدها مستمد آمنه بمدة بقدر قوتها واستعداده ، بل كونها مشرقة
باشراقات الهية ، و لحاضرة عند مرقدها يوجب وقوع كل زائر له تحت
بعض اشعتها .

(لمعة)

يتميز النبوة عن الكهانة بجمعها الخصائص الثلاث كاملة واختصاصها
بأثانية ناقصة ، والوحى عن الالهام بظهور السبب اى رؤية الملك و
عدمه ، و هو عن التعلم بعدم النظر و وجوده ، بل بشدة الظهور وضعفه
أيضاً .
والكشف اما تساوق الالهام او اخص منه باسقاط التصفية فيه ،
ولذا اثبت الثانى للحيوانات دون الاول .

(لمعة)

النبى ذو جنبتين و فى الحد المشترك بين العالمين ، تأخذ من احدهما
و يعطى الآخر و لغيره لحددهما فقط ، فهو اشرف الكل لاختصاصه
بالجامعية المقربة الى الحق ، و لذا اختص بالخلافة الالهية ، فهو مجتمع
الانوار العقلية و النفسية و مظهر آثار الوجود بأسرها ، و قيه مع

— اى يتميز الوحى عن الإلهام —

الخصائص الثلاث و لوازمها ، و التخاطق بكل فضيلة خلقية ، قوة الرأى و كمال الذكاء و الفطنة و جودة التخيل و غاية الفصاحة و حسن الهداية و الارشاد ، و الرفق و الرأفة بالعباد ، و الجمع بين التواضع و الهيبة و الهشاشة و الرفعة ، و قوة المناظرة و المكالمة ، و التمكن من المحاربة و المدافعة ، و جودة الفهم لما يسمعه ، و حسن التحفظ لما يفهمه ، و قوة العزيمة و اعتدال المزاج و صحة الطبيعة و تمامية الاعضاء و الخلقة و حب العلم و الحكمة ، و البراءة عما يوجب النفرة و الكراهة ، و اتصاف نفسه بغاية الكبر و الشجاعة ، و التنفّر عن شواغل البرزخ و شهوات الدنيا و حب الموت ليسرع وصوله الى الملا لا على .

(لمعة)

و يجب فيه المصمة المطلقة للاقتضاء الخاصة - الخاصة الثالثة اقياد جميع القوى للماكلة و هو شيتها ، و لكونها لطفاً واجباً على الله ، و لكونه محل الأمانة و الخلافة و المعصية خيانة جنائية - و الحكيم لا يأتمن الخائن ولا يستخلفه ، و لولا وجوبها لم يحصل الغرض^٢ ، و لزم اجتماع الضدين^٣ . و بذلك يظهر عدم تطرق السهو اليه و ان جاز الإنشاء من الله فى بعض الجهات لمصلحة جليلة او خفية ، و يعرف صدقه باتصافه بالثلاث ، و ظهور المعجزة . و يتميز عن الكرامة^٤ و المكذبة^٥ بالمقارنة^٦ و المطابقة^٧ ،

- ١ - اى من جميع المعاصى كذبا كان او غيره ، سواء كان عمداً ، سواء كان منذ البعثة او قبلها ، سواء كان صغيرة او كبيرة - منه .
- ٢ - من البعثة و هو وجوب المتابعة لامكان الخيانة .
- ٣ - من وجوب المتابعة نظراً الى كونه نبياً ، و وجوب المخالفة و العصيان ، بل وجوب الرد عليه - منه .
- ٤ - اى المعجزة المكلمة .
- ٥ - اى مقارنة الدعوى

و عن الأعمال الغريبة بعدم السبب. و معجزاته (ص) قبل البعثة ثبت الارهاص و ظهور المعجزات منه مقارنة لدعوته يشهد نبوته و تواترها معنى مما لا ريب فيه ، و القرآن منها باق مشاهد ، و التحدى به مع العجز لتوافر الدواعى يشهد اعجازها . و هو لفصاحته ، لا لاسلوبه ، او كليهما ، او الصرفة ، ويؤكد اخبار الصحف السابقة و ظهورها من صقع الجاهلية متصفاً بالخصائص و الفضائل و محيطاً بالحقائق و المعارف بلا كسب وتعلم ، و نسخه الأديان و الملل ، و هدمه الاوضاع والدول و غلبة الكل مع اتفاقهم على دفعه ، و احاطته الخافقين مع انفراد و ضعفه . و البدئية يفضى باستنادها الى قوة الهية واعانة سماوية . و النسخ لتبعيته المصالح جازين ، و في الشرايع السابقة واقع ، و خبر التأيد عن موسى موضوع ، و دعوى تواتره مردودة و مع ثبوته لا يفيد المراد ، و الضرورة قاضية بعموم نبوته .

(لمعة)

دعوة النبي لتعلقها بالكل لا بدان يكون في المعارف الالهية على ما يدركه عقولهم من وجود الواجب و وحدته ، و تعاليه عن الشبه و الظير ، و ايجاده للكل و امثالها دون غيره من مسائل التجريد و التنزيه ، اذ تكليف العامة بها يتنافى الحكمة . و يجب عليه وضع النواميس المدنية انتظاماً لمعاشهم ، و شرع العبادات المذكرة للحق و الملائكة اصلاً

٥ - ما يوافق ما اراد ان يوجد منه -

٦ - و هو صرف هم الفصحاء المعاندين عن التحدى مع كونهم قادرين

عليه منه -

لمعادهم ، اذ من تکررها لاینسی الشریعة ، و یحدث فی النفس ملکات نوریة یوجب اعراضها عن شواغل البرزخ والتفاتھا الی عالم القدس و مواظبتها یشوقھا الی طرح البدن واتصالھا باجنحة الکرویین .
فلیکن هذا آخر الکتاب ، والحمد للمهم الحق والصواب ، والحمد لله علی اتمامه .

والحمد لله الذی وفقنی لتصحیح هذه الرسالة و نقل حواشیها من النسخة الی کتبها الحکیم الفاضل المففوره « آقامیرزا طاهر تنکابنی » مرحوم آقامیرزا طاهر حدود ۵۰ سال قبل ، سنه ۱۳۵۲ هجری قمری زمانی که دوران تبعید را در دارالایمان کاشان میگذراند در صدد تهیه نسخه‌ای از این رساله برآمد و چون بطهران مراجعت نمود کار استنساخ رساله را یکی از علمای کاشان محول نمود و بالآخره رساله را توسط جناب آقا شیخ نورالدین خلعت‌بری تنکابنی بنابر خواست مرحوم میرزا طاهر ، اعلی الله مقامه ، بطهران فرستادند ، بمدار تصحیح و نقل حواشی آن را جهت آقای حسن نراقی که در آن زمان بخدمت فرهنگی اشتغال داشتند مودت دادند نسخه آقامیرزا طاهر و نسخه اصل را جناب آقای نراقی از احفاد مؤلف برای حقیر فرستادند و اکنون خدا را شکر که بطبع این رساله توفیق حاصل مینمایم . خداوند مرحوم استاد دانا آقامیرزا طاهر را غریق رحمت خاص خود فرماید و جناب آقای نراقی را حفظ و حقیر را موفق بدارد . وانا العبد سید جلال آشتیانی ، محرم الحرام سنه ۱۳۹۸ ه . ق

كلمات وجيزة

تأليف

الشيخ البارع الكامل الفقيه المحقق والحكيم المدقق

حجة الفرقة الناجية

الحاج ملا مهدي النراقي

قدس الله لطيفه و اجزل تشريفه

هذه كلمات وجيزة

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الحمد لو اهب الكمال والصلوة على النبي والآل، بقول الأحقر
مهدي بن أبي ذر : هذه كلمات وجيزة فى الحكمة الالهية التى من أخذها
نال الفوز الأعظم ، وصار من حزب الله المعظم .

الكلمة الاولى

فى الوجود والمهية

لـب المهية من حيث هى كلىة اعتبارية ، و تحقّقها بالوجود ، وهو
عام اعتبارى، خاص يلزم تحقّقه بذاته او بغيره، والالزم تحصيل المتحصل
من غيره، وثبوت المعدوم او التسلسل او الخلف وانتفاء الوجود والحمل
المتعارف و انتزاع العام عن غير الثابت او الثابت به او لغير الوجود .
و تحصيل المهية بالعام يوجب الدور او التسلسل ، و بالخاص يثبت
المطلوب، و بغيرهما غير معقول. ولا اعتباريتها يكون منتزعة من الخاص،

متحققة به ، ولا يصلح للمعروضيه الاتبعية . فالعارض يختص باحد الوجودين او كليهما . و مذكروه من عروض الفصل للجنس ، محمول على العرضية دون العارضية ، لأنها للجنس دونه ، اذكل اخص له وجود متحقق هو الفصل او الشخص . و مهيته (وجهة) ينتزع منها الاعم ، و مبدا انتزاع الكل مالمشخص من الجهة ، فلا تحقق له عيناً الا فى ضمنه، و الفصل الحقيقى هو المبدأ، والمنطقى امارته، و الا لازم مفاسد .

[فى اقسام الجعل]

لـ الجعل جملان؛ بسيط و مركب ، الجعل المركب بط ، لأيجابه سلب الذات عنها ، فمجمولية الأشياء^١ بالبسيط المتعلق بالوجود، لأنه المتحقق دون المهية لاعتباريتها ، و ايجابه فقد المناسبة ، و اعتبارية الكل ، و التشكيك فيها ، و استحالة حمل الوجود و انتزاعه ، و لحوق الأضافة لكل مهية ، و وحدة الجعل و المجمعول فى النوع ، و التحكم^٢ و الدور و التسلسل و سبقه عليها ذاتى عيى و العكس ذهنى عقلى . و الأماكن^٣ ارتباط الخاص ، او كيفية نسبة العام ، فلا يراد . و مجمولية المنبسط او الأنسباط او مفهوم الموجود او الاتصاف ، يؤدى الى مفاسد .

لـ تحقق احدهما و اعتبارية الآخر يوجب اتحادهما عيناً، لعدم

١- و بسيط متعلق بالوجود لانه المتحقق لابلالمهية لاعتباريتها و فقد المناسبة و لزوم اعتبارية الكل .

٢- و التحكم او الامتياز فى المنحصر فى الفرد .

٣- عندنا .

تغيرهما في الوجود، وموجودية الأخر تبعية الأول، وهو المراد بالاتحاد. وولولاه لكان احدهما جزءاً او عارضاً للآخر، فيلزم احد المفاسد الأربع؛ فان المتحقق في كل اتحاداً ولحد هو الوجود عندنا، وغيره اعتبارى منتزع منه، فاتحادهما كاتحاد الجنس وفصله في النوع البسيط دون المركب، واطلاق الانصاف عليه تجاوز، وكل انصاف فرع متحقق في الخارج هو الموصوف. او منشأ الانتزاع للفرعية فعلى^٢ اصالة الخاص وانتزاع المهية منه لا ينتقض ولو باتصافها بالعام في الذهن، لأنها لا ينفك فيه عن الخاص الذهني، وان انفك عن الخارجى والعام. ثم العام المنتزع^٣ مطلقاً لقيامه بمدر ك جزئى يكون^٤ جزئياً ذامية، و خاص^٥، فيمكن ان يجرد عنه عام اخر، فيجتمع فيه المتناقضات. والسر شدة المعية بين المهية والوجود^٦ بحيث يلزم من التجريد الاختلاط^٧ وعلى^٨ اصالتها واتصافها بالوجود ينتقض به. والدفع بتخصيصها او تبديلها بالاستلزام او جعل الانصاف بالخارجى في الذهن او في الخارج مع

-
- ١- فالتحقق في كل اتحاد لواحد وغيره اعتبارى ينتزع منه، فعلى المختار يكون ما به التحقق في كل اتحاد هو الوجود وغيره منتزع منه و بذلك يعلم ان الاتحاد لا يرفع الانصاف المجازى اى الانتزاع بل الحقيقى كاتصاف احد المتغيرين في الوجود بالآخر.
٢- فعلى ما اخترناه من تحقق الخاص.

٣- مع ان العام--

٤- يكون موجوداً

٥- اذهنى.

٦- بقسميه.

٧- يلزم من تجريد كل منهما عن الآخر اختلاطه به.

٨- وعلى القول.

الاكتفا بثبوت الموضوع فيه او ارجاعه الى الأتضاع او الاختراع او
الأتساب او ثبوتها لاثبوت شئ لها ضعيف ، لعدم الاستثناء فى القضا
بالعقلية ، وقضاء الضرورة بثبوت الفرعية ، وكون الحكم فى القضايا
الذهنية على الموضوع بحسب حاله فى الذهن ، و توقف كل اتصاف على
ثبوت الموضوع فى ظرفه والاتضاع على منشأه وكون الوجود من
الاعتبارات الواقعية دون المضخنة و توقف الاتساب عنه على الوجود
المنتسبين والثبوت^٢ على الوجود فيلزم الخلف^٣ او النقص .

[فى الشخص]

لـ الشخص بنحو الوجود^٤ لعدم ارتفاع الابهام بدونه ، لا بالعوارض
اذعائها لا يفيده ، والا فادكل عرض^٥ كل تشخص ، و خاصتها يزول مع
بقائه ، و بقاء المع بدون العلة غير معقول ، و يتشخص موضوعه ،
فالعكس يوجب الدور المحال لذاتية التوقف و التقدم : لا المعنى ، لأنه
نوع تلازم يوجه العلة بالتوقف ذاتى . و ايضا : له وجود و تشخص ،
فان كان عينها ثبت المط ، و الا لزم الدور أو التسلسل ، على ان تشخص
الواجب به ، لا بها ، ولا تخصيص فى العقلية ، ولا بالفاعل لكون الشخص

١-الذهن.

٢-ان كان معروضاً للماهية .

٣-ان كان عارضاً لماهيته اذح ينتقض الفرعية .

٤-اذ لا يرتفع الابهام بدونه .

٥-لأنه على عدم العينية يكون الوجود والتشخص زائدين على الذات
فلا بد لهما من علة .

كالوجود متحداً بالمتشخص ، او وصفاً له ، و اتحاده بالمع او وصفيته
 له غير معقول ، ولا بالمادة و استعدادها ، لعدم ثبوتها لكل متشخص ،
 مع انشائها لقبول و الأعداد دون الافادة و الابداد ، و لالساير مايتوهم .
 كونه متشخصاً ، كالوضع و الحيز و الجعل و الانتساب و المهية المطلقة
 او المعينة ، و نحو الإحساس و المشاهدة لبعض مامتر . فالمتشخص ليس
 الانحو الوجود ، و الفاعل يفيد ، و المادة معدة ، و المهيئات لوازمه ،
 و العوارض توابعة ، و الاحساس امارته .

[في اعتبارات الماهية]

لـ الماهية اما يؤخذ مجردة فعقلية ، او مخلوطة فخارجية ، او مطلقة
 فطبيعي موجود بوجود اشخاصه ، لا بوجود مغاير ، و الالزم الخلف^١
 او التناقض و التسلسل . و ما يعرضه^٢ منطقي ، و مجموعهما^٣ عقلي ، و
 وجودهما ذهني .

و تكشف مهية واحدة انواعاً^٤ و اشخاصاً لاختلاف القابل باختلاف

١- لان كل وجود خارجي لا بد له من تشخص ، وكان وجود الطبيعي
 وجوداً مغايراً لكان له لامحالة تشخص ، فان كان تشخصه بالتشخص الفردي ،
 لزم الخلف ، و ان كان تشخصاً آخر يلزم كون وجود الطبيعي مع تشخصه
 شخصياً . غير تشخص الواحد شخصياً و هو التناقض . ثم اذا نقل الكلام
 الى وجود هذا الشخص يلزم التسلسل منه .
 ٢- اي ما يعرضه المنطقي من الكلية .

٣- اي مجموع الطبيعي و عارضه منه .

٤- سواء كانت انواعاً بسيطة او مركبة منه .

اوضاع سماوية .

ل - الوجود العام بديهي التصور بداهة . فتعريفاته لفظية . و الاستدال على نظريته باختلاف العقلاء ، وكونه نفس المهمة او تابعها فى المعقولة ، ضعيف و على بداهته بجزئيه لأحد الضرورتين ، او كون الاكتساب باحد المعنيين ، او باعريفته واعيته مع وجود الانتهاء الى البديهي^١ دفعا لأحد المحذورين تنبيه ، و على استحالة تصوره باقتضائه تصور الواجب و اجتماع المثليين فاسد .

[فى اشتراك الوجود]

و مشترك معنى لثبوت مفهومه للكل ، و قبوله القسمة ، و اتحاد مفهوم نقيضه ، و الرابطة فى القضايا المختلفة ، و التردد فى الخصوصية مع الجزم بالمطلق ، و ايجاب نفيه^٢ الثبوت ، و صدق النقيض على الواجب . ولا يلزم منه تركيبه او انتزاع الوحدة من الكثرة ؛ لالمنع تبعية المشترك العرضي^٣ للذاتى ، بل لكون الانتزاع من صرف الوجود وحشية الارتباط به . و مشكك^٤ لوجود^٥ لوازمه فيه^٦ بالذات ، و فى غيره بتوسطه . و لعروضه للأفراد و تمايزها بذاتها لا يقع التشكيك فى الذاتى حتى يلزم التركب او الوحدة . و زايد على الماهية ، و الالزم التلازم^٧ والاتحاد^٨

١- الى البديهي تنبيه دفعا .

٢- لثبوته .

٣- للذاتى اذ الحق لثبوته

٤- لثباتى لوازمه فيه .

٥- أى فى العام ، فان وجوه التشكيك حاصلة فيه - منه -

٦- أى تلازمها عقلا .

٧- أى اتحاد الماهيات . و انتفاء الامكان

و التناقض، او تركب الواجب والتسلسل، و اتقى الامكان وفايدة الحمل
و الاستدال . و لاتزاعهما من الخاص لايقوم بها ، فلايلزم تحصيل
الحاصل ، او اجتماع النقيضين، و قيام الوجود بالمعدوم. وليس بجزء^١
اوذى جزء عقلى^٢ بساطة الواجب و عموم اعميته. و يساق الوحده و
الالزم التسلسل و الشيثية لتلازمهما فى الصديق، و ثبوت^٣ المعدوم كالحال
يبتله الضرورة و النظر ، و شبهة الخصم واهية .

الكلمة الثانية فى اثبات ذاته و صفاته

ل - الواجب موجود لوجوب الانتهاء اليه دفعا للمحذورات الثلاثة،
وكون الكل كالواحد فى الحاجة ، و تحقق صرف الوجود بذاته ، لظهور
التركيب ، والحاجة فى غيره.

و هو واحد بالذات ، اى صرف الوجود لمامر. فالوجود حقيقة
عينية و العام منتزع منه ، و حصر الوجود فيه. والقول بالنيابة والتجاوز
فى العينية يوجب خللوا الذات فى مرتبته عن الوجود. وجعله كليا ذا افراد
يقوم واحد منها بذاته ، و غيره بغيره يوجب التركيب ، و اختلاف افراد

١-وليس يلى جزء اوجزء عقلى لعموم اعميته.

٢-كان يتركب من الجنس والفضل ، لاعميته من كل شئ و ليس جزءا
عقليا بان يكون جنسا و فصلا للزوم تركب الواجب معانه بسيط منه.

٣-رد لما قيل من المعدوم الثابت و الحال بما يصدق عليه الشيثية
دون الوجود منه.

٤-او الحاجة.

التواطىء بالمتناقضات و فى الصفات^١ اى هى كالوجود فى العينية ، و لرجوعها الى العلم والقدرة . و ترتبها على التجرد و صرافة الوجود لا يوجب تعدد الجهة بل يؤكد وحدتها ، فالذات مبدا الكلى، الا ان الاضافه الراجعه الى المبدئية والقيومية المطلقة المترتبة على القدرة، يتوقف على متعلق، بخلاف الحقيقتين^٢ ، ولتعلقها^٣ على الترتيب والاثبات لتعاليه عن الزمان ، لا يلزم التكثر و التغير فى ذاته. و القول^٤ بالزيادة فاسد ، و الإرجاع الى السلب باطل ، و الظواهر مأوالة.

لـ فى وجوب الوجود لاستحالة التعدد فى صرف الوجود المتعين بذاته لانه فرع تعدد التعيين ولا يتصور مقتضيه ولاستواء نسبه الى مراتب اعدد ولوحدة حقيقته ولازمه . فالتعدد يوجب الامكان او الخلف و الافتقار او الدور ولايجاب الواجب اتم العلوا. المقتضى لمعوم العلية ولاقتضاء التعدد عدمه مع تساوى فى الكمال و النقص مع عدمه و التحكم مع استناد الاثر الى احدهما و علية الكثرة للوحدة مع استناده اليهما والتركب من ذاتين^٥ و الشبهة الكمونية مندفة باستلزام المشترك المرضي للذاتى، وايجابها^٦ معلولية الوجود و وجوبه لغيره. و فى الالهية و الصنع، لشدة الارتباط و تفرده بوجوب الوجود، و الوسائط

١- اى صفاته كالوجود—

٢- ولتعلقها طولا بالترتيب و عرضا على وجه ثابت متقدس عن التجدد

٣- والقول بالزيادة يوجب مفاصد .

٤- كماليه الاشعري . ٥- مشترك و مميز .

٦- و ايجابها طليقة غير الوجود للوجود و وجوبه .

شأنها الاعداد دون الایجاد ، مع ان اثارها كذواتها فى الحقيقة مستندة اليه ، ولاستلزام التعدد صدور الكثرة عن الوحدة او العكس ، مع استقلال كل واحد بايجاد الكل دفعة او على الترتيب ، و العجز بدونه ، و التوافق باطل . و فى الوجود، اى هو الوجود الحق بذاته و غيره كظله المتحقق بالارتباط به ، و المعدم بدونه . فهذه الوحدة ثبوت الوحدة دون الكثرة وجوداً وصفةً و فعلاً بأحد الاعتبارين و ان ثبتت بالآخر ، فمشاهدتهما بالأعتبارين . و رؤية كل منهما مرآة الآخر توحيد الكمل و جمع الجمع ، و هو اعلى من الجمع ، اى مشاهدة^١ مجرد الوحدة و الفرق ، و هو رؤية المبينة الكلية لما فيهما من الخطر . واعلى الكل السير من الله ، و هو الرد للارشاد بعد الوصول^٢ ولصاحبه ملكة الاتصال بكل من العالمين ، و قد يحصل لغيره ايضا اتصال بالعلويات ولحد التجليات الأربعة^٣.

[فى تعريف الوحدة و الكثرة]

الوحدة فى الحكم كالوجود ، للمساوقة . فالفرق بين وحدتى الحق و الخلق كالفرق بين وجوديهما ، والاولى لا يتكرر ، فليست بعددية.

٢- بعد قطع الكل

١- هو مشاهدة .

٣- فى صورة يناسبه .

٤- فالوحدة الالهية والامكانية يتمايزان بالاصالة و الظلية و الفيضية و الزيادة و الصرافة و التمامية و النقص و الفناء بالذات و بالغير ، وعدم التكرار النافى للعديدية و التكرار المشبته . و مافى بعض الظواهر من اثباتها للاول مؤوله

[فى علمه بذاته و معلولاته]

لـ - وهو عالم، للاحكام، والتجرد، والافاضة، والاشرفية، والاستناد، والكمالية.

و علمه الحقيقى ذاته^٢ وهو مبدأ الحضورى، ومصححه فى المبدعات وجودها ، و فى الحوادث ثبوتها فيها او حضورها لديه دائماً لتعالیه عن الزمان لكونه من لواحق الجسم ، فكله بما فيه كان محيط به و يشاهده، و لذلك لا تجد في لانسبة ، و الحصولى و موجه توقف العناية والعلم بالحقايق عليه ، و ادلة تفيه مدخولة^٣ و و لكليته^٤ واستمراره على نهج واحد ، لا تغير و تقي احدهما او لحد الوجهين لوجه له ، و تصحيح الحضورى باحد الاجمالين ضعيف.

ل - قدرته مبدئيه بالعلم و ايجاد العالم به يشتها، و باقى المذاهب مردودة . و عمومها صدور مقتضى الامكان الاشرف و ساير تفاسيره

١ - : علمه الحقيقى ذاته و هو مبدأ الاضافيين ، و كون المبدئية كمالات مع وجود المصحح تشبهت به ، و هو فى الحضورى وجود المبدعات و كون الحوادث مرتسمة فيها بل حاضرة لديه بوجودها العينى دائماً لتعالیه عن الزمان ، و كونه برمتها كان واحداً عنده و فى الحصولى يوجب العناية. معلوم ميشود كه مؤلف عبارات نسخه مكتوب در كنار نسخه اصل لمعه الهيه را دوباره مختصر نموده است - جلال آشتيانى -

٢ - و من كلية الحصولى و استمراره على نهج و احد ثبتت عدم التغير فيه و من تعالیه عن الزمان و احاطته بكله لكونه من لواحق الجسم يظهر انتفاء التجدد الحضورى و الزمانى من ذاته و علمه و اثبات احدا لاضافيين كتصحيح الحضورى باحد الوجهين ، او الاجماليين ضعيف - م -

مقدوحة . و ارادته الكمالية ذاته، و الاضافية ابتهاجه بالكل لمعلوليته، فيرجع الى ابتهاجه بالذات فلاستكمال. و تحديدها بالقصد ضعيف ، و بالعلم بالأصلح فيه تفصيل . و المبادئ الاربعة فيه متحدة و فينا متغايرة .

[فى الفعل التاملى]

مـ جل فعله عن موجب الاستكمال ، فهو فاعل البدو و غايته ، و يتشوق الكل اليه ، فهو مرجع الكل فهو غاية العود و نهايته . و بثبوت العلم و القدرة يثبت حياته ، اى الدراكية و الفعالية . والحقيقية ذاته ، و الاضافية مفهومهما . و النقل اثبت له السمع و البصر ، و العقل أولهما الى العلم بما يسمع و يبصر ، و الحمل على الظاهر يؤدي الى المستحيل . و الحضورى اجلى من الاحساس بمراتب ، و ثبوت العكس فى ادراكنا البدن هما انفصال المرتبط بالنفس فى مجرد البدن دون مشخصاته ، فلذا خلقت لها الآت مرتبطة بها لينطبع فيها الجزئيات المبينة من الصور والمعاني ، و يشاهدها كاصلاها بالحضورى ، فالاحساس ايضا ضرب من الحضورى لها . و القول بكون الآلات مدركة ضعيف ، اذ المستعمل لها الآلة فى امره ، يدركهما ، و الالم يكن آلة ، بل حيوان مبينة ، على ان قياس علمه الى علمنا بطء لانه فى غاية الكمال والتامة ،

١- و ارادته الكمالية ذاته، و الاضافية علمه الاضافى بالكل وما يتبعه من البهجة والرضا . و الابتهاج بالمعلول لمعلوليته ابتهاج بالعلة فلاستكمال . فتحديدها بالقصد والعلم بالأصلح لا تناسب قواعد الحكمة مـ

والكل مرتبطة به بأقوى الروابط، فلا يخرج منه شئ من الأشياء ولا مرتبة من مراتب الظهور و الجلاء.

[فى كلامه تعالى]

و الشرع اثبت تكلفه و هو ايجاد الكلام فى جسم للإعلام ، فالمتكلم موجد ، لامن قام به ، لوعمم الكلام فى جسم اليجاد ، لاستند اليه كل كلام . المتكلم فى الحقيقة نوع ايجاد منشأ فيه ذاته ، و فىنا قوة زائدة . و تعقله الذات و النظام الاكمل من حيث انه فعله يثبت له^٢ اشد الإبتهاج ، و لرجوع كل كمال اليه يكون ابتهاج الكل به حقيقة . و الغفلة فى الاكثر للعائق، و العارف لتجرده^٣ عن الغواشى لا يزال مبتهجا به و لكل شئ لا تسابه اليه ، و لمساوقة الحب للبهجة يكون ثبوته فيه تعالى و غيره كثبوته، و زيادة حبه للبعض او ابتهاجه به، يرجع الى علمه الازلى باكملته، وهو يوجب زياده قربه^٤ وكشف الحجاب عنه ، فلا يلزم تغير و تجدد فى صفته.

لـ الواجب من كل جهة واجب ، فكل كمال للموجود المطلق، له حاصل ، و الازم التركب و خلاف الفرض ، و هو كل الأشياء، و الا تركيب^٥، و غير متناه فى الوجود شدة و قوة و عدة ، لأنه تام بسيط ، و

١- فلو عمم اليجاد لاستند اليه كل كلام -

٢- لأنه - أى الإبتهاج - ادراك المؤثر من حيث هو هو مؤثر و اختلافه باختلاف الادراك ، فالاشد للاشد -

٣- لا تسلاخه -

٤- فيتركبه

٥- ناقص مركب . ر

كل متناهٍ مركب ناقص، لاقتضاء التجديد جهة عدمية يتزعم منها ماهية معينة . فوجوده مراتب غير متناهية في الثلاثة، كل مرتبة منها أيضاً غير متناهية، و وقوع التفاوت في غير المتناهي جاز، كما في المآت و الالوف الغير المتناهية ؛ و ثالث بالثلاثة يستلزم الاولين و الاول الثاني ولاعكس.

الكلمة الثالثة في الافاضة

لـ لا يوجد الأخص مع امكان الأشرف، والارافعة المناسبة، ولزم احد المفاصد الاربع و هذا يطرد في الثابتات دون المتغيرات. والاراد^٢ بايجابه مع مامر^٣ عدم تناهي العقول طولاً، او وقوع مراتب غير متناهية بين كل عقليين، يندفع بحصولها في كل عقل، فلا يلزم عدم تناهي الأعداد^٤

١- تقربه -

٢- لانه قال صدر الحكماء بناءً على مسلك الاشراق وتحقيق التشكيك في الطبقة الطولية ، يمكن فرض تحقق افراد غير متناهية بين الحق والعقل الاول الى آخر ما قال واجاب نفسه قدس سره بان الانوار واقعة في سلك وجود واحد له ابعاض بسيطة... اشتياني-

٣- من عدم تناهي الواجب الصرف منه-

٤- والاراد ، بايجابه عدم تناهي العقول طولاً بملاحظة مامر ، او اختلافها في شدة الوجود و النورية ، فيتصور بين كل عقليين مراتب غير متناهية ، يندفع بتضمين كل عقل مراتب خير متناهية، فلا يلزم عدم تناهي اعدادها -

٥- وقد علم بطرق التفاوت في عدم التناهي -

لـ الأفاضة كالعلية^١ راجعة الى الاستبعاد و المجمولية كالمعلولية الى التبعية والارتباط . فكل معلول كالعكس التلازم المرتبط بعلة لذاته ، ولا يلزم اعتبارته ، لاختلاف التلازم باختلاف الملزوم فى التحقق والاعتبارية ، فاعتبارية لازم المهمة لا يوجب اعتبارية لوازم حقيقة الحقائق . و الضرورة قضت بتكرر الوجودات ، فحصرها فى واحد مطلق او معين له شئون اعتبارية هى الممكنات باطل، و مجرد التبعية كما علم لا يوجب الاعتبارية و لو اريد بها الظلية، فنعم الوفاق. و التحقيق ان المع بملاحظة علته متحصّل و بدونها محض الاعتبار ، بل العدم ، و بذلك يتأتى الجمع . فمافى كلامهم من التجلى و التطور و الظهور و التنزل ، يرجع الى الأفاضة الراجعة الى التعلق و الترتب ، اذ صرف النور لا يظهر للمدارك الابعكوسه و اشعثه، اى الوجودات الخاصة، فهى مظاهره و مجاليه. و لكونها مناسبة له مترشحة عنه مرتبطة به، يصدق انها من مراتبه و تنزلاته و شئونه و اعتباراته و درجاته و تطشوراته. و اول مظاهره اسمائه و صفاته ، ثم العوالم الاربعة على الترتيب. و التغاير بين الحق و اول المظاهر اعتبارى ، و بينه و بين البواقى كالتغاير بينها واقعى ، و كل سابق باطن اللاحق و مظهره ، و كل لاحق ظاهر السابق و مظهره ، و لكل واحد بعض المظهرية ، و الجمع للجميع، ثم الأفاضة على ترتيب يقتضيه الامكان الاشرف ، والا، اتقت المناسبة ، و لزم ايجاد المتغايرين و اجتماع التقيضين و مغايرة الشئ

١- الحق رجوع الاناضة و العلية الى الاستبعاد و المجمولية و المعلولية الى التعلق بهم.

لنفسه. فالوجود يبتدئ من الاشرف فالاشرف الى مالاخس منه ، واول الصوادر هو العقل الأول، و يشبهه بعد السمع و مامحركة الافلاك الأرادية ، و عدم صدورها عن الواجب بلا واسطة ، و عن جسم آخر ، لعدم تأثيره فيما لاوضع له ، . وعدم العلية بين المتضايين ، و الا امكن الخلاء، عكس بالاضعف الاقوى. و فيه جهتان يصدر بهما عقل ثان وفلك، ولعرضيتهما والا يلزم صدور الكثره عن الوحدة ، وكذا في الثاني الى صدور العاشر و عالم العناصر. و هذا عند الاكثر، و مقتضى علو القدرة و امكان الاشرف ، و ايماء النبوات ، و تصريح اولي المجاهدات ، و عدم صلاحية العشرة لعلية الكثرة البرزخية و تخصصاتها وجود كثره للأنوار العقلية ، على ترتيب نوري ، مشتمله على سلاسل طويلة ، عدد كل منها على ما يقتضيه الامكان الاشرف ، و طبقات عرضية عدد كل منها ما يقتضيه الجهات المتحصلة في الطبقات السابقة ، و يعضده القواعد الاشراقية المشبهة لها جهات كثيرة حاصلة من انعكاساتها الشعاعية و المشاهدة ، و ساير جهاتها مع ما بينهما من النسب و المشاركات ، بعد ملاحظتها افراداً و تركيباً ، و احياناً و جمعاً. و الطبقة الاخيرة بهيئتها الثورية علل ارباب العوالم الثلاثة ، اعنى المثل النورية بتخصصاتها ، و هي ذوات نورية قائمة بذواتها ، و افراد مجازية للأنواع البرزخية ، و جعلها نفس الطبقة الاخيرة ، أو الصور المثالية أو العلمية الكلية أو الشخصية ، أو الكليات الطبيعية ضعيف .

[في حدوث العالم]

لـ العالم حادث بالضرورتين ، و حدوثه الذاتي و الزماني منفيان

بالشرع و العقل ، و الصحيح الدهرى ، وهو مسبوقة بالعدم الصريح
الواقعى ، و لعدم الأمتداد فيه ، و ايجابه تناهيه من البداية ، يفرق عن
الاولين . وهذه المسبوقية من لوازم ذات المعلول و استحالة ازليته،
و بذلك مع حدوث الوقت بالحدوث، و استناد الخصوصية فى الامتداد
الى العناية بتصحيح الارتباط . و تصحيحه بالارادة او العلم بالاصح
ضعيف ، و بالحركة السرمدية او الزمان الموهوم اضعف .

مـ مقتضى المناسبة خيرية فعله ، و الشرور راجعة الى اعدام قليلة
اضافية مقصودة بالعرض مستندة الى الوسائط ، فلا يقدح فى المناسبة،
و عموم القدرة و اصلحية النظام .

الكلمة الرابعة

لـ النفس مجردة لتجرد عارضها ، و عدم انقسامها و مخالفتها
المقارنات ، و قوتها على ما تمجيز عنه ، و تصرفها فى المواد بلاوضع
و آلة ، و سنوح حالات لها تخص بالمعارف و استلزام حلولها دوام
التعقل او عدمه . و لانفى بقاء البدن لاتفاء الضد ، و علة التلازم
و تماكسهما فى الضعف و القوة . و يؤكده السمع ، و اطباق الكل . و
يحدث بحدوثه ، و الالم يتعلق او تركبت و تعطلت ، او نقلت ، واجتمع
النقيضان ، او تركيب المجرد او اتحدا به الفصل و الشركة ، و لزوم
عدم تناهيها ، و هو بطلان لاتنهاى الامتداد و بطلان التسلسل ،
لاختصاصهما بالماديات و المتربات ، وهى مجردة مجمعة ، بل لتناهى
الجهات فى المبادئ الاول ، وجواز التعدد و البقاء بعد المفارقة

لحصول السبب بالحدوث . و حدوث كل حادث فى المادة غير لازم ،
لكفاية المعية فى المعارف ، و الابدية لا يستلزم القدم ، و عدم تناهيها
مجتمعة بعد المفارقة جاز ل عدم تناهى الجهات مع اتقاء المزامنة .

[فى بطلان التناسخ]

لـ التناسخ باقسامه باطل ، لأيجابه اتحاد شخصين و بدنين ، و
تعلق واحدائنين ، و انعدام النوع ، او التعطل فى الوجود ، و رجوعها
من الفعلية الى القوة ، او تذكرها لكمالها ، و تساوى الأبدان الحادثة
للهالكة ، على أن النقل بين تردّد الكل دائماً ، و صعوده من النبات
حتى وصل الى صقع التجرد و وصول الكامل اليه و يزول الناقص حتى
يتخلص من الرذائل . و الاول يوجب التعطيل ، و الثانى اولوية
النبات من الإنسان بإفاضة النفس و حصول الاستكمال فى البدن الحيوانى ،
و الثالث اكملية الحيوان من الانسان و التلازم بينهما فى الكون و
الفساد . و البدن المثلّى يفنى عن اللحمى و تخصّص دار التعذيب بهذا
العالم باطل ، و الأخسية لا يوجب الأشدية ، و الظواهر غير ناهضة
و كلمات الاول 'مأولة' ، و تعلقها بجرم ابداعى باطل لتأنيّه عن تصرفها ،
و توقفه على المستحيل ، و البدن المثلّى يكفى لموجب اللذة والالم .
لـ اختصاص الادراك بالنفس يعطى اتحادها مع البدن ، و التلازم
بينهما فيه يؤكده ، و حقيقته مجهولة ، و بعض التمثيلات قريب . و
لعل السرفيه اتصال الأخس من الأعلى بالاشرف من الأدنى .

لـ للنفس قوة نظرية يتدرّج من الهيولانية الى استعداد الكسب
ثم الاختزان ، ثم المشاهدة . و عملية يتبدى من تزيين الظاهر الى

تصين الباطن، ثمرتها ملكة الاتصال بالانوار ، ثم قصر النظر الى الاول،
وكمالهما تؤدي الى مقام الجمع و الفناء ، و فوqe مقامات تعرفها
الراسخون. و لها ضرب اتحاد بمقتضى العلوم، و هو وقوعها فى اشعته،
واخر بالمعقول ، و هو اتصالها بحقيقته بالارتسام او المشاهدة .

لـ الحق وجود برزخ المثالى ، لايماء الشرايع، و تصريح الاوائل،
و دلالة الامكان الاشرف ، و وجود نموذجه فى العالم الأصغر. و
ينقسم الى نزولى منفصل فيه صورا الوجودكلته ، و عروجى متصل هو
صقع النفوس المفارقة بمايجد فيها من الصور و الانقسام لدورية سير
الوجود و استحالة تعلقها بالابدان المنفصلة ، لكونها دوات تموس
اولية ، فلا تقبل غيرها .

[المعلوم لايعاد]

لـ المعلوم لايعاد ، والا ، قام الوجود بالمعدوم وعادوقته الاول
ويخلل العدم بين الشئ و نفسه ، و لزم اجتماع النقيضين ، او احد
الخلفين ، او اختلاف حكم المثليين بل الواحد بعينه ، اذ فرض وجود
المعاد اولاً . و امتناع العود لأمر لازم للمهية ، و قياس الاعادة على
الابتداء انما يصح وجود المثل دون العين، و الموت لايعدم الشخص
بكله ، فاعادته جائزة ، وانعدام الكل بكله ليس قطعى الشرع او العقل
و السمع كاتحاد حكم المثليين يعطى امكان وجود مثل هذا العالم و
وجودها للكل جائز و المماثلة يقتضى طلب كل ما فى عالمه من المركز

و المحيط .

[في اللذة والالام]

ل - اللذة كالالم ينقسم الى الثلاثة، وهي مجتمعة للنفس في الدنيا، فوجودها لها في الآخرة اولى ، فثبت لها المعادان ، و الروحاني ثابت بتلويح الشرع و قطع العقل ، اذ ابتهاجها بعد المفارقة بالكمالات ، و تألثمها بالنقايس مما لا رب فيه . و الجسماني ضروري الدين و العقل يساعده ، لوجوب المكافات بمقتضى الحكمة و الطبيعة ، و اقتضاء الجامعة الجمع ، و تعطيل الاكثر لولاه ، لحرمانهم عن الإبتهاجات العقلية ، و شبهه الخصم ضعيفة . و للكمال بالكمالين كمال اللذتين ، و للناقصة في العمل نوع اذى يرتفع لعروض السبب ، و للساذجة مع الجصور و الشوق الى الكمال غاية الألمين ، و بدونهما الخلاص فيها مع لذة ضعيفة ، و مع الاول مرتبة منهما دون الأشد ، و مع الثاني اكثرهما دون الادنى . و المتخلصة الي عالم الأنوار ، يشرق عليها اشراقات غير متناهية ، فيحصل لها من البهجة مالا غاية له . و وقايح البرزخ و الآخرة واقعة لامكانها و نواتر السمع ، و هي محمولة على ظاهرها ، و المقصر على الروحاني أولها الى ما يناسبه .

[الكلمة الخامسة في النبوة]

و هي واجبة لتضمنها اللطف من حفظ النوع و تكميله بالتعليم او التسميم ، و بيان الحسن و القبح و الثواب و العقاب و النافع و الضار و الاخلاق ، و السياسات . و تعليم الصنائع الخفية ، و يختص النبي

بالخصائص^١ الثلاث المترتبة على كمال القوى الثلاث، واختلاف مراتبها يختلف مراتب النبوة، و اقوى لمن يختم به دائرة الوجود ويتصل باول قوس النزول، و هى خاتمها. و اشرف منه، لاختصاصه بالجامعة الموجبة للخلافه الالهية، و مجاهدته فى دفع المنازع للقوة العقلية. و بذلك يظهر اشرفيته من ساير الأنبياء و الملائكة و باقى المتوازيات من القومين متساوية، و وجوه المزية فى الطرفين متعارضة متساوية. و لهذه الدائرة ارباع اربعة هى البادية من الانوار و البرازخ و العايدة منها، و اوتاد اربعة هى اوابلها. و التقابل بين الاول والثالث كالثاني و الرابع كلى، و بين البواقى من وجه.

ل - لاحتجاب بين الانوار الا بالتعلق، فالناطقة معه عنها محتجة، و اذا ارتفع او ضعف بقوتها الاصلية او الكسبية، او بمرض او مدهش، انكشفت لها.

فالنفس النبوية لقوتها الفطرية الجامعة بين المتحاذيات، تمكن من الاتصال بالواجب القدرياً و مشاهدة ما فيها من الحوادث، فان اخبر بها بالتصرف للمخيلة فيها فهو انذار صريح، و معه بالمناسبة يفتقر البى التأويل و غيرها قد يشاهد صوراً لاعبرة لها، اما لاختراعها بلا اتصال، او به^٢ مع تصرف بلامناسبة.

ل - والالواح الالهية ينقسم الى لوح العناية و القضاء ولا يشاهده غيره، و اللوح العقلى و هو القلم، و النفس الكلى و هو المحفوظ

١ - : و تخصيص النبى -

٢ - : او باتصال و تصرف بلامناسبة -

و أم الكتاب ، و الجزئي و هو المبتدل بالمحو و الاثبات ، و يتصل بها النبي و يأخذ مافيه من النفوس العقلية ، و هذا الاخذ هو الوحي .
 ولكونه من الذوات النورية لا ينطق عن رؤية الملك اما بصورته الأصلية، او بصورة حسنة بهية لو وقعت في بنطاسيا بعد تصرف المتخيلة.
 و تميز النبوة عن الكهانة بجمعها الثلاثة كاملة، واختصاصها بالثانية
 ناقصة ، والوحي عن الكشف برؤية الملك ، و هو عن الالهام بالتصفية،
 و التعلم عن الكل بالنظر وضعف الظهور .

لـ ثالث الخواص^١ كوجوب اللطف و ترتيب^٢ الأثر ، و امتناع جمع
 الضدين يثبت العصمة ، و يعرف بالثلاث ؛ و المعجزة مقارنة موافقة،
 فيخرج الكرامة و المكذبة ، و يتميز عن السحر يفقدها السبب ، و
 الحادثة قبل البعثة ارهاص ، و صدورهما من نبينا مقارنة لدعوته يثبت
 نبوته.

و السمع دل على عمومها ، و تواترها معنى قطعي ، و القرآن منها
 موجود ، و التحدي به مع المعجز يثبت اعجازه .
 و النسخ جازي واقع ، و شبهة اليهود واهية ، و خبر التأييد مختلق

الكلمة السادسة في الامامة

وهي واجبة ، لتضمنها اللطف، ويشترط فيها العصمة دفعا للتسلسل
 و اجتماع الضدين ، و تحصيلا للغرض من حفظ الشرع ، و وجوب

١- لكون العصمة لطفاً و هو واجب بعينه.

٢- أي وجوب ترتيبه على العصمة.

الاتباع . ويؤكدہ عموم «لاينال عهدي الظالمين» و انحطاطه عن
انضعف العوام لولاها ، ولاينافيا القدرة و الافضلية، لقبح تقديم
المفضول ، و عدم الترجيح للمساوى . و النص لأنها نايبة نبوية واجبة
على الله، فيجب النصب عليهما.

والثلاثة ثابتة لعلى ، عليه السلام ، لثبوت الاول بأية التطهير و
وفاق الكل على عدم ارتكابه المنافى ، والثاني بأية المباهلة ، و تواتر
انصوص ، و اعتراف الكل بتقدمه في كل فضيلة ، و الثالث بأية
الصدقة ، و خبرى الغدير و المنزلة ، و امره بالتسليم عليه بالأمرأة ،
و تصريحه بخلافته بعده بمحضر من الصحابة و غيرها مما تراتر معنى ،
و اتفاء الثلاثة في الثلاثة عند الفريقين ثبت اختصاصها به ، فيثبت
امامته مضافة الى ظهور الخوارق عنه مع الادعاء فيكون صادقا ، و عدم
صلاحية الغير لأتصافه بالمنافى ، و يؤكدہ قضية طلب الدوات و القلم،
و خيلولة الثاني .

و النقل المتواتر ثبت امامة الأحد عشر من ولده، و اتصافهم بالشرائط

١- لأن الثلاثة اساموا. في اواخر عمرهم و قد صرفوا عمدة حياتهم
في الجاهلية و الكفر و الفسق و قد استحكم بنیان الشرارة في نفوسهم
و كانوا مستعدين للرجوع الى اعقابهم و قد تبدلت الحكومة الاسلامية
نتيجة لتوليهم الامر بعد مضي مدة قليلة الى السلطة على النفوس و قدماوا
!! لامة نايديهم المنحوسة الى ابناء اميّه و لذا رأى النبى في المكاشفة
ان: بنى فلان ينزون على منبره نزو القردة.

معلوم الثبوت ، و يعضد خبر الثقلين ، و اعتراف الخصم بصدقهم مع القطع بادعائهم الإمامة . و بذلك يظهر ، ان الفرقه الناجية فى الخبر المشهور هى الامامية لاعترافه بكونهم منها ، و انكار ادعائهم الامامة و ترويجهم هذا المذهب كدعوى حدوثه من بعض مشايخنا ، و كونهم على مذهب الستة مكابرة محضه ، و وجوب اللطف كالخبر المشهور يوجب وجود امام فى كل زمان ، فيثبت ما تفردنا به من وجود القائم ، و يعضده قوله : « لاتجتمع أمتى على الخطاء » لدلالته على عدم خلل عصر من المعصوم - لجنسية لامه - و هذا فى الحقيقة حجة مستقلة . بابطال مذهبهم . و ما يترأى فيه من الاستبعادات يندفع بوجود بعض انغراب فى النظام الأصلح لحكمة خفية لا يعرفها الا راسخون . هذا اخر ما اردنا ايراده فى هذه الرسالة و الحمد لله على اتمامه .

اللهم اغفر لمصنفه و معلمه و متعلمه و كاتبه بحق محمد و عترته و اصحابه .

وقد فرغنا من تصحيح هذه الرسالة اواخر شهر ربيع الاول سنة ١٣٩٩ من الهجرة النبوية . وانا العبد سيد جلال الاشتياي .

